مشروع حل القضية الكُرديّة

في سوريا

إعداد:

خورشيد عليكا

جوان حمو

2015

- مقدمة:

الكُرد من شعوب الشرق الأوسط الأربعة الرئيسة من حيثُ العدد، [1] وإحدى أكبر القوميات غير الممثلة في هيئة الأمم المتحدة، والذين لم تحل قضيتهم بعد في الدول التي تحكمهم.

القضية الكُرديّة في سوريا- موضوع دراستنا- قضية شعب يعيش على أرضه التاريخية، والشعب الكُردي عامةً يؤمنونَ بالمساواة والعدالة والحرية لكافة الشعوب والإثنيات وينبذون العنف والإقصاء والإلغاء والاضطهاد. وهم جزء من النسيج السوري إذ يشكلون حوالي 15% من مجموع سكان سوريا، ويشكلون القومية الثانية في البلاد من حيثُ العدد. ولهم نضالات في تلبية نداء الوطن فكانوا سباقين في كل مجالات الحياة، مارسوا السياسة فكانوا مخلصين لوطنهم، ودخلوا الاقتصاد الوطني فكانوا رواداً، وعملوا في الدوائر الحكومية فكانوا شرفاء بارزين، كما برزوا في مجالات التعليم متفوقين. وللأسف تم مكافئتهم بسياسة الاضطهاد القومي والتفرقة العنصرية خاصة منذ بداية الخمسينيات وحتى اليوم لا سيما بعد استلام حزب البعث لسدة السلطة، التي تجاهلت واقع الشراكة في هذا الوطن بين الكُرد والعرب والأقليات القومية، انطلاقاً من نزعات شوفينية، حيثُ أصبحت سوريا (الجمهورية العربية السورية) وتنكرت بشكل صريح لوجود الشعب الكُردي.

---

(1) مع العرب، والفرس، والترك.

أي أنَّ القضية الكُرديّة في سوريا خُضعت لسياسة الإنكار القومي الممنهج من قبل السلطات المتعاقبة على سدة الحكم في سوريا حيث تم إنكار حق الشعب الكُردي كمكون قومي أساسي من مكونات الشعب السوري، المتنوع قومياً ودينياً ومذهبياً.

إنَّ جوهر الخلاف حول ماهية حل القضية الكُرديّة كان وما يزال الموضوع الأساسي الذي دارت حوله نقاشات وحوارات مطولة، ليس على مستوى النخب السياسية والثقافية بين الكُرد والعرب فحسب، وإنَّما بين الكُرد أنفسهم أيضاً، من دون أن تفضي إلى نتيجة أو تصور متفق عليه، يضع حداً لمعاناة شعب تعرض لكافة أشكال القهر والظلم.

لقد صدر في سوريا حتى الآن الكثير من الدساتير تراوحت ما بين دستور دائم ومؤقت ومعدل أو عودة لدستور سابق منذ تأسيس الدولة السورية بمفهومها الحديث عام 1920، ورغم كثرة الانقلابات العسكرية والتحولات السياسية التي أتت بتغييرات جذرية محاولة الاصطباغ بشرعية ما، فكل الدساتير المقرة لم تكن تتضمن أية رؤية لحل القضية الكُرديّة في سوريا.

إنَّ حل القضية الكُرديّة في سوريا اليوم يتطلب وضع خطة أكثر تفصيلاً لتسوية يمكن أن تشكل أساساً لحل عادل للقضية الكُرديّة في سوريا. وهذا يتطلب الإجابة على أسئلة محورية:

– ما هو شكل الحل الذي يمكن أن يحقق مصالح الكُرد وغيرهم من أبناء الشعب السوري؟

– ما هو شكل الدولة الذي يمكن أن ينشأ عن عملية سياسية وتشكل أساساً لحل دائم؟

– كيف يمكن تغيير المؤسسات القائمة بشكل بما يكسب هذه المؤسسات محتوىً حقيقياً؟

– هل هناك طريقة للاستجابة لمخاوف اللاعبين الإقليميين المتنافسين؟

من خلال هذا البحث سيتم التطرق إلى حل القضية الكُرديّة في سوريا بشكلٍ تاريخي، ومستجداته في الوقت الراهن من خلال إبراز موقف النظام السوري والمعارضة السورية والمواقف الإقليمية والدولية من القضية الكُرديّة. وفي الأخير سيتم توضيح الرؤية الواقعية لحل القضية الكُرديّة في سوريا.

- أولاً: الملامح التاريخية للقضية الكُرديّة في سوريا:

تعرضت كُردستان للتقسيم على إثر معاهدة قصر شيرين عام 1539 بين الدولتين الصفوية والعثمانية، وبقيت كُردستان على شكل إمارات مستقلة تابعة اسمياً لأحدى هاتين الدولتين، وجاء التقسيم الأخير لكُردستان على إثر اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، ومعاهدة لوزان عام 1923 والتي أنهت الامبراطورية العثمانية وشيدت على أنقاضها دولاً جديدة مثل: تركيا الحالية، سوريا، العراق، وغيرها من الدول، وبموجب هذه الاتفاقية توزعت كُردستان بين أربع دول: تركيا، إيران، العراق، سوريا. فتعرضت أجزاء كُردستان الأربعة إلى حملات التتريك والتفريس والتعريب [1].

وقد اكتسب الكُرد الجنسية السورية ضمن حدود الدولة السورية بموجب المادة رقم 2852 والتي نصت على أنَّ كل من كان من التبعية التركية ومقيماً ضمن أراضي إتحاد دول سوريا بتاريخ 30 آب عام 1924 اعتبر حكماً من الجنسية السورية، [2] حيث أصدر المفوض السامي الفرنسي القرار رقم 2852

(1) موضوعات أساسية، من وثائق حزب يكيتي الكردي في سوريا، 2006، ص 13.

(2) مازن بلال، **الكُرد هل هناك رؤية مستجدة**، شبكة المعلومات السورية القومية الاجتماعية، د. ت، ص 9، الرابط الإلكتروني: www.ssnp.info

المتضمن إثبات الجنسية السورية بملء الحق وبقوة القانون لكل من يقيم في الأراضي السورية وفق قاعدة حق الأرض [1].

وبذلك تشكلت منطقة جغرافية من كُردستان ملحقة بدولة سوريا (كُردستان سوريا) ولم يشهد التاريخ على وجود دولة أو شعب غلب عليه طابع قومي معين في هذه المنطقة التي تسمى اليوم بـ (الجمهورية العربية السورية)، ولم يشهد التاريخ بأنَّها كانت وحدة سياسية، بل كانت وحدتها تفرض عليها دائماً بإرادة سلطة خارجية، أي أنَّها كانت جزءاً من دولة كبيرة أو مجزأة بين دولتين أو أكثر، وقديماً لم تصبح مركزاً إلا في عهد الدولة الأموية، وحتى الأمويون لم يكونوا من سكان سوريا الأصليين [2].

تأسست سوريا كدولة بحدودها الجغرافية الحالية على إثر اتفاقية سايكس بيكو في عام 1916، حسب المتطلبات والرغبات الفرنسية في مواجهة الرغبات الأخرى للحليف المنافس بريطانية، في الحرب العالمية الثانية وما قبل هذا التاريخ لم تقم للدولة السورية قائمة خلال التاريخ حتى كانت واقعة التكون بعيدة عن متطلبات وآمال سكان سوريا، ولا تملك الدولة السورية جذوراً

---

(1) هيثم مناع، **عديمو الجنسية في سوريا (من غير اللاجئين الفلسطينيين)**، ط 3، اللجنة العربية لحقوق الانسان، 2004، الرابط الإلكتروني:
http://hem.bredband.net/dccls2/r1.htm

(2) موضوعات أساسية، من وثائق حزب يكيتي الكردي في سورية، مرجع سبق ذكرهُ، ص 13.

تاريخية انعكس ذلك في الاستقرار القلق لهذه الدولة في السنوات الأولى من استقلالها عن الأمة المكونة لها فرنسا في 17 نيسان 1946.

وما إن أصبح جزء من كُردستان في إطار الدولة السورية، حتى بدأ الشعب الكُردي بمطالبة سلطات الانتداب الفرنسي بمنحه الاستقلال الذاتي أسوة بشعوب سوريا ودويلاتها آنذاك (دولة جبل العلويين، ودولة جبل الدروز، ودولة حلب، ودولة دمشق، ودولة لبنان)، ومن أكمل تلك المطالب كانت تلك التي تضمنها العريضة التي قدمت من قبل زعماء العشائر الكُرديّة وعدد من الأدباء والمثقفين الكُرد البارزين إلى اجتماع الجمعية التأسيسية السورية في 23 حزيران 1928 في دمشق، إذ طالبت العريضة بالاستقلال الذاتي للشعب الكُردي في سوريا، وقد تضمنت المطالب التالية:

- استعمال اللغة الكُرديّة في المناطق الكُردية شأنها شأن بقية اللغات الرسمية.
- تعليم اللغة الكُرديّة في المناطق الكُرديّة.
- تبديل موظفي المناطق الكُرديّة بموظفين كُرد.
- إنشاء فيلق أو جيش كُردي ضمن إطار الجيش الفرنسي لحماية الحدود.

ورغم أنَّ دستور الانتداب الفرنسي قد أقر في البند الثاني من مادته الأولى هذا الحق إلا أنَّ عوامل عديدة- وأهمها مصالح الدولة المنتدبة مع تركيا (التي تسيطر على أكبر مساحة من كردستان) والتي كانت ترفض إقامة كيان

كُردي في سوريا– قد حالت دون تنفيذ هذا البند، ودون منح الشعب الكُردي الاستقلال الذاتي [1].

قدّم حاجو آغا في 6 شباط 1930، إلى ضابط إدارة مخابرات القضاء مضبطة محررة باللغة الكُرديّة، ومترجمة إلى العربية يطلب فيها من السيّد المفوض السامي أن يأخذ في الاعتبار منطقة الجزيرة العليا الكُرديّة، وأن يدرس إقامة نظام حكم ذاتي من أجلها. ويطلب السماح له بالتجول بهذه المضبطة بين القرى لكي يجمع التواقيع. لكن أشار له ضابط إدارة المخابرات بأنَّه لا فائدة لهذه العريضة لأنَّ السيد المفوض السامي هو على علم تام بالوضع [2•].

وكان من المطالب الكُردية في سوريا عام 1930، أن قُدّم عريضة موقعة من قبل 19 وجيه كُردي من مختلف الأقاليم الكُرديَّة الخاضعة للانتداب الفرنسي، ومسجلة في ديوان المفوض السامي الفرنسي في الخامس عشر من شهر نيسان 1930، تحت رقم 6501، طالبت النخبة الكُرديّة معاملة الشعب

---

(1) بيير روندو، **أكراد سوريا**، ترجمة بافي الآن، مجلة الحوار، السنة الثانية، العددان (6 -5) صيف وخريف 1994، القامشلي، سوريا، ص 35- 36.

(2) خالد عيسى، **مطالبة حاجو أغا بالحكم الذاتي**، موقع سوبارو، 27 كانون الثاني 2009، الرابط الإلكتروني للموقع: www.soparo.com

• (نشرة المعلومات – دير رقم: 12 – 22/ شباط 1930–القسم الأول–إدارة مخابرات – خيرو–12/ شباط 1930).

الكُردي معاملة مماثلة لبقية المكونات السكانية الخاضعة للانتداب الفرنسي، وورد في العريضة، نُطالب سيادتكم منح الأقاليم المأهولة بالكُرد إدارة خاصة، سواء كثيراً أم قليلاً، ومن أجل ذلك، نسمح لأنفسنا بأن نعرض أمام عاطفتكم المبادئ التي يمكنها تسهيل المهمة المذكورة [1]:

إلى سيادة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان

صاحب السيادة

نحن الموقعون أدناه، من أصل كُردي، رعايا الأقاليم الخاضعة للانتداب الفرنسي، نتشرف بأن نعرض على سيادتكم ما يلي:

– إدارة خاصة للأقاليم المأهولة بالكُرد:

قبول الكُرد في الوظائف العامة، في الإدارة والعدالة والجندرمة والشرطة وغيرها.

قبول اللغة الكُرديّة كلغة رسمية في الدوائر العامة.

– تأسيس مدرسة كُرديّة في الحسجه (الحسكة) لتأهيل المعلمين من مختلف أجزاء كُردستان.

(1) خالد عيسى، **من المطالب الكُرديّة في سوريا عام 1930**، جريدة يكيتي، العدد (175–176)، تشرين الثاني وكانون الأول، 2009، ص 39– 40.

هكذا يمكن تلخيص مطالب النخبة الكُرديّة في سوريا في ربيع عام 1930، والأسماء مع التواقيع (•).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ محمد علي بك العابد أبن أحمد عزت باشا كان أول رئيس لسوريا من أصول كُرديّة تم انتخابهُ من 14 حزيران 1932 إلى أواخر نيسان 1936 وتوفي في باريس في 22 تشرين الأول 1939 حيثُ نقل جثمانهُ إلى سوريا ودفن فيها [1].

شكل الكُرد في سوريا إبان مرحلتي الانتداب، وكذلك العهد الوطني "البرلماني" إحدى أهم القوى السياسية الحاكمة في البلاد. وتدلُ الإحصائية في

(•) أسماء الموقعين الصفة والمهنة: كاموران بدرخان (محامي)، جلادت بدرخان (محامي)، ثريا بدرخان (مهندس زراعي)، ممدوح سليم (وجيه كردي– صحفي)،مصطفى شاهين (رئيس عشيرة برازان. ملاك)، حمو مسلم (رئيس عشيرة بيجان– ملاك)، بوزان شاهين (رئيس عشيرة برازي– ملاك)، نجيب برمده (وجيه كردي– نائب حارم)، رشيد شيخ إسماعيل زاده (نائب كرداغ)، صالح (رئيس عشيرة دناي – ملاك)، قدري فؤاد جميل باشا (وجيه كردي –مهندس زراعي)، أحمد مليك رئيس (عشيرة زرواري. ملاك)، محمد فريد جميل باشا (وجيه كردي – مهندس زراعي)، أكرم قاسم جميل باشا (وجيه كردي – ملاك)، سعيد (رئيس قبيلة عزيزان – عشيرة كيكي)، إبراهيم (رئيس عشيرة مللان – نائب قامشلي وحسجه)، حاجو (رئيس عشيرة هفيركان – ملاك)، حاج سليمان عباس (رئيس عشيرة دوركان – ملاك)، عبدى مرعي (رئيس عشيرة آليان).

(1) شخصيات كردية، **جريدة صوت الأكراد**، العدد (411)، 2009، ص 8.

الجدول (1–1) على ذلك وتؤكدهُ، حيث بلغ عدد رؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومات من أصول كُرديّة 12 شخصية سياسية وعسكرية [1].

جدول (1–1) الشخصيات التي حكمت سورية والفترة الزمنية التي حكموا فيها اعتماداً على كتاب الحكومات السورية خلال القرن العشرين [2]		
الاسم	**المنصب والصفة الاجتماعية**	**الفترة الزمنية التي حكم فيها**
محمد علي العابد	أول رئيس جمهورية في سوريا، مدني من دمشق	1932–1936
حسني الزعيم	رئيس جمهورية، قائد عسكري من حلب	30 آذار 1949– 14 آب 1949
أديب	رئيس جمهورية، قائد عسكري من حماة	2 كانون الأول 1951–

(1) آزاد أحمد علي، **دور أكراد سوريا في المتغيرات السياسية والانتفاضة الراهنة**، الفصل التاسع، خلفيات الثورة، دراسات سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013 ص 341.

(2) آزاد أحمد علي، المرجع السابق مباشرة، ص 342– 341.

كما يمكن مراجعة المرجع الرئيسي: سعاد أسعد جمعة وحسن ظاظا، **الحكومات السورية في القرن العشرين: من العام 1918 لعام 2000**، دار عكرمة، دمشق، 2008، ص 7–110.

الشيشكلي		25 شباط 1954
أحمد فوزي سلو	رئيس الدولة ورئيس الوزراء، قائد عسكري من دمشق	3 كانون الأول 1951 – 11 آذار 1952
أحمد نامي بك	رئيس الحكومة، مدني من دمشق	4 أيار 1926– 8 شباط 1928
عطا الأيوبي	رئيس الحكومة، مدني من دمشق	23 شباط 1936– 21 كانون الأول 1943
نصوحي البخاري الآمدي	رئيس الحكومة، عسكري من دمشق	25 نيسان 1939 – 15 آيار 1939 25 آذار 1943– 19 آب 1943
حسني البرازي	رئيس الحكومة، مدني من حماة	18 نيسان 1942– 8 كانون الثاني 1943
محسن البرازي	رئيس الحكومة، مدني من حماة يحمل شهادة دكتوراه في القانون	1949

معروف الدواليبي البهديناني	رئيس الحكومة، مدني من حلب يحمل شهادة دكتوراه في القانون	1961 -1962

بتدقيق الجدول (1-1) واعتمدنا الإحصائيات الرسمية نجد من بين ثماني شخصيات سياسية وعسكرية استلمت رئاسة الجمهورية في سوريا قبل جمال عبد الناصر وحكم حزب البعث، أربع منهم كُرد، وقد يكون العدد خمسة إذا اعتبرنا شكري القوتلي أيضاً كُردي الأصل بحسب بعض الروايات. وبصرف النظر عن أصول البقية من الرؤساء، فإنَّ كون نصف أو أغلبية رؤساء الجمهورية كُرداً، يعد دليلاً على دور فاعل وأساسي للكُرد في سوريا المعاصرة.

ومنذ قيام الدولة السورية واستقرار حدودها الدولية كان ولاء الكُرد خالصاً لوطنهم السوري ومجتمعهم السوري ودولتهم السورية، وكانت مشاركتهم العملية في الشأن الوطني العام، سواء في مؤسسات المجتمع المدني أو في مؤسسات الدولة تعبر عن طابع تعايشهم وتفاعلهم الإيجابي مع مواطنيهم من العرب في مناطق سكناهم، وقد تسلم عدد غير قليل منهم مناصب عليا في الجيش والإدارة العامة، بما في ذلك رئاسة الجمهورية. إلا أنَّه مع ذلك فقد تعرض

الكُرد في سوريا إلى سياسات التمييز والمشاريع العنصرية من قبل أغلب الحكومات السورية.

وقد مرت القضية الكُرديّة في سوريا بمراحل عديدة ومتنوعة تشابهت فيها معاملة الحكومات السورية المتعاقبة تجاهها، حيثُ يمكن أن نبرز أهم محطات تعامل هذه الحكومات مع القضية الكُرديّة وفق المراحل الآتية:

-القضية الكُرديّة في مرحلة الانقلابات العسكرية السورية (1949-1954):

في هذه المرحلة كان هناك سوء فهم وإدراك وسوء تقدير وتقييم من قبل حكومات الانقلابات العسكرية في سوريا لتطلعات الشعب الكُردي وللقضية الكُرديّة، أي كانت هناك رؤية سياسية سلبية لقادة تلك الانقلابات تجاه القضية الكُرديّة، حيثُ قامت حكومات الانقلابات العسكرية بإغلاق الجمعيات والنوادي وصادرت المطبوعات الكُرديّة من الأسواق والبيوت. وأتبعت سياسة تجاهل وجود الشعب الكُردي وعدم إعطائه أية خصوصية من خلال سياسات التعريب وملاحقة القوميين الكُرد ونشاطاتهم السياسية. كما أنَّ دستور عام 1952 تجاهل الوجود الكُردي في سوريا، وتجاهل حقائق التعددية القومية والثقافية [1]. حيث جاء مثلاً في المرسوم التشريعي رقم 179، الذي أصدره الزعيم فوزي سلو أنَّه بناء على الأمر العسكري رقم 22 في 3 كانون الأول

(1) كُرد زانا، **دور كُرد سوريا في إدارة الأزمات (إدارة الأزمة السورية)**، بحث قيد النشر بمركز آشتي للدراسات والبحوث، السليمانية، كُردستان العراق، 2014.

1951 وبناء على المرسوم التشريعي رقم 257 في 8 حزيران 1952 وقرار مجلس الوزراء رقم 510 في 9 كانون الأول 1952، يجب أن يتم تغيير أسماء المحافظات السورية، فكان من بين الأسماء، اسم محافظة الجزيرة وتحويلها إلى محافظة الحسكة، وتبديل اسم قضاء جبل الأكراد في محافظة حلب إلى قضاء عفرين [1].

في ربيع 1953 تأسست جمعية الشباب الديمقراطيين الكُرد، وكانت الجمعية لها علاقات وثيقة بالحزب الديمقراطي الكُردستاني في العراق مع إن كل الوثائق المتعلقة بالجمعية فقدت أثناء حملة الاعتقالات والملاحقات التي تعرضت لها تنظيمات الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) في عهد الوحدة المصرية السورية (1958–1961) [2].

– القضية الكُرديّة في الفترة (1954–1958):

بدأ عهد جديد في سوريا تميز بالاستقرار الداخلي النسبي وبالحياة الديمقراطية البرلمانية وإقرار دستور جديد لسوريا، ذلك الدستور الذي وفّر

---

(1) علي صالح ميراني، **سياسة التمييز القومي وحملات التعريب الحكومية القائمة في كُردستان سوريا، دراسة تاريخية– سياسية**، مركز الدراسات الكُرديّة وحفظ الوثائق، جامعة دهوك، 2009، ص 26.

(2) اوسمان صبري، **مذكرات الأستاذ اوصمان صبري (1905– 1993)**، ط1، ترجمة: هواري يزدي، دلاور زنكي، لبنان، بيروت، 2001 ص 11.

للكُرد كامل حقوق المواطنة التي ساوتهم مع باقي المواطنين السوريين ولم تتم ممارسة التمييز ضدهم في الاستفادة من الفرص واستلام المناصب المدنية والعسكرية.

وقد رأى الكُرد في سوريا بأنَّ قضيتهم هي قضية شعب وطالبوا بالديمقراطية لتكون طريقاً لنيل الحقوق القومية للشعب الكُردي ولتحرير وتوحيد كُردستان. وكان هذا من الأسباب الأساسية التي أدت بالكُرد السوريين إلى العمل على تأسيس الحزب الديمقراطي الكُردستاني في سوريا منذ أواخر صيف عام 1956 والذي انعقد اجتماعه التأسيسي في الرابع عشر من حزيران عام 1957. ذلك الحزب الذي عبّر عن جوهر القضية الكُرديّة في سوريا من خلال برنامجه وأدبياته. ليكون أساساً للحركة الوطنية الكُرديّة في سوريا.

حيث كانت مطالب الحزب ما يلي [1]:

1- النضال من أجل تحرير وتوحيد كُردستان.

2- التخلص من سيطرة الاستعمار والرجعية.

3- عد الديمقراطية طريقاً إلى نيل الحقوق القومية.

4- المطالبة بفتح مدارس باللغة الكُرديّة وفتح النوادي والجمعيات الخيرية والثقافية والاجتماعية.

---

(1) علي صالح ميراني، **سياسة التمييز القومي وحملات التعريب الحكومية القائمة في كُردستان سوريا، دراسة تاريخية سياسية**، مرجع سابق ذكرهُ، ص 98.

5- دعم ومساندة حقوق المرأة في المجتمع الكُردي.

-القضية الكُرديّة في مرحلة الوحدة بين سوريا ومصر التي بدأت في 22 شباط عام 1958:

خلال هذه الفترة اشتدت النزعة العنصرية لدى الشوفينيين في المجتمع العربي، وكانت النزعة القومية العربية المتعصبة والداعية إلى صهر الكُرد في بوتقة القومية العربية أحد أسباب تصعيد نشاط الحركة الوطنية الكُرديّة في سوريا [1].

حيث تفاقمت القضية الكُرديّة في هذه الفترة حيث تم حرمان الفلاحين الكُرد من أراضيهم ولم يتم الاعتراف بوجود خصوصية للشعب الكُردي أو حتى الإشارة إليه كأحد مكونات النسيج الوطني، فالدستور المؤقت لحكومة الوحدة الذي أعلن في 5 آذار عام 1958 لم يشر إلى وجود الكُرد [2]. كما ضيقت السلطات الخناق على الحركة الوطنية الكُرديّة ممثلة بحزب البارتي، خاصة بعد عودة البارزاني إلى العراق ووقوفه إلى جانب عبد الكريم قاسم والشيوعيين

---

(1) عبد الباقي يوسف، **وزير الإعلام السوري يطلق اتهاماتهُ جزافاً على دعة المجتمع المدني في سوريا**، مجلة قضايا وحوارات، العددان (9 -10)، صيف وخريف 2001، ص 9.

(2) محمد رشيد الراوي، **التطورات السياسية في سوريا 1958- 1963**، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ص 74.

في رفض فكرة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. وتم فصل الضباط الكُرد من الخدمة ومن جميع الرتب واستغني عن الخدمة العسكرية للمجندين الكُرد ولم يبق مجال للكُرد للتوظيف. كما جرت حملة كبيرة لفصل وتجميد الكوادر الكُرديّة في الإدارة والجيش. ومنعت السلطات الناصرية أية تظاهرة ثقافية أو سياسية كُرديّة.

وتم في عام 1960 اعتقل عشرين شخصاً من قادة حزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا واتهموا بالانفصال وحكموا بمدة ستة أشهر إلى سنة في السجن [1].

وفي 21 آب 1960 اعتقل أوصمان صبري ضمن الحملة الكبرى التي قام بها الأمن ضد البارتي أيام الوحدة وظل سجيناً حتى منتصف شهر شباط من عام 1962، دافع أوصمان صبري عن مبادئ البارتي وشعاراته كما هي، واعترف بشجاعة بأن تحرير وتوحيد كُردستان من مبادئ البارتي وأن كُردستان تدخل في أراضي سورية من ثلاث مواقع (الجزيرة، كوباني، عفرين)، وأنه يؤيد دولة كُردستان ويتعاطف مع نضال شعبها [2].

---

(1) فيلب ج كراين بروك وستيفان سبيرل، **كُردستان صراع لم يهدأ (نظرة شاملة معاصرة)**، ترجمة الآن مصطفى، من منشورات حزب يكيتي الكُردي في سوريا، 2005، ص 211.

(2) اوسمان صبري، **مذكرات الأستاذ أوصمان صبري (1905– 1993)**، مرجع سبق ذكرهُ، ص 11.

أراد الرئيس جمال عبد الناصر في عهد الوحدة السورية المصرية تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وكذلك عند استلام حزب البعث للسلطة أعلن عن رغبتهِ في تطبق الإصلاح الزراعي وذلك بأخذ الأراضي من الكُرد في الجزيرة وتوزيعها على العرب أو تحويلها إلى مزارع الدولة، واستغل بعض العشائر العربية (الشمر) هذا القانون فجلبوا رجال مسلحين إلى القرى الكُرديّة أو القرى التي كانت خليط من العرب والكُرد، وقلبوا الأرض الواقعة ضمن حصة الفلاحين الكُرد (وليس ضمن حصتهم)، والتي فلحها الأكراد وبذروها ببذارهم، لتصبح لهُ، بحق حرثها ثم جنيها، فحدثت صدامات بين رجال هذه العشائر والفلاحين الكُرد، وكانت السلطات تؤيد العشائر العربية، أو تقف على الحياد في أحسن الأحوال، ولكن كيف؟ فأنَّ ما حدث لفلاحي قرية الشبك التي وقف رجالهِ بشدة، أمام محاولة اغتصاب بقية ارض قريتهم، وكاد الأمر أن يجر إلى معركة بالأسلحة النارية، فتدخلت قوى الأمن، ووقفت بينهم لمنع القتال، في الحقيقة كانت تقف لمنع الفلاحين الكُرد، من طرد البدو الشمر من أراضيهم، وهدم البيوت التي بنوها بمساعدة وتأييد السلطات ذاتها، في قريتهم.[1] وتمسك الفلاحين الكُرد بأرضهم حيث رفضوا مغادرة قراهم ووقعت حوادث دامية بينهم وبين السلطات المحلية بالمحافظة واستمرت المقاومة السلمية لأبناء الكُرد في عدة قرى، أهمها: (طوبس، وعلي فرو، ونيف) من أجل البقاء على أراضيهم. فثارت ثائرة الأوساط الشوفينية في المنطقة وأعلنت أن الكُرد

(1) محمد ملا أحمد، **صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكُردي في سوريا**، ط 3، القسم الثاني، لبنان، بيروت، د. ت، ص 51 –53.

في الجزيرة بدأوا بالانفصال، فطلبت المساعدة من المركز بإرسال الأسلحة من مدرعات وغيرها لإخماد المقاومة الفلاحية التي استهدفت الاحتفاظ بأراضيهم والتمسك بما ورثوا من الآباء والأجداد من قيم وعادات تجعل الكُردي يضحي في سبيل الأرض والشرف. فكانت النتيجة أن ألقي القبض على أعداد كبيرة من فلاحي القرى الثلاثة نساءً وأطفالاً ورجالاً وزجوا في السجون، حيث ظلّوا حوالي ثلاثة أشهر موقوفين دون محاكمة، ألا أنَّ الخلافات الحادة في القيادة السياسية العليا السورية خففت من التدابير التي اتخذت بشأن التعامل مع المقاومة الفلاحية في تلك القرى وقد أكدت الأحداث اللاحقة داخل القيادة صحة ذلك [1]. وكذلك حدثت المقاومة الفلاحية في قرية كفر دنا، وكري بري وغيرها من عشرات القرى الكُرديّة.

وما فاجعة مجزرة سينما شهرزاد (عامودا) في 13 تشرين الثاني 1960 إلا نتيجة لسياسات لا إنسانية ضد الكُرد ومستقبلهم حيث كان ضحيتها 282 طفلاً استشهدوا حرقاً في داخل سينما شهرزاد في عامودا.

(1) إسماعيل خليل تاكوري، **وجود الكُرد التاريخي في سوري الحديث لمحات من تاريخ الكُرد الحديث والمعاصر في سورية**، مركز عامودا للثقافة الكُرديّة، 2003/7/24، الموقع الإلكتروني:
www.amude.com

-القضية الكُرديّة في مرحلة الإحصاء الاستثنائي للكُرد في 28 آب عام 1962:

قامت السلطات السورية للحد من نشاط الحركة الوطنية الكُرديّة في سوريا بإجراء تدبير استثنائي شملت المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بإصدار المرسوم التشريعي رقم 93 في 28 آب عام 1962 من قبل رئيس الجمهورية الأسبق لسوريا ناظم القدسي ورئيس مجلس الوزراء الأسبق بشير العظمة في سياق حركة التعريب، واستعراض القوة. فأجرت إحصاءً خاصاً للسكان في منطقة الجزيرة وزعموا بأنَّ الكُرد تسللوا بشكل غير قانوني إلى الجزيرة قادمين من كُردستان تركيا لتغيير طابعها العربي. فتم إسقاط الجنسية عن 142465 من المواطنين الكُرد في عام 1962 حسب مصادر الحكومة السورية التي قدمت لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان قسم الشرق الأوسط في 1996/9/11 و75 ألف شخص حيثُ سجلوا في سجلات سميت بـ: (سجلات الأجانب- أتراك) ثم بـ: (سجلات أجانب محافظة الحسكة). [1] ولم يتم التعامل معهم كمواطنين سوريين وتم تهميشهم، إذ بقيت سياسة النظام على مسار واحد وهي عدم منح مكتومي القيد الجنسية السورية وعدم منح المجردين

(1) فيصل يوسف، **الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة عام 1962 انتهاك صارخ لحقوق المواطنة**، الحوار المتمدن، العدد: 558 ،2003، الرابط الإلكتروني للموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9104

من الجنسية من الكُرد الذين سحبت منهم الجنسية لاحقاً الجنسية السورية التزاماً بسياسة التعريب الممنهجة. ولم يعد يمكن للمجردين من الجنسية العمل في الدوائر الحكومية كموظفين مدنيين أو ضباط في الجيش والشرطة أو العمل في القطاعات الاقتصادية الخاصة كونهم لا يملكون الهوية الشخصية. كما لم يعد باستطاعتهم شراء أو بيع الأراضي...الخ. وتم منحهم وثيقة كتب عليها: (وثيقة غير صالحة للسفر إلى خارج القطر).

وقد دلت كل الدلائل، إنَّ الغاية من صدور مرسوم الإحصاء، كانت القضاء على القومية الثانية في البلاد بشكل شرعي وقانوني من دون لفت الأنظار إليها، وإنَّ هدف معدّي المرسوم ومنفذيه كان إقصاء الكُرد وإلغاء وجودهم التاريخي الفعلي في سوريا، وإنَّ الإحصاء الاستثنائي طبق في المناطق الكُرديّة دون غيرها من المناطق السورية الأخرى، وإنَّ التجريد الجماعي من حقوق الجنسية الذي جرى بموجب قرارات الإحصاء الاستثنائي كان أمراً فريداً من نوعه في العالم، لا سيما أنَّه تم بشكل غريب ومستهجن، حيث تم أحياناً تسجيل أحد الإخوة أجنبياً والآخر مواطناً، والأب أجنبياً والإبن مواطناً وأحد الزوجين أجنبياً والآخر مواطناً، مع العلم أنَّ الأكثرية الساحقة من هؤلاء المجردين من الجنسية كانوا ولا يزالون

يملكون الأوراق الثبوتية حول وجودهم في مناطقهم التاريخية حتى قبل أن تأسيس الدولة السورية الحديثة [1].

-القضية الكُرديّة في مرحلة انقلاب حزب البعث في سوريا في 8 آذار عام 1963:

مرت القضية الكُرديّة في هذه المرحلة (مرحلة وصول حزب البعث إلى السلطة في انقلاب 8 آذار عام 1963) بظرف انتقالي اتسم بعدم التوازن فقد كان الإنقلاب نقطة تحول، تحدد في ضوئها المواقف الشوفينية لحزب البعث تجاه كُرد سوريا، حيث تميزت هذه المرحلة بالسياسة القومية الضيقة لحزب البعث، والتمييز العنصري والاضطهاد القومي، وإطلاق مشاريع عنصرية بحق الشعب الكُردي في سوريا. فقد حوّل حزب البعث اسم سوريا من الجمهورية السورية إلى الجمهورية العربية السورية في تحد واضح لأبسط قواعد حقوق الآخر المختلف، ضارباً عرض الحائط أبرز قواعد العيش المشترك، والمواطنة

(1) الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، التقرير السياسي للجنة المركزية الذي اقره المؤتمر الثامن للحزب، أواخر تشرين الثاني 1993، ص 20.

وتجدر الإشارة إلى أنَّه ما زاد في الأمر تعقيداً هو قرار المديرية العامة للمصالح العقارية بدمشق رقم (287) تاريخ 1996/6/20 القاضي باستملاك عقارات وبيوت هؤلاء المعنيون وتسجيلها باسم أملاك الدولة، وتكليف أصحابها بدفع بدل أجر المثل وما تزال دعاوى المئات منهم قائمة لدى المحاكم دون جدوى.

المتساوية وفرض قانون الطوارئ باستلام حزب البعث الحكم في سوريا. وتجميد الحياة البرلمانية، وتم احتكار السلطات من قبل الانقلابيين، واستمر المجتمع السوري عموماً والكُردي خصوصاً في الترهل والتعب والألم وانعدام الحياة السياسية والحقوقية، واستمرت الاعتقالات والملاحقات وقمع الحريات، وجاءت المادة الثامنة من الدستور السوري لتنص على أنَّ حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع، وهذا ما انعكس على كافة مفاصل الحياة السياسية وغيرها، فأصبحت جميع الإدارات والمراكز، والدوائر والمؤسسات بترؤس واستلام البعثيين حصراً، حتى مجلس الشعب الذي مِن المفترض أنَّه ممثل عن الشعب السوري بكل أطيافه، فإنَّ الغالبية الساحقة كانت من البعثيين، أو الموالين لهم من أتباع الجبهة [1]. كما أنَّه في عام 1965 تبنت الحكومة السورية والقيادة القطرية لحزب البعث خطة الملازم الأول محمد طالب هلال رئيس شعبة الأمن السياسي في محافظة الحسكة سابقاً (مهندس فكرة العنصريّة في بداية الستينات)، فبفضل مؤلفهِ هذا تم تعينيهُ محافظاً في حماه ثم وزيراً للتموين في حكومة يوسف زعين البعثية، واحتفظ بهذا المنصب في حكومات عدة، وسعى هلال أن **(يراهن علمياً)** وإلى اعتبارات **(انتروبولوجية)** مؤيدة بأنَّ **(الأكراد لا يشكلون أمة)** وينهي مؤلفهُ بما يلي:

(1) بلال داود، **العنصرية في الأنظمة الشمولية**، جريدة أخبار الشرق، 2007/4/29.

(هذا هو الشعب الكردي، شعبٌ ليس لهُ تاريخ ولا حضارة ولا لغة ولا أصل عرقي، ليس لديه سوى صفات القوة والقدرة على التدمير وعلى العنف، وهذه الصفات ملازمة لجميع قاطني الجبال في كل مكان) وفضلاً عن ذلك **(يعيش الأكراد على حضارة وميراث الأمم الأخرى وليس لهم أية مساهمة في الحضارات ولا في تاريخ الأمم)** [1].

تصلح الدراسة التي قام بها الملازم الأول محمد طلب هلال تحت عنوان (دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي السياسية – الاجتماعية– القومية) لأن تكون عينة من الفكر العنصري الإقصائي الذي تميز به البعث، لأنَّ الدراسة الخطيرة والبعيدة عن كل المعايير الإنسانية، أصبحت نموذجاً في كيفية ترجمة النزعات والنوايا العدوانية من حيز المفاهيم المجردة إلى سياسات وممارسات فعلية وعملية غاية في الإتقان، وذلك بطرح الرؤى العنصرية المقيتة وإطلاق العنان للأفكار الظلامية، بغية شل طاقات الكُرد دون الأخذ بالاعتبار أنَّ من حقهم أن يكون لهم حرية التمتع بخيرات وطنهم والبحث عن

(1) محمد طلب هلال، **دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية**، منشورات مركز عامودا للثقافة الكُرديّة، (31)، 2003، ص 5.

هويتهم الخاصة، مما شكل ضرباً قاسياً للمعايير الحقوقية للدولة والمجتمع المدني المنشود [1].

وكقومي عربي متحمس اقترح محمد طلب هلال خطة من أثني عشرة نقطة من أجل تطبيقها ضد الكُرد في الجزيرة وهي:

1- سياسة البتر أو (الاجتثاث)، وذلك بأن تعمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل مع التوزيع في الداخل ومع ملاحظة العناصر الخطر أول فأول.

2- سياسة التجهيل، وذلك بعدم إنشاء المدارس أو المعاهد العلمية في المنطقة وذلك من أجل حرمان الكُرد من كل التعليم ولو باللغة العربية.

3- سياسة التسليم، وذلك بإجلاء كل من لم تثبت جنسيتهُ وتسليمهُ إلى الدولة التابعة لهُ أي بتسليم الناجين من الإنتفاضات في كُردستان الشمالية إلى الحكومة السورية.

4- سد باب العمل، وذلك من أجل جعل الكُرد في وضع غير مستقر ومستعد للرحيل في أي لحظة وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي أولاً في الجزيرة بأن لا يؤجر ولا يملك الكُرد والعناصر العربية كثيرة وموفدة بحمد الله.

---

(1) علي صالح ميراني، **سياسة التمييز القومي وحملات التعريب الحكومية القائمة في كُردستان سوريا**، مرجع سبق ذكرهُ، ص 45.

5- شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية لحساب ما وخلخلة وضع الأكراد.

6- نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد وإرسال المشايخ بخطة مرسومة عرباً اقحاحاً.

7- ضرب الأكراد في بعضهم.

8- سياسة الاستيطان، وذلك بإسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكُرديّة على الحدود فهم حصن المستقبل ورقابة على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم.

9- سياسة عسكرية، وذلك بجعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة بحيث تضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد.

10- إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على أن تكون هذه المزارع مدربة ومسلحة عسكرياً كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماماً.

11- منع كل شخص يجهل اللغة العربية في ما تسمى بالمناطق الكُرديّة من ممارسة حقوقه المدنية في الانتخابات والترشيح.

12- منع إعطاء الجنسية السورية مطلقاً لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية).

كما سعت الحكومات المتعاقبة في سوريا إلى خلخلة البنية الديمغرافية، وتفتقت عقليتها عن مشاريع شوفينية طبقت في المناطق التي تميزت كُرديّة في انتهاك فاضح لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص في مادته (17) على [1]:

- لكل فرد حق التملك بمفردهِ أو بالاشتراك مع غيرهِ.
- لا يجوز تجريد أحداً من ملكهِ تعسفاً.

ففي عام 1965 تبنت الحكومة السورية والقيادة القطرية لحزب البعث خطة هلال وركزت بشكل رئيسي على تأسيس "**الحزام العربي**" في الجزيرة على طول الحدود التركية، هذا الحزام هو عبارة عن شريط من الأرض طوله 275 كم يمتد من الحدود العراقية في الشرق إلى النقطة وراء سري كانيه (رأس العين) في الغرب ويبلغ عرضهُ 10– 15 كم، تضمنت الخطة ترحيلاً كبيراً لسكان الريف الكُردي وهم حوالي 140.000 من الرجال والنساء والأطفال يعيشون في 332 قرية داخل الشريط المذكور[2]. وقد سميت هذه الخطة من

---

(1) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار جمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د–3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948.

(2) كُرد زانا، **واقع الزراعة في محافظة الحسكة بسوريا**، سلسلة أبحاث، رقم 9، ط 1 مركز آشتي للدراسات والبحوث، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، كُردستان العراق، 2011، ص 29 -30.

باب حسن التعبير بـ: (خطة إقامة المزارع الحكومية في منطقة الجزيرة) وبرنامج (الحزام العربي) لعديد من السنوات، وتبعاً لهذا البرنامج المخطط له تحت غطاء الإصلاحات الزراعية، كان من المقرر أن يتم طرد (140) ألف قروي كُردي وإسكان القرويين العرب عوضاً عنهم، وكانت الدولة في عام 1966 تأمل في أن تستمر في تنفيذ برنامجها الذي كان يشمل كُرد داغ (عفرين) أيضاً. ولكن القرويين الكُرد لم ينفذوا الأمر وأبوا مغادرة قراهم. وفي عام 1967 أبلغت الدولة سكان قرى منطقة (الحزام) بتأميمها لأراضيهم، وقامت فعلاً بإرسال جماعات لإنشاء ما يسمى بالمزارع النموذجية، إلى أن أجبرتها حربها مع إسرائيل على وقف تنفيذ هذه الخطة مؤقتاً.

إن مجلة المناضل بينت إن المشروع المقدم من رئيس مكتب فلاحي حزب البعث بخصوص مشروع الحزام العربي ورد فيه ما يلي: **(إن المخاطر التي واجهت وتواجه شعبنا العربي في شمال العراق والتي خلقت من قبل الإمبريالية، بدأت تهددنا أيضا منذ بضعة أعوام في محافظة الحسكة، أهملتها الحكومات السابقة ولكن تحتاج اليوم إلى حل جذري و صريح.. إنَّ حجم القسم الذي ندرسه من الحزام العربي يبلغ حوالي 3001911 دونم ويمتد من المالكية وحتى حدود محافظة الرقة.. إن أفراداً غير عرب وأغلبهم أكراد هاجروا إلى هذه المنطقة من تركيا والعراق وفقا لخطة تؤيدها وتشجعها الإمبريالية.. ولأن هذه المنطقة واقعة بالقرب من الحدود التركية والعراقية**

المأهولة بالأكراد وهم مطلوبون للمؤامرات والجاسوسية التي تحاك ضدنا في منطقة الحدود فمن العاجل جداً أن تتخذ الإجراءات الضرورية لكي ننقذ العرب في المنقطة..) إذ أخذنا في الاعتبار أهمية المنطقة زراعياً وصناعياً وخاصة بعد اكتشاف البترول، لقد اتخذت هذه الإجراءات من قبل السلطات والحزب لتنفيذ خطة الحزام [1]:

1- أصدر الرفيق محافظ الحسكة إنذاراً نهائياً إلى السكان الريفيين المزارعين والفلاحين والملاكين يمنعهم فيه زراعة واستثمار الأراضي المصادرة من منطقة الحزام.

2- بدأ مكتب الأراضي بتنظيم الأراضي المصادرة.

3- بدأ مكتب الإصلاح الزراعي باتخاذ الإجراءات لترحيل أربعة آلاف عائلة من منطقة الحزام إلى مناطق أخرى، لكن من جهة أخرى فإن هناك حوالي 25 ألف نسمة داخل منطقة الحزام، مسجلين كأجانب عند السلطات. فكر الحزب والحكومة في محافظة الحسكة أن هؤلاء الأجانب يجب أن يمنعوا من السكن في منطقة الحدود. وإن الطريق الصحيح لتحقيق هذا الغرض هو إجبارهم ومنعهم من الحصول على أية وظيفة لكي يهاجروا بالتدريج إلى البلاد

(1) .....، مجلة المناضل، العدد (11) منتصف كانون الأول، 1966، ص 12- 13.

الأخرى خلال خمس سنوات ويجب أن تستخدم القوة ضدهم إذا كان ذلك ضرورياً.

4- إن الحزب ومكتب الفلاحين يحاولان أن يستخدما عناصر عربية شابة من بين الذين يؤمنون بالعرب وبالقومية العربية لكي يعملوا كعمال مسلحين في منطقة الحزام.

5- هناك صعوبة كبرى نظراً لتداخل الأراضي الزراعية المصادرة مع غيرها من الأراضي الخاصة، فمن أصل 497 قرية كُردية موجودة في منطقة الحزام تم مصادرة أراضي 385 قرية وبشأن الباقي نقترح:

- إصدار الحكومة لمرسوم تصادر فيه الأراضي الزراعية للقرى الأخرى.
- يجب توسيع منطقة الحزام لتشمل كل المنطقة الكُرديّة مستقبلاً.
- إن التجمع العرقي للسكان يجب أن يبدل بنقل أو نفي العناصر غير العربية.
- إنشاء قرى نموذجية للعناصر المهاجر من قبل الدولة.

ففي 1974/6/24 اجتمعت القيادة القطرية لحزب البعث برئاسة رئيس لجنة الغمر وأصدرت القرار رقم 521 القاضي بتنفيذ مشروع الحزام العربي، وقد بلغت مساحة الأراضي المعطاة للعرب المستقدمين من محافظتي حلب والرقة بموجب مشروع الحزام العربي (702018) دونم موزعة على (35) مستوطنة،

وبلغ عدد العائلات المستقدمة لشغل هذه المساحة أكثر من (4000) عائلة وعدد القرى الكُرديّة الداخلة في منطقة الحزام (335) قرية وعدد سكانها أكثر من (150) ألف نسمة [1].

وأثناء البدء بمشروع بناء سد (طبقة) على نهر الفرات تم تقديم اقتراح ينص على إسكان الأسر العربية (التي تم الادعاء حينئذ بأنَّ المياه غمرت قراهم) في منطقة الجزيرة، وفي عام 1975 أنجزت الدولة بناء (41) (قرية نموذجية) في منطقة (الحزام) بين سري كانيه (رأس العين) في الغرب وديريك (المالكية) في الشرق، وبضمنها منطقة القامشلي. وتم فيها إسكان (7) آلاف عائلة عربية. ولعدم لفت أنظار الدول الخارجية فقد جرى تنفيذ البرنامج بصورة تدريجية. حيث تم اعتبار المنطقة الحدودية منطقة عسكرية [2].

وأصبح الكُرد معرضين للضغط الإداري ومداهمات الشرطة وهجمات رجال الدولة ومصادرة ممتلكاتهم. كما أنَّه تم فرض الحظر على المطبوعات الأدبية الكُرديّة والاستماع إلى الأغاني الكُرديّة في الأماكن العامة [3].

---

(1) برزان مجيدو، **الحزام العربي في الجزيرة– سوريا مقدمات تنفيذ نتائج**، من إصدارات لجنة الأعلام في حزب يكيتي الكردي في سوريا، 2003، ص 31.

(2) محمد طلب هلال، **دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية**، مرجع سابق ذكرهُ، ص 24.

(3) عصمت شريف وانلي كندال ومصطفى نازدار، **(كردها) الأكراد**، تقديم: ماكسيم رودنسون، ترجمة إبراهيم يونسي، طهران، 1993.

وعارض الكُرد مشروع الحزام العربي الاستيطاني في المنطقة الكُرديّة خلال الأعوام التالية: 1975/1974/1973 وقاموا باحتجاجات في الكثير من القرى والبلدات الكُرديّة لتوقيف تنفيذ هذا المشروع المستهدف تغيير ديموغرافية المنطقة الكُرديّة وسلب الكُرد أرضهم. ***(انظر إلى الوثيقة رقم (1) للاطلاع على أسماء المستوطنات العربية).***

واتبعت الحكومة السورية آنذاك إجراءات أخرى ضد الكُرد كتعريب أسماء القرى والمدن الكُرديّة، وحظرت استخدام اللغة الكُرديّة (حتى المحادثة) في مؤسسات ودوائر الدولة، ومنعت تسجيل المواليد بأسماء كُرديّة وغيرها الكثير من الإجراءات التعريبية بهدف تغير البنية الديموغرافية للمناطق الكُرديّة وتوطين أغلبية عربية فيها.

إنَّ القرار الصادر عن وزير الإدارة المحلية رقم (15) بخصوص سياسة تعريب القرى الكُرديّة جاء فيه: إنَّ وزير الإدارة المحلية بناء على قانون التنظيمات الإدارية رقم (496) في 21 كانون الأول 1957 وعلى المرسوم التشريعي رقم (146) في 3 أيلول 1963 وعلى قرار مجلس إدارة محافظة الحسكة رقم (43) في 26 حزيران 1971 وعلى اقتراح محافظة الحسكة بكتابها ذي الرقم (15403) الصادر في 5 آب 1971 وعلى موافقة المديرية العامة للآثار والمتاحف بكتابها رقم (3226/ ص3) في 25 تشرين الأول 1971 يقرر ما يلي، تبديل أسماء القرى التابعة لناحية عامودا ومنطقة

القامشلي في محافظة الحسكة بأسماء عربية [1]. ***(انظر إلى الوثيقة رقم (2) للاطلاع على أسماء التعريب التي أطلقت على بعض القرى الكُرديّة).***

وفي 11 تشرين الثاني 1986 نشر محافظ الحسكة القرار رقم 1012/ص/25 الذي يمنع من استخدام اللغة الكُرديّة في أماكن العمل، وفي 3 كانون الأول 1989 اصدر محافظ الحسكة مصطفى ميرو، رئيس مجلس الوزراء السابق، القرار رقم 1865/ص/25 ليؤكد هذا المنبع ويضيف إليه الأغاني غير العربية في الأعراس والأعياد، في تعارض مع معطيات الدستور السوري نفسهُ، وصدر القرار رقم 122 في العام نفسهِ عن وزير الداخلية الذي يربط تسجيل الأطفال الكُرد بالجهات الأمنية المختصة، ومنذ تشرين الأول 1992، رفض تسجيل عشرات الأطفال الكُرد لأن أهلهم اختاروا اسماً كُردياً [2].

استشهد محمد أمين سليمان آدي كما جرح العديد من المتظاهرين الكُرد أمام القصر الجمهوري في دمشق بنيران قوات الحرس الجمهوري عندما خرجت مظاهرة في نوروز 21 آذار 1986 مطالبة بالسماح بالاحتفال بعيد النوروز

---

(1) علي صالح ميراني، **سياسة التمييز القومي وحملات التعريب الحكومية القائمة في كُردستان سوريا**، مرجع سبق ذكرهُ، ص 64.

(2) فيوليت داغر، **حقوق الإنسان والديمقراطية في سوريا**، ط1، منشورات اوراب واللجنة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية الأوربية، 2001، ص 536– 537.

واعتبارها عطلة رسمية، كما أصدرت وزارة الإدارة المحلية البلاغ رقم (61/13/أد) في 26 نيسان 1987 وذلك بعدم السماح لأصحاب المحلات الكُرديّة من تسمية محلاتهم بغير الأسماء العربية وإنَّ تسمية المحلات يجب إلا تتم من دون موافقة الأمن السياسي، بغية الحد من استمرار انتشار الأسماء الكُرديّة [1].

اعتقلت السلطات الأمنية 21 سياسياً كُردياً في تشرين الأول 1992 وذلك لإصدار الأحزاب المشتركة (القيادة المشتركة) ملصقاً تطالب فيهِ بحقوق الإنسان للكُرد الذين جردوا من الجنسية السورية بموجب الإحصاء الاستثنائي الذي أجرتهُ حكومة الانفصال عام 1962، وتم تحويل المعتقلين إلى كل من سجون عدرا – صيدنايا– فرع فلسطين، وكانت التهم الموجهة للمعتقلين السياسيين الكُرد "**جرم التنظيم السري وهدفها تغير كيان الدولة ونشر الأخبار الكاذبة**" [2].

كما كشفت جريدة د هـ نكى كُرد (صوت الأكُراد)، أنهُ تم فصل سبعة طلاب من المعهد الصحي بدير الزور في 23 حزيران 1990، أثناء تأديتهم لامتحاناتهم، وفصل ثلاثة طلاب من المعهد المتوسط للكهرباء والميكانيك في

---

(1) علي صالح ميراني، **سياسة التمييز القومي وحملات التعريب الحكومية القائمة في كُردستان سوريا 7 آب 1928**، مرجع سبق ذكرهُ، ص 60.

(2) **دفاعاً عن قضية عادلة**، جريدة حزب يكيتي، 1993، ص 4–8–9.

15 أيلول 1991، وفصل ثلاثة طلاب من المعهد المتوسط الطبي بدمشق في 30 آذار 1992، وفصل ثلاثة وعشرين طالباً من معهد إعداد المعلمين بالقامشلي في 31 تشرين الأول 1992، وتم فصل مجموعة من الطلبة الكُرد من المعاهد الحكومية بموجب كتاب وزير التربية رقم 3/603 ع س (14/4) تاريخ 26 نيسان 1993، الذي استند على تقارير الأمن السياسي في الجزيرة [1].

بتاريخ 24 آذار 1993 جرى إحراق سجن الحسكة بصمت مريب، حيث ذهب ضحيتها 57 سجيناً منهم 70% من الكُرد والبقية من الجزيرة وقلة من محافظات أخرى، ومضت الجريمة بصمت. لقد اعتبر وزير الداخلية آنذاك **محمد حربة** أن "**الحادث جنائي افتعله مجرمون**"، وإن ملف هذه الجريمة – كما غيرها– يضم أسراراً بالغة الخطورة.

وخرجت مظاهرات بتاريخ 25 آذار 1993 وفي اليوم الثاني من وقوع الجريمة في مدن عامودا، درباسية والحسكة منددة بجريمة إحراق سجن الحسكة وكان عدد الضحايا نتيجة جريمة الحرق 57 منهم 70% من الكُرد والبقية من الجزيرة وقلة من محافظات أخرى، وكاد الآلاف من المتظاهرين

---

(1).....، جريدة د هـ نكى كُرد، العدد (217)، تشرين الثاني 1992.

–والجدير بالذكر إن قرارات فصل الطلبة الكُرد من المعاهد في سورية بدأت في عام 1984 حيث فصل ثلاث طلبة كُرد من المعهد الصحي بدمشق عندما كانوا طلاباً في السنة الثانية بموجب قرار من الأمن السياسي.

أمام باب المشفى بالحسكة أن يحطموا الأبواب ويهاجموا الضباط، لكن تدخل الأحزاب الكُرديّة وأعضاء مجلس الشعب وآخرين حال دون حصول التصادم. وفي نيسان 1993 صدرت أحكام قضائية بحق المتهمين استبعدت الفاعلين الحقيقيين، ونفذ حكم الإعدام شنقاً بحق خمسة منهم، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على ثلاثة وبأحكام سجن خفيفة بحق طاقم السجن.

وطالبت الأحزاب الكُرديّة بفتح تحقيق نزيه وعلني، ونوقشت الجريمة في مجلس الشعب السوري بتاريخ 31 آذار 1993 وتناولها أعضاء كُرد وغير كُرد من أبناء المحافظة وجاء في المداخلة: «إن هذه الفاجعة، بل المجزرة، إنما كانت أداتها المنفذة هؤلاء السجناء السبعة مدمنو المخدرات، لكن الفاعل الحقيقي هو الإهمال والتسيب والفساد في السجن وفي قيادة شرطة محافظة الحسكة...إننا نطالب بنشر مجريات التحقيق على الشعب... كيف يمكن أن يسجن أحداث مع مدمني مخدرات؟! ومن أين وكيف جاءت هذه المخدرات؟! وأين كان المخفر والحرس ساعة وقوع الجريمة؟!... إننا مستغربون ومندهشون ونتساءل: أما كان هذا الحدث يستحق الوقوف عنده إعلامياً كأي حادث سير ذهب ضحيته مثل هذا العدد؟! إننا نطالب بتشكيل لجنة من مجلس الشعب للتحقيق في الموضوع...» [1].

---

(1) .....، **أربعة عشرة عاماً على إحراق سجن الحسكة**، جريدة يكيتي، العدد (143)، آذار، 2007.

إن السلطات المعنية في محافظة الحسكة تصدر تعاميم بين الفينة والأخرى، تمنع التكلم بغير اللغة العربية، والمقصود بذلك اللغة الكُرديّة، ففي 3 تشرين الأول 1996 صدر تعميم عن محافظ الحسكة بهذا الخصوص بناءً على كتاب قيادة فرع حزب البعث بالحسكة رقم (380/ ص د وتاريخ 29 أيلول 1996) وقد تضمن العبارات التالية: "**تعود ونؤكد على جميع العاملين في الدوائر الرسمية وفروع المؤسسات والشركات والمنشآت والمصارف، ومجالس المدن والبلدات والبلديات، وسائر جهات القطاع العام عدم استخدام غير اللغة العربية في التخاطب والتعامل مع بعضهم البعض أو مع المراجعين من المواطنين خلال فترة عملهم الرسمي، ويعتبر مديري تلك الجهات مكلفين بالإشراف على تنفيذهِ، تحت طائلة المساءلة**". فرغم أن الكُرد محرومون من القراءة والكتابة بلغتهم الأم، وتحظر عليهم بناء المدارس، تمارس سياسة تستهدف تعريب مناطق الكُرد واستبدال أسماء المدارس في القرى الكُرديّة بأسماء عربية، وما إلا قرار رقم (334) الصادر عن محافظ الحسكة (صبحي حرب) عام 1998 والذي عمم عن طريق مدير التربية بالحسكة (احمد عويد السعيد) برقم (2/410 تاريخ 27 تموز 1998)، والذي يتضمن تغيير اسم (209) من مدارس محافظة الحسكة [1].

(1) بافي رامان، **تأملات حول واقع العملية التربوية والتعليمية**، مجلة قضايا وحوارات، العدد الخامس، صيف، 1999، ص 32– 33.

نظمت مجموعة من الأحزاب الكُرديّة مظاهرة في دمشق أمام مقر اليونيسيف لرعاية الطفولة والأمومة في 25 حزيران 2003 وبمشاركة بعض العينات من أطفال المناطق الكُرديّة في سوريا، الذين سحبت منهم الجنسية السورية في عام 1962، واعتقل ثمانية متظاهرين من أمام مقر اليونيسيف وتم توكيل 127 محامياً من الكُرد والعرب للدفاع عن المعتقلين وكانت التهمة الموجهة للمعتقلين "**الإضرار بالوحدة الوطنية ومحاولة اقتطاع جزء من أراضي الجمهورية العربية السورية وإلحاقها بدولة أجنبية أخرى**".

-القضية الكُرديّة في مرحلة انتفاضة 12 آذار عام 2004

كانت القضية الكُرديّة في هذه المرحلة نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة، نشأت بسبب الاحتقان التاريخي بترسبات الماضي، وقادت إلى نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة إلى النظام السوري، لأنَّه كان غير قادر على احتوائه أو درء مخاطره. فقد بدأت القضية تتفاقم في 12 آذار 2004 بشكل مدبر ومفتعل عندما أطلقت الأجهزة الأمنية السورية الرصاص الحي على مشجعي نادي الجهاد لكرة القدم في القامشلي. وذلك رغبة في ابتزاز كُرد سوريا على خلفية جعل العراق دولة فيدرالية وتشكيل إقليم خاص فيدرالي بالكُرد (إقليم كُردستان العراق). حيثُ أطلق الرصاص الحي على المتظاهرين الكُرد، واعتقل الكُرد على هويتهم في كلٍّ من اللاذقية ودمشق وحلب وحماه. وسقط عشرات الشهداء، ومئات الجرحى، وآلاف المعتقلين، وعشرات

المعـاقين، وآلاف المهجـرين. كمـا طُـرد العشـرات مـن الطلبـة الكُـرد مـن جامعـاتهم وأمـاكن سـكنهم، بينـهم مـا لا يقـل عـن 11 طالبـاً فصـلوا فصـلاً نهائياً من جامعة دمشق في 18 آذار 2004 [1]. كما فصل العشرات من الطلبـة الكُـرد مـن الجامعـات السـورية لمـدة تراوحـت بـين ثـلاث أشـهر إلـى سنة.

لقد كان الهدف خلق فتنة بين الكُرد والعرب في القامشلي على خلفية مباراة بين نادي الجهاد (القامشلي) ونادي الفتوة (دير الزور)، بُغية تقليص الدور الكُردي في المناطق الكُرديّة في سوريا بعد تنامي دور إقليم كُردستان العراق في العراق [2].

كما كان الهدف من الفتنة ضد الكُرد وحركتهم القومية الديمقراطية الحد من النهـوض الـوطني والقـومي الكُـردي، وذلـك بضـرب الكُـرد بـالعرب وتعميـق العنصـرية بغيـة عـزل الطاقـة الكُرديّـة الثوريـة المسـالمة عـن الجسـم الـوطني

---

(1) تقرير منظمـة العفو الدوليـة، **سـوريا– الأكـراد فـي الجمهوريـة العربيـة السـورية بعـد مرور عام علـى أحداث آذار 2004**، رقم الوثيقة AMD 24/2/2005، ص 3. الرابط الإلكتروني للموقع: www.amnesty.org

(2) إيفان بختيار وكُرد زانا، **الثورة السورية من الشمال (الكُردي) إلى الجنوب (العربي)**، سلسلة أبحاث، رقم 14، مركز آشتي للدراسات والبحوث، مؤسسة ياد للطباعة والنشر، السليمانية، كُردستان العراق، 2013، ص 37.

الديمقراطي في سوريا الساعين جميعاً إلى تحقيق الديمقراطية وإزالة الاستبداد والقمع. إنَّ الانتفاضة الشعبية في شكلها السلمي التي انطلقت من القامشلي لتشمل كافة المناطق الكُرديّة إضافة إلى مدينتي حلب، حماة ودمشق وتحديداً أماكن تواجد الكُرد، مثلت طريقة جديدة في التعبير عن أهداف ومطالب الكُرد، ضد أدوات القمع التي انتهجها النظام والأجهزة الأمنية للنيل من الكُرد وحركتهِم الوطنية. ***(انظر إلى الوثيقة رقم (3) للاطلاع على النوايا السيئة لحزب البعث تجاه الكُرد والوثيقة رقم (4) التي تتضمن نشر وزارة الداخلية لأسماء بعض المواطنين من محافظة الحسكة الذين يعيشون في الخارج والمتهمين بتهمة «ارتكاب جرائم بحق الدولة»).***

وورد في تقرير لمنظمة العفو الدولية رقم ADE 24/2/2005 إن الوفيات من المجندين الكُرد في الجيش السوري في تزايد مستمر بعد انتفاضة آذار 2004 والوفاة تم نتيجة لعمليات الضرب أو أطلاق النار عليهم من قبل رؤسائهم أو زملائهم العسكريين [1]، وأن عدد المجندين الكُرد الذين قتلوا في الجيش السوري منذ عام 2004 حتى أواسط 2010 بلغ 39 جندياً.

وعندما أدرك النظام السوري "**خطورة**" فكر الشيخ معشوق الخزنوي وتأثيرهِ في الشارع الكردي بدأت المضايقات الأمنية تنهال عليه من قبل جميع

(1) تقرير منظمة العفو الدولية، سوريا– الأكراد في الجمهورية العربية السورية بعد مرور عام على أحداث آذار 2004، رقم الوثيقة AMD 24/2/2005، مرجع سبق ذكرهُ ، ص 10.

الأجهزة الأمنية، خاصة بعد كلمتهِ العصماء في تأبين الشهيد فرهاد صبري في 8 نيسان 2005 حيث أحدثت الكلمة دوياً كبيراً في الشارع الكردي، وكانت بحق صرخة قوية في وجه الطغيان، وكانت المؤامرة في "**اختفائه**" في 10 أيار 2005 ثم كان نبأ الاغتيال في 1 حزيران 2005 الذي وقع كالصاعقة على الشعب الكُردي، وكانت مسيرة النصف المليون في استقبال الجنازة تعبيراً صادقاً عما أحدثهُ فكرهِ في شعبهِ [1].

ونظمت مسيرة في القامشلي في 5 حزيران 2005 من قبل حزبا يكيتي وآزادي الكردي للمطالبة بالكشف عن جريمة اغتيال الشيخ الخزنوي وتشكيل لجنة عادلة للتحقيق، واعتقلت قوات الأمن العشرات من المشاركين، وحول 50 معتقل إلى المحكمة العسكرية للمحاكمة [2]. وقبل المظاهرة بيوم اجتمعت بعض الأطراف العربية (عشيرة الطي محمد الفارس) مع الفروع الأمنية في قرية جرمز قريبة من القامشلي وخلال المظاهرة هاجموا محلات الكُرد في سوق مدينة القامشلي وسرقوا وكسروا ما هب ودب لهم تحت حماية الأجهزة الأمنية وبدعم منها.

---

(1) .....، **في محراب شيخ الشهيد معشوق الخزنوي**، جريدة يكيتي، العدد (181) أيار، 2010، ص 6.

(2) **عن الكورد في سوريا**، تقرير هيومن رايتس وتش، مرجع سبق ذكرهُ، 2009، الموقع الإلكتروني: www.gemyakurda.com

كما استخدمت قوات الأمن في القامشلي الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع لتفريق مئات المتظاهرين الكُرد في القامشلي في 2 تشرين الثاني 2007 احتجوا على خلفية اجتياح الجيش التركي أراضي إقليم كُردستان العراق وملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، مما تسبب باستشهاد عيسى خليل ملا حسن، وإصابة متظاهرين أخرين بإصابات خطيرة، وتم اعتقال عشرات المتظاهرين، بمن فيهم النساء والأطفال، لكن أُطلق سراح معظمهم بعد فترة وجيزة باستثناء 15 شخصاً أحيلوا للمحكمة العسكرية [1].

وأقدمت قوات الأمن السورية على إطلاق الرصاص الحي بشكل عشوائي مساء ليلة نوروز في القامشلي 20 آذار 2008 على المحتفلين الكُرد خلال احتفالهم بقدوم عيد نوروز مما أدى إلى استشهاد ثلاث شبان كُرد وهم كلاً من (محمد زكي عبد الله، محمد يحيى خليل، محمد محمود حسين) وجرح آخرين.

وأقدمت الأجهزة الأمنية على منع تنظيم الرحلات الربيعية في كل من جامعات حلب ودمشق واللاذقية والحسكة ومنع الحافلات من التحرك إلى الطبيعة، والطلب منهم بعدم نقل المشاركين، ولجأت أجهزة الأمن إلى تسجيل أسماء الطلبة المشاركين ومصادرة هوياتهم الشخصية وإلغاء الرحلة واعتقال المنظمين.

---

(1) **عن الكورد في سوريا**، تقرير هيومن رايتس وتش، مرجع سابق ذكرهُ، الرابط الإلكتروني للموقع: www.gemyakurda.com

-القضية الكُرديّة في مرحلة صدور المرسوم التشريعي رقم 49 في 10 أيلول عام 2008:

صدر المرسوم التشريعي رقم 49 في 10 أيلول عام 2008 وتم تعميمه على مكاتب التوثيق في مديريات المصالح العقارية بالمحافظات السورية. وكان الهدف تقييد الكُرد بمراسيم وتشريعات عنصرية. حيث حددت عمق المناطق الحدودية في محافظات: الرقة، وحلب، وإدلب بخمسة وعشرين كيلو متراً اعتباراً من الحدود السورية– التركية باتجاه الجنوب. أما عمق المنطقة الحدودية في محافظة الحسكة هي حوالي (200)كم اعتباراً من حدود السورية– التركية باتجاه الجنوب والشرق والغرب أي حتى حدود محافظتي دير الزور والرقة والحدود الدولية مع العراق بمساحة إجمالية قدرها (23300)كم^2 [1]. فادى تطبيق المرسوم إلى نتائج وأثار خطيرة على حقوق المواطنين الكُرد، وبالتالي خلق حالة من التوتر وعدم استقرار العلاقات الاجتماعية، لأنَّ الحصول على الترخيص القانوني[•] أصبح أمراً في غاية الصعوبة، كونه يخضع أولاً وأخيراً لموافقة الأجهزة الأمنية وهي لا تعطي الموافقات وخاصة

(1) .....، عدد خاص بالمرسوم 49، جريدة يكيتي، تشرين الأول، 2008، ص 4.

(•) الترخيص القانوني: يتم الحصول عليه من وزارة الداخلية بعد أخذ موافقة وزارتي الدفاع والزراعة وبالتالي موافقة الجهات الأمنية المرتبطة بتلك القرارات. ومعروف لكل ذي بصيرة في سوريا بأنَّ الحصول على الترخيص العام لأبناء الشعب الكُردي شبه مستحيل، وقد أكدت العقود الماضية من التعامل مع الترخيص هذا الأمر.

بالنسبة للمواطنين الذين يعملون في الشأن العام وأصحاب الرأي، وكذلك بالنسبة للمواطنين الكُرد في سوريا، حيث لم يسبق لمواطن من أصل كُردي أن حصل على الترخيص القانوني منذ زمن بعيد بسبب سياسة الاضطهاد التي تمارسها السلطات السورية بحق الشعب الكُردي[1]. ويمنع المرسوم وضع أي من إشارات الدعاوي والرهن والحجوزات والقسمة والتخصيص على صحيفة العقار في المناطق الحدودية سواء كان العقار ضمن المخطط التنظيمي للمدينة أو خارجهِ، أو إشغالهِ عن طريق الاستثمار أو الاستئجار لمدة تزيد عن ثلاث سنوات إلا بعد الحصول على الترخيص القانوني. كما أنَّ المديرية العامة للمصالح العقارية بالحسكة احتفظت بآلاف معاملات الترخيص المرفوضة من قبل وزارة الداخلية، وهذه المديرية وبناء على أوامر صادرة من الأجهزة الأمنية تمتنع عن إعطاء صورة عن قرار الرفض لصاحب العلاقة وأكثر من ذلك تمتنع عن إعطائه أية وثيقة تفيد أو تثبت أنَّ معاملة الترخيص مرفوضة، وتكتفي المديرية بتبليغ صاحب العلاقة شفهياً بقرار الرفض والقول له بحقه في تقديم طلب جديد بعد سنة من تاريخ قرار الرفض الأول، علماً أنَّ قرار الرفض قطعي لا يقبل أية طريقة من طرق التظلم أو الاستئناف، كما أنَّ

(1) المنظمة الكُردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا DAD، بيان المرسوم (49) لعام 2008 انتهاك صارخ للحقوق الأساسية للمواطن السوري 21 أيلول 2008.

وزير الداخلية لا يذكر أسباب رفضه منح الترخيص.

فصدور المرسوم (49) الخاص بالعقارات ألحق شللاً شبه كامل بالحياة الاقتصادية في المناطق الكُرديّة والذي بدأت نتائجه بالظهور من خلال اتساع حجم البطالة بشكل مرعب طال حتى معظم المهن المتعلقة بشكل مباشر وغير مباشر بالعقارات التي تضم ما يزيد عن (35) مهنة، طالت حتى المهندسين والمحامين [1]. وإن تطبيق المرسوم (49) يعني عملياً ليس حرمان أبناء الشعب الكُردي من أية استملاكات جديدة وحسب بل تجريدهم أيضاً من ملكياتهم الخاصة للعقارات، وبتراكمهِ مع السياسات والممارسات العنصرية الأخرى يعني الشلل شبه التام للنشاط الاقتصادي في المناطق الكُرديّة. ***(انظر إلى الوثيقة رقم (5) للاطلاع على الوثيقة الرسمية التي تثبت منع وزارة الداخلية السورية أحد المواطنين من امتلاك العقارات في سوريا).***

وفي 2 تشرين الثاني 2008 قامت العديد من الأحزاب الكُرديّة [2] بمسيرة احتجاج سلمية أمام البرلمان السوري للاعتراض على هذا المرسوم

---

(1) .....، جريدة صوت الأكراد، جريدة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي)، العدد (441) شباط، 2009، ص 2.

(2) بيان لمجموعة الأحزاب الكُرديّة: الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج، لحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)– حزب المساواة الديمقراطي الكردي– الحزب الوطني

بحق ملايين الكُرد المحرومين من حقوقهم وعلى إثرها تم اعتقال ما يقارب 200 محتج كُردي من أمام البرلمان السوري.

وفي كانون الثاني 2009 قدم وفد مشترك من مكونات محافظة الحسكة عريضة موقعة من أكثر من 46 ألف شخص تطالب بإلغاء المرسوم 49، قدم العريضة إلى القصر الجمهوري بدمشق، وبتاريخ 28 شباط 2009 نفذت معظم الأحزاب الكُرديّة احتجاجاً آخر بالوقوف على أرصفة شوارع المدن في المناطق الكُرديّة وفي حلب ودمشق لمدة عشر دقائق، ومع ذلك فإن النظام استمر في الالتزام بالمرسوم متجاهلاً نداءات واحتجاجات الكُرد بالإضافة إلى عموم سكان المحافظة [1].

كما حظرت جهاز مخابرات أمن الدولة تنظيم التجمعات فأصدر قراراً في نيسان 2008، "**يحظر بموجبهِ أي تجمع أو احتجاج أو احتفال دون موافقة وزارة الداخلية، ويمنع رفع الأعلام الكُرديّة ويحيل أولئك الذين يقومون**

الديمقراطي الكردي – حزب يكيتي الكردي في سوريا– حزب آزادي الكردي في سوريا– الحزب اليساري الكردي– تيار المستقبل الكردي، 2008/10/26.

الرابط الإلكتروني: https://www.hrw.org/ar/report/2009/11/26/256004

(1) .....، **بمناسبة قرب حلول ذكرى مرور عام على صدور المرسوم، 49 لابد من استئناف النشاطات الاحتجاجية**، جريدة يكيتي، العدد(172)، آب، 2009، ص 5.

برفعها إلى محكمة أمن الدولة العليا بتهمة الخيانة ومحاولة اقتطاع جزء من الأراضي السورية" [1].

من أجل تنفيذ قرارات المرسوم الجمهوري بشأن تمكين اللغة العربية فقد شكلت مديرية التجارة الداخلية في محافظة الحسكة بتاريخ 5 حزيران لجنة غايتها إجراء مسح شامل على المحال التجارية المسماة بأسماء حيث ستقوم هذه اللجنة بإنذار أصحاب المحال المخالفة والطلب منهم كتابة أسماء محالهم باللغة العربية بمدة أقصاها 15 حزيران 2009 [2]. بدأت بلدية– القامشلي– وبالتنسيق مع لجنة تمكين اللغة العربية، بخطوة استفزازية لتغيير أسماء المحال التجارية غير العربية بدعوى تمكين اللغة العربية قد قامت بإنذار أصحاب المحال التجارية في مدينة قامشلي، ذات الأسماء غير العربية، بضرورة تعريبها، وتم إعلام بعض أصحاب المحال التجارية من الكُرد– بشكل خاص بحسب مصدر إعلامي– بضرورة تعريب أسماء محالهم في ما كانت بغير العربية، تحت طائلة المسؤولية وإغلاق هذه المحال.

---

(1) عن الكورد في سوريا، تقرير هيومن رايتس وتش، مرجع سابق ذكرهُ، www.gemyakurda.com

(2) حسن برو، موقع كلنا شركاء،2009/6/15، **لجنة تمكين اللغة العربية أم لجنة تفخيخ سورية؟!** الرابط الإلكتروني:

/http://all4syria.info/content/view/10149/80

وتم اعتقال مجموعة من القياديين من حزب يكيتي الكردي في سوريا وذلك بعد استدعائهم إلى مديرية منطقة القامشلي وذلك في 27 كانون الأول 2009، وهم كل من (حسن صالح، معروف ملا احمد، محمد مصطفى) وأنور ناسو وتم أطلاق سراحهِ بعد شهور من الاعتقال، فيما تم تحويل بقية القياديين إلى محكمة أمن الدولة العليا في دمشق للمحاكمة بتهمة الانتماء إلى تنظيم سري واقتطاع جزء من أراضي الدولة السورية وإلحاقها بدولة أجنبية. أقدمت الأجهزة الأمنية السورية على أطلاق الرصاص الحي على الكُرد المحتفلين بعيد نوروز في 21 آذار 2010 في محافظة الرقة وأدت إلى مقتل أحد المحتفلين وجرح واعتقال العشرات [1].

وبذلك نرى أنَّ الكُرد في سوريا قد عبروا في تاريخهم عن قضيتهم عبر النشاطات الثقافية والسياسية، ومطالبهم العيش بحرية وكرامة أسوة بغيرهم من شعوب الأرض وأممها، وطالبوا بالاعتراف بهم كأمة متميزة عن بقية الأمم التي يعيشون معها في كيانات سياسية، أمة لها الحقوق وعليها الواجبات نفسها التي أقرتها القوانين المحلية والدولية، وقد وضعت هذه النشاطات القضية الكُرديّة على جدول أعمال المجتمع الدولي رسمياً وشعبياً مبرزةً الأوضاع التعيسة التي يعيش فيها الكُرد في ظل دول لا تعترف لهم بهوية

(1) بيان المجلس السياسي الكردي في سوريا، **باسم الأمانة العامة للمجلس السياسي الكردي في سوريا**، 2010/3/23، موقع يكيتي ميديا.

قومية، ولا بخصوصية ثقافية وتقسرهم الامتثال لإرادتها السياسية، تحدد لهم الأسماء المسموحة واللغة التي يجب أن يتحدثوا بها، حتى الغناء الذي يجب أن يطربوا لهُ [1].

– ثانياً: ملامح القضية الكُرديّة في ظل الثورة السورية

1– موقف النظام السوري من القضية الكُرديّة:

إنَّ السمة الأساسية للنظام السوري حيال القضية الكُردية يتمثل بتحاشي فتح جبهة جديدة في المناطق الكُرديّة، ويعوّل على الانقسامات والتصادمات العربية الكُرديّة والكُرديّة الكُرديّة لجعل الصورة أكثر تشوشاً. ذلك في ظل كون الشرائح التي يرتكز عليها النظام متماسكة نسبياً طالما هناك دعم دبلوماسي وعسكري غير مشروط من قبل حلفائه.

كما أنَّ النظام حريص على تحاشي المواجهة المباشرة مع الكُرد في المنطقة الكُرديّة، خشية تشتيت الموارد الضئيلة لديه ورغبة منه في تلافي التصادم مع الأقليات لتصوير الأزمة على أنَّها بشكل جوهري أزمة عربية سنية. ونتيجة

(1) علي العبد الله، **الأكراد بين التاريخ والسياسة**، مجلة المعرفة السعودية، العدد (115)، 2004، ص 1، الموقع الإلكتروني: www.almarefah.com

لذلك تعامل مع المظاهرات الكُرديّة في المناطق الكُرديّة بدرجة أكبر من المرونة مما فعل في مناطق أخرى [1].

لقد دعا رئيس النظام السوري بشار الأسد الحركة السياسية الكُرديّة في سوريا إلى دمشق للحوار في 8 نيسان لعام 2011، إلا أنَّ الحركة الكُرديّة وبعد مناقشات داخلية رفضت الحوار والمفاوضات مع النظام منفردةً، كما كانت عليه منذ بداية الثورة ذلك في ظل وجود الدبابات في الشوارع واستمرار حملات القتل والاعتقال، وأكدت بأنَّه لا حوار مع السلطة بدون مشاركة كل أطياف المعارضة السورية دون استثناء، وكان قد اقترح النظام على بعض أطراف الحركة السياسية الكُرديّة في سوريا بمنحهم بعض الوزارات ومناصب إدارية إضافة إلى (حقوقهم) في حال قبولهم الدعوة إلى دمشق [2].

ومع ذلك فقد كان النظام منذ اليوم الأول من بدء الثورة حذراً إزاء الكُرد، وكان يريد أن يتجنب التصادم مع الكُرد، وعليه فقد أصدر قراراً بتجنيس (منح) الكُرد المجردين من الجنسية السورية، ولكن تظاهر عشرات الآلاف

---

(1) مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطيء**، تقرير الشرق الأوسط، رقم 108، بروكسل، بلجيكا، كانون الثاني، 2011، ص 20.

(2) مقابلة خاصة مع فؤاد عليكو، عضو اللجنة السياسية لحزب يكيتي الكردي في سوريا، وعضو الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية، في 16 تشرين الأول 2015.

من الشباب الكُرد بعد خطاب بثينة شعبان مستشارة رئيس الجمهورية أثناء قراءتها قرار تجنيس الكُرد بتاريخ 6 نيسان 2011، ورفعوا لافتات كتبت عليها: (مطلبنا الحرية وليست الجنسية، الكُرد لن يساوموا على دماء الشعب السوري).

وجدير بالذكر أنَّ آخر دستورُ لسورية الصادر في 27 شباط 2012، تجاهل أي إشارة إلى الكُرد وقضيتهم العادلة في سوريا.

2- العملية السياسية المشتركة بين الأحزاب الكُرديّة:

إنَّ الشعب الكُردي في سوريا ومنذ بداية نشوء أول حزب سياسي كردي في سوريا عام 1957 يناضل من أجل تحقيق العدالة والمساواة والديمقراطية والاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكُردي، ويمكن وصف الحركة السياسية الكُرديّة في سوريا منذ تأسيسها بأنَّها جزء عضوي من المعارضة الوطنية السورية وتطمح إلى تحقيق الديمقراطية في البلاد وتأمين الحقوق القومية للشعب الكُردي فيها. إلا أنَّ السلطات المتعاقبة منعت تشكيل الأحزاب بشكل علني مما أدى إلى تشويه الحياة السياسية وعدم توفر أجواء مناسبة لممارسة النشاط السياسي.

وقد طرحت أحزاب المجلس السياسي الكُردي في سوريا في عام 2010 والتي ضمت معظم الأحزاب الكُرديّة نص رؤية مشتركة تضمن ما يلي [1]:

سوريا بحدودها الحالية تشكلت في إطار التقسيم الأوربي للمنطقة حسب تطبيقات اتفاقية سايكس – بيكو التي قسمت بموجبها كُردستان إلى أربعة أجزاء (تركيا– إيران– العراق– سوريا) بما يعني أنَّ الشعب الكُردي في كُردستان سوريا يعيش على أرضه التاريخية وقد ارتضى التعايش مع بقية مكونات الشعب السوري، انطلاقاً من مبدأ الشراكة الوطنية. وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على إبراز أهم الجوانب التي تحقق التوافق الكُردي السياسي والثقافي والاجتماعي وفقاً للآتي:

- في الجانب الوطني:

1- العمل على التأسيس لنظام سياسي ديمقراطي يستند إلى الشعب بقواه الوطنية المؤمنة بالتغيير.

2- العمل على إقامة دولة القانون المبنية على المؤسسات وعلى النظام الديمقراطي ومبادئ الحرية وسيادة الشعب مع ضمان التداول السلمي للسلطة.

---

(1) إيفان بختيار، **النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كُردستان سوريا**، مركز آشتي للدراسات والبحوث، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر السليمانية- إقليم كُردستان العراق، ط 1، 2011، ص 85- 88.

3- ضمان فصل السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، واحترام سلطة القضاء واستقلاليته.

4- إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإغلاق ملف الاعتقال السياسي، وإفساح المجال لعودة كل المنفيين والملاحقين سياسياً وإنهاء الاضطهاد القومي.

5- إطلاق الحريات العامة، ولاسيما حرية التنظيم السياسي والنقابي وحرية الرأي والكلمة وحرية الصحافة والنشر، وحرية التظاهر والاعتصام والاحتجاج والإضراب. وإصدار قانون عصري للأحزاب والجمعيات ينظم الحياة السياسية في البلاد، ويعبر بشكل صحيح عن التعددية السياسية والقومية والفكرية والاجتماعية، وقانون جديد للإعلام والمطبوعات.

- في الجانب الكُردي:

أولاً: في مجال الإجراءات الاستثنائية:

1- إلغاء السياسة الشوفينية وسياسة التعريب والقوانين الاستثنائية والمشاريع العنصرية المطبقة بحق الشعب الكُردي في سوريا وإزالة آثارها، وفي المقدمة منها قانون الإحصاء الاستثنائي الخاص بمحافظة الحسكة عام 1962، والحزام العربي، والتعويض على المتضررين وإعارة المناطق الكُرديّة اهتماماً خاصاً في فترة انتقالية تكفي لإزالة آثار الإهمال المتعمد لها.

2- إعادة الجنسية للمجردين منها، وفتح باب التسجيل للمكتومين وإنصافهم أسوة بغيرهم من المواطنين.

3- إعادة الأسماء الكُرديّة إلى القرى والمناطق والمحال التجارية ..الخ.

ثانياً: في المجال الثقافي والاجتماعي:

1- تأسيس هيئات خاصة بالشأن الثقافي والتربوي والتعليمي الكُردي في الوزارات المعنية للإشراف والعمل على تطوير اللغة والثقافة الكُرديتين، وإحياء التراث القومي الكُردي والاهتمام بأدبه وفلكلوره.

2- السماح بإصدار صحف ومجلات باللغة الكُرديّة (سياسية، وثقافية، وأدبية ..الخ).

3- السماح بتأسيس جمعيات وأندية ثقافية، وفرق فنية وفلكلورية.

4- إجازة البث الإذاعي والتلفزيوني باللغة الكُرديّة، وتخصيص أوقات للبث بهذه اللغة في المحطات الرسمية.

5- تدريس اللغة الكُرديّة في المدارس والجامعات واعتبارها اللغة الثانية بعد العربية في البلاد.

6- الترخيص بافتتاح مدارس خاصة للكُرد تحت إشراف الوزارات المعنية.

7- فتح باب العمل والتوظيف أمام الكُرد، وفق الشروط المطبقة مع سائر المواطنين.

8- إجراء بحث اجتماعي دقيق في محافظة الحسكة وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين، كل في منطقته على قدم المساواة وفق معايير اجتماعية معاشية عادلة.

- ثالثاً: في المجال السياسي:

1- الإقرار الدستوري بوجود الشعب الكُردي كثاني قومية في البلاد، وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوق قومية (سياسية، وثقافية، واجتماعية)، وإيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكُرديّة في إطار وحدة البلاد.

2- إشراك الكُرد وتمثيلهم في المؤسسات الدستورية المركزية والمحلية تبعاً لواقعهم السكاني.

3- إحداث وزارة خاصة لها مديرياتها في المحافظات المعنية تهتم بشؤون القوميات والأقليات القومي.

تتكون المعارضة السياسية الكُرديّة حالياً من مجموعة من اللاعبين، يتمتع كل منهم بتأثير معين. وبالتالي فإنَّ انقسامها وضعف أحزابها يتعرضان لأكبر قدر من الانتقاد لعدم قدرتها على القيام بدورها الحقيقي حتى الآن. ومع تبدد الحيوية التي ميزت الثورة التي طغت عليها "السلمية" في البداية وقيام النظام السوري بعسكرتها في نهاية عام 2011، فإنَّ مختلف الأحزاب الكُرديّة اتخذت مبادرات ذات معنى، حسب البيانات الصادرة أولها في آذار 2011 تدعوا إلى

الحوار وتحدد المطالب الكُرديّة وكذلك رؤية مجموع الاحزاب الكُرديّة في حل المسألة السورية.

وفي بداية الحوادث عبر المجلس التحالف الكردي في سوريا عن استيائه من خطاب الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب، وطالب المجلس برفع حالة الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي ومنهم المعتقلون على خلفية الاحتجاجات الأخيرة في بعض المدن السورية، وكذلك محاسبة المسؤولين عن إراقة دماء المواطنين العزل. وكان التركيز على عدم التسويف وحل المشكلات الوطنية المعلقة عبر مؤتمر وطني يضمُ القوى الوطنية والفاعليات المجتمعية كافة [1]. وبعد نحو شهر من بدء الحوادث، رفع سقف المطالب الجماهيرية، ومن ضمنها المعارضة الكُرديّة التي وضعت تصوراً لحل الأزمة عرف حينها باسم "المبادرة الكُرديّة" [2] في 14 نيسان 2011، علماً أنَّ المبادرة تبدو اليوم أنها كانت متواضعة في مستوى مطالبها كما يتضح من نص البيان. إذ رأت أحزاب الحركة الكُرديّة: "أنَّ ظاهرة الاحتجاجات السلمية مشروعةٌ ومحقةٌ، وأن تعامل السلطات مع تلك الاحتجاجات الداعية إلى إصلاحات حقيقية، وتنشد الحرية والديمقراطية

(1) للتفاصيل أنظر: تصريح المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكُردي في سوريا، تاريخ 2011/3/31.

(2) للتفاصيل انظر نص (بيان إلى الرأي العام) بتاريخ 2011/4/14.

ما يزال تطغى عليها الحلول والأمنية التي تفرز العنف وقتل المواطنين العزل... وبأن الحلول الأمنية تلك تبقى عقيمة وتزيل من حالة الاحتقان والتوتر". وطالبت المبادرة أيضاً بـ: "تسريع وتيرة الإصلاحات في جميع المجالات وصولاً إلى تغيير ديمقراطي سلمي ومتدرج يضمن إلغاء سياسة الحزب الواحد والإقرار بمبدأ التعددية السياسية والثقافية والقومية، وبانتهاج مبدأ الحوار في التعامل مع جميع أطياف المجتمع السوري من خلال انعقاد مؤتمر وطني شامل يأخذ على عاتقه ايجاد حلول ناجعة لمجمل قضايا وملفات الداخل السوري، بما فيه القضية الكُرديّة، يشكل الخيار الأفضل لتطويق الأزمة الراهنة" [1].

وفي ضوء العديد من البيانات والتصريحات والتحرك السياسي تبين للمراقبين وقوف عموم الحركة الكُرديّة بوضوح مع الشارع المنتفض. واستمرت في المطالبة بضرورة السماح بالتظاهرات السلمية وصولاً إلى تلبية مطالب المتظاهرين المشروعة. ولم تكتف بذلك بل أقدمت على تأكيد مبادرتها السياسية السابقة لحل الأزمة ببيان صادر عن كتلة الأحزاب الكُرديّة [2] في 2011/5/11، وهذه المبادرة المعدلة ركزت على أن الصيغة المثلى للخروج

---

(1) آزاد أحمد علي، **دور أكراد سوريا في المتغيرات السياسية والانتفاضة الراهنة**، مرجع سابق ذكرهُ، ص 361– 366.

(2) أنظر النص الكامل لـ "مبادرة أحزاب الحركة الوطنية الكُرديّة في سوريا لحل الأزمة الراهنة في البلاد" تاريخ 2011/5/11.

من الأزمة الراهنة تمر عبر الحوار الوطني الشامل والجاد بين مجمل المكونات الوطنية.

ومن أجل إنجاح هذا الحوار وضعت الحركة الكُرديّة مجموعة شروط أبرزها: تجنب اللجوء إلى استخدام العنف والقتل تحت أي زريعة كانت، والسماح للاحتجاجات السلمية بالتعبير عن نفسها، تطبيق المرسوم الرئاسي القاضي برفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية كافة، والإفراج عن جميع معتقلي الرأي والسجناء السياسيين، السماح للتيارات السياسية وللأحزاب التي تمثل شرائح المجتمع بمزاولة انشطتها الديمقراطية علناً، إلغاء السياسات التميزية كلها، والمراسيم والتعاليم السرية المطبقة بحق الشعب الكُردي، والاستعجال في إعادة الجنسية إلى المجردين منها، وتسجيل المكتومين في السجلات المدنية بصفتهم مواطنين سوريين، وإيلاء المناطق الكُردية الاهتمام اللازم من أجل إزالة أثار الإهمال المتعمد لها، وتحقيق مبدأ المساواة أسوة بباقي المناطق، والدعوة إلى مؤتمر وطني لإقرار صيغة مشروع دستور جديد يلغي الامتياز لأي جهة سواء كانت حزباً أم قومية، ويتضمن الاعتراف بالتعددية القومية والسياسية واللغوية، كما التأكيد على حل القضية القومية للشعب الكُردي حلاً ديمقراطياً عادلاً في إطار وحدة البلاد، بالاعتراف الدستوري بوجوده القومي باعتباره مكوناً رئيساً،

وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوق قومية، وحماية وتأمين الحقوق الثقافية للأقليات القومية والدينية في البلاد [1].

صدر بلاغ باسم شباب الانتفاضة (Ciwanên Serhildanê) دعا الشباب الكُرد إلى التظاهر في الأول من نيسان 2011 وأدان هؤلاء الشباب الكُرد تهنئة بثينة شعبان المخادعة للكُرد في عيدهم القومي (عيد نوروز) في الوقت الذي كان نظامها يُهجر ويُشرد عامة الشعب الكُردي ويطبق بحقه المراسيم والقرارات العنصرية، وعزم الشباب الكُرد على الوقوف صفاً واحداً ويداً بِيَد من أجل مساندة الأخوة المتظاهرين في كل من درعا الشهيدة واللاذقية المحاصرة، وتمَّت دعوة الشباب للتظاهر السلمي الحضاري في قامشلو وكوباني وعفرين وحلب ودمشق وجميع المناطق ذات التواجد الكُردي في جمعة الشهداء بعد صلاة الجمعة في الأول من نيسان [2].

وقد توجهت الحركة الوطنية الكُرديّة إلى التحضير لانعقاد المؤتمر الوطني الكُردي بتاريخ 26 تشرين الأول 2011، وقد تركزت النقاشات حول قضايا رئيسة ثلاثة [3]:

---

(1) آزاد أحمد علي، **دور أكراد سوريا في المتغيرات السياسية والانتفاضة الراهنة**، مرجع سابق ذكرهُ، ص 361– 366.

(2) **بلاغ من شباب الانتفاضة**، 2011/3/29، موقع كميا كردا.

(3) انعقد المؤتمر بحضور مائة وسبعة وخمسون مندوباً عن المستقلين ينتمون إلى كافة فئات الشعب الكُردي (منظمات المجتمع المدني، وتنسيقيات الشباب، والمرأة، ورجال الدين،

1- الموقف من الثورة السورية وسويات مشاركة الكُرد فيها.

2- شكل وطبيعة الدولة السورية التي تريدها الحركة السياسية الكُرديّة.

3- المشروع الكُردي الموحد لحل القضية الكُردية في سوريا نظراً لوجود أكثر من مشروع تتبناه هذه الأحزاب.

وتوصل المؤتمر وبعد نقاشات عميقة إلى توجهات ومقررات أهمها [1]:

آ . **في المجال الوطني:** أكد المؤتمر أنَّ ما تشهده الساحة السورية من أزمة وطنية متفاقمة يتحمل النظام مسؤوليتها، فمنذ وصول نظام البعث إلى السلطة من خلال انقلابه العسكري عام 1963 مارس القمع والتنكيل ومصادرة الحريات العامة والخاصة وأخفق في تحقيق التنمية والتطوير الاقتصادي، حيث تزايد مستوى الفقر والبطالة واستشرى الفساد.. ورغم مطالبات الشعب للسلطة طيلة عقود من الزمن بضرورة تحقيق إصلاحات ديمقراطية، إلا أنَّها كانت تمعن في قمعها وبطشها بحق كل صوت مناد بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحتى المطالبين بتحسين الأحوال المعيشية. وإنَّ اعتماد السلطة لهذا النهج في التعامل مع الداخل السوري- وفي مناخ الربيع العربي- أدى إلى اندلاع شرارة الثورة السلمية المطالبة

ورجال الأعمال، وزعماء العشائر، وكتاب ومثقفين، وباقي شرائح المجتمع الكُردي)، وبلغ الحضور الإجمالي مع مندوبي الأحزاب الكُرديّة العشرة 257 مندوباً، بينهم خمسة عشرة امرأة.

(1) بيان المؤتمر الوطني الكُردي في سوريا، 2011/10/28، موقع كميا كردا.

بالحرية والكرامة التي شملت معظم أرجاء البلاد بما فيها المناطق الكُرديّة والتي انطلقت بإرادة وطنية في الخامس عشر من آذار 2011 وجوبهت بمزيد من القمع والقتل من قبل أجهزة السلطة في ضوء اعتمادها للحل الأمني العسكري كخيار وحيد قد يوفر ذرائع لتدخل خارجي عسكري خطير.

وكان قد أكد المؤتمر على إنَّ إنهاء الأزمة في البلاد يمر من خلال تغيير النظام الاستبدادي الشمولي ببنيته التنظيمية والسياسية والفكرية وتفكيك الدولة الأمنية وبناء دولة علمانية ديمقراطية تعددية برلمانية وعلى أساس اللامركزية السياسية، بعيداً عن العنصرية، دولة المؤسسات والقانون تحقق المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين وتحول دون عودة أي شكل من أشكال الاستبداد والشمولية.

وقد كلف المؤتمر الهيئة التنفيذية المنبثقة عنه السعي لتوحيد صفوف المعارضة الوطنية السورية، كون التوحيد هذا يشكل عاملاً هاماً في ترجيح موازين القوى لصالح الثورة السلمية للشعب السوري وتحقيق مطالبه المشروعة. وطالب المؤتمر بضرورة سحب قوات الجيش والأمن من المدن وإعادتها إلى ثكناتها وعدم زجها في مواجهة التظاهرات السلمية.

ب . في المجال الكُردي السوري: رأى المؤتمر أن الشعب الكُردي في سوريا هو شعب أصيل، يعيش على أرضه التاريخية ويشكل جزءاً أساسياً من النسيج المجتمعي والوطني والتاريخي لسوريا، وهذا يتطلب الإقرار الدستوري

بوجوده كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري وثاني أكبر قومية فيه، وإيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن وحدة البلاد، كما رأى المؤتمر أنَّ حل القضية الكُرديّة يعتبر مدخلاً حقيقياً للديمقراطية وامتحاناً لقوى المعارضة السورية التي تسعى لتحقيق غد أفضل لسورية على قاعدة أنَّ سوريا لكل السوريين.

ج . **تبنى المؤتمر الحراك الشبابي** الكُردي كجزء من الثورة السورية السلمية مشيداً بدوره المساهم في إعلاء شأن الكُرد وتعميق وطنية القضية الكُردية.

د . أكد المؤتمر على توفير ضمانات **حرية المعتقدات** وممارسة الشعائر الدينية واحترامها وحمايتها دستوريا وضرورة تأمين الحقوق القومية للسريان كلدو آشور والأقليات الأخرى.

هـ . بخصوص الموقف من موضوع الحوار مع السلطة فقد رأى المؤتمر– كونه جزءاً من المعارضة الوطنية السورية– ضرورة عدم القيام بإجراء أي حوار مع السلطة بشكل منفرد.

و . قرر المؤتمر **حل جميع الأطر الكُرديّة** التي تنضوي تحتها الأحزاب المشاركة في المؤتمر(الجبهة – التحالف – التنسيق – المجلس السياسي..) واعتبر المؤتمر مجلساً وطنياً كُردياً.

ز . خول المؤتمر الهيئة التنفيذية المنبثقة عنه بالحوار مع أطر المعارضة الوطنية ومن ثم التنسيق والتعاون **مع الأكثر استجابة** لقرارات وتوجهات المؤتمر **وتعليق عضوية** أحزاب الحركة في الأطر الأخرى.

وفي ظل هذه الأوضاع عقد المجلس الوطني الكُردي اجتماعه بتاريخ 2012/4/21 وأكد على قرارات المؤتمر الوطني الكُردي في سوريا المنعقد بتاريخ 2011/10/26 وأقر البرنامج السياسي المرحلي مستمداً رؤيته مما تلا من تفاعلات سياسية بغية الوصول إلى برنامج واضح يحقق التغيير الديمقراطي الجذري في البلاد إيماناً منه بأن الشعب الكُردي في سوريا بانتمائه الوطني السوري هو إحدى الركائز والدعائم للتخلص من نير الاستبداد وتحقيق أهداف الثورة في بناء سوريا حديثة لا مكان فيها للقهر والظلم والطغيان، وقد أقر البرنامج السياسي المرحلي منهجاً للعمل بهدف التوصل إلى تفاهم مشترك مع قوى المعارضة الأخرى حول مستقبل سوريا وكيفية حل القضية الكُردية وفق ما يلي:

1. يؤكد المجلس الوطني الكُردي في سوريا أنَّه يمثل أوسع فئات الشعب الكُردي في سوريا ويعبر عن تطلعاته ويسعى إلى توثيق وتعزيز العلاقات مع القوى الكُردية الأخرى خارج المجلس بغية توحيد الخطاب الكُردي والدفاع عن حقوق شعبنا وتحقيق أهداف الثورة السورية.

2. التأكيد على استقلالية قرار القوى الوطنية المعارضة وحمايته من تجاذبات بعض القوى الإقليمية التي قد تتضرر من الإتيان بنظام ديمقراطي تعددي تنعكس على أوضاعها الداخلية.

3. التأكيد على أهمية سلمية الثورة السورية وتحميل النظام مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع الحالية من مواجهات مسلحة بين الأجهزة الأمنية والجيش من جهة والمنشقين عنه من جهة أخرى.

4. سوريا دولة ديمقراطية متعددة القوميات والأديان والطوائف بنظام برلماني تلتزم المواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان، وتعتمد مبدأ المواطنة المتساوية وسيادة القانون وترسم سياستها بما يحقق المصالح العليا للشعب السوري ويصون وحدته وأمنه.

5. الإقرار الدستوري بوجود الشعب الكُردي وهويته القومية في سوريا واعتبار لغته لغة رسمية في البلاد، وبحقوقه القومية المشروعة بصفته شريكاً أساسياً وفق المواثيق والأعراف الدولية.

6. الشعب الكُردي في سوريا جزء من الشعب السوري وهو يشكل قومية أساسية أصيلة في البلاد، وحركته الوطنية هي جزء من الحركة الوطنية الديمقراطية العامة وحراكه من الثورة السورية.

7. إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات والقوانين التمييزية المطبقة بحق الشعب الكُردي في سوريا وإزالة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل تلك الإجراءات.

8. ضمان حرية الأديان والعقائد والمذاهب وصونها دستورياً.

9. تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وضمان حقوقها دستورياً وإلغاء كافة القوانين التي تعيق حريتها وتقدمها ورعاية الأمومة والطفولة.

10. مكافحة الفقر وإيلاء المناطق التي عانت سياسات التمييز الاهتمام الكافي في إطار التنمية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، والعمل على رفع مقدرات ومستوى معيشة المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم وخاصةً في المناطق الكُردية التي عانت الاضطهاد والحرمان خلال فترات الأنظمة المتعاقبة.

11. نبذ العنف واحترام كافة العهود والمواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان. وتحييد الجيش والأمن عن السياسة واعتماد اللامركزية في الدولة بما يحقق التنمية المتوازنة والمستدامة وإجراء تقسيمات إدارية جديدة تراعي مصالح أبناء المناطق المعنية، وتحديد نسب معينة من عائدات موارد كل محافظة تصرف على تشكيل البنية التحتية ومشاريع التنمية فيها.

12. ضمان الحقوق القومية للشعب الكلدو آشوري السرياني والأقليات الأخرى في البلاد.

13. إدانة المجازر والجرائم التي ترتكب بحق الشعب السوري ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما ظهرت هيئة تمثيلية كُردية أخرى باسم "مجلس شعب لغربي كُردستان" بالتزامن مع تصاعد الأزمة السورية، وبارتباط وثيق مع المتغيرات السياسية والثورة الشعبية السورية [1].

وعقد إثر ذلك لقاء في إقليم كُردستان العراق تحت رعاية رئيس الإقليم السيد مسعود برزاني بين كل من وفد PYD ومجلس الشعب لغربي كُردستان ووفد من المجلس الوطني الكُردي، حيث ناقش الاجتماع ضرورة وحدة الصف الكُردي في كُردستان سوريا، والابتعاد عن الاقتتال الكُردي – الكُردي [2]. وتم التوقيع على اتفاقية هولير في إقليم كردستان العراق وجاء في نص الاتفاق ما يلي:

---

(1) وهو مجلس تم تشكيله من قبل أنصار ومؤيدو حزب العمال الكُردستاني PKK في 2011/12/16، علماً أن الحزب الكُردي النصير لحزب العمال الكُردستاني الذي يعمل في الساحة السورية، وقاد عملية تشكيل هذا المجلس هو باسم "الاتحاد الديمقراطي PYD". والذي بدوره أعلن الإدارة الذاتية الديمقراطية "وبدعم من مجموعة من الأحزاب الكُرديّة الرديفة له" في كل من الكانتونات الثلاث (الجزيرة، كوباني وعفرين) والجدير ذكره أنَّ هذا الحزب ما يزال يعمل ضمن هيئة التنسيق الوطنية السورية والتي وقعت بدورها اتفاقاً مع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

(2) **اجتماع رئيس إقليم كُردستان مع وفد ب ي د ومجلس الشعب لغربي كُردستان**، موقع يكيتي ميديا، 2012/7/7.

استكمالاً لما تم الاتفاق عليه في وثيقة هولير بتاريخ 11 حزيران 2012 بين (مجلس الشعب لغربي كردستان والمجلس الوطني الكُردي في سوريا) وبرعاية السيد مسعود بارزاني رئيس إقليم كوردستان، بهدف وضع الآليات اللازمة لتفعيل الاتفاق وبلورة مشروع سياسي موحد يرتكز على الثوابت الوطنية والقومية للشعب الكوردي في سوريا والعمل مع جميع مكونات الشعب السوري من أجل إسقاط النظام القمعي الاستبدادي الذي أوصل البلاد الى مستنقع الحرب الأهلية، وبناء سوريا ديمقراطية وفق دستور جديد يقر بالتعدد القومي والإقرار الدستوري بالشعب الكُردي وبحقوقه القومية حسب العهود والمواثيق الدولية وحل القضية الكُردية في إطار اللامركزية السياسية وإلغاء كافة القوانين والمراسيم الاستثنائية العنصرية وإزالة آثارها وتعويض المتضررين.

فقد استأنف المجلسان اجتماعاتهما يومي 9 – 10 تموز 2012 بإشراف د. فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة الإقليم، وتوصل الطرفان إلى:

1. اعتماد وثيقة هولير والبناء عليها وتفعيل البنود الواردة فيها ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها.
2. تشكيل هيئة عليا مشتركة (الهيئة الكُردية العليا) مهمتها رسم السياسة العامة وقيادة الحراك الكُردي في هذه المرحلة المصيرية، واعتماد مبدأ المناصفة في هيكلية كافة اللجان والتوافق في اتخاذ القرارات.
3. تشكيل ثلاث لجان تخصصية لمتابعة العمل الميداني.
4. التأكيد على وقف الحملات الإعلامية بكافة أشكالها.
5. تحريم العنف ونبذ كافة الممارسات التي تؤدي الى توتير الأجواء في المناطق الكُردية.

6. اعتماد اللائحة الداخلية الملحقة بوثيقة هولير التي تتضمن آليات العمل.
7. تشكيل اللجان خلال أسبوعين من تاريخ التوقيع على الاتفاق.

وهذا الاتفاق نص متكامل، لا يجوز الإخلال بأي بند من بنوده التي تم إقرارها من قِبل الطرفين.

المجلس الوطني الكردي في سوريا — مجلس الشعب لغربي كوردستان

إسماعيل حمه — سينم مصطفى محمد — عبد السلام أحمد

كما ورد في ملحق إعلان هولير/ صلاح الدين 11 تموز 2012 ما يلي:

وتوصل المجتمعون من وفد المجلسين (مجلس الشعب لغربي كوردستان ومجلس الوطني الكوردي في سوريا) في اجتماعها ليومي 10/9 تموز 2012 في مبنى ديوان رئاسة إقليم كوردستان وبإشراف د. فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة الإقليم، إلى النقاط التالية:

1. اعتماد وثيقة هولير بكافة بنودها.
2. تشكيل هيئة عليا مشتركة بالمناصفة بين المجلسين بقوام (10) أعضاء (5+5) تحت اسم (الهيئة الكوردية العليا).
3. تشكيل ثلاث لجان متخصصة بالمناصفة بين المجلسين (5+5).

أ. لجنة العلاقات الوطنية والخارجية لها صلاحيات التفاوض وإقامة العلاقات مع المعارضة السورية والأحزاب الكوردستانية والجالية الكوردية في المهجر ومع الدول والمنظمات والهيئات الدولية، واتخاذ القرارات في إطار السياسة التي ترسمها الهيئة العليا وتوزيع المهام بين أعضاء اللجنة وتسمية أعضاء الوفود واللجان والاستعانة بالكفاءات التخصصية.

ب. اللجنة الخدمية والميدانية وتشكيل فروعها في كافة المناطق والمدن والبلدات والقرى.

ت. اللجنة الأمنية تشكل لجانها الفرعية ومهامها تأمين الحماية لكافة المناطق والتجمعات الكوردية بما فيها المناطق الحدودية.

4. الهيئة الكوردية العليا تقوم بوضع آليات لمتابعة تنفيذ وتفعيل بنود الاتفاق.

توصية: الهيئة الكوردية العليا تدرس موضوع تعليق عضوية (PYD) في هيئة التنسيق الوطني للتغيير الديمقراطي عند تنفيذ هذا الاتفاق.

المجلس الوطني الكردي في سوريا مجلس الشعب لغربي كوردستان

إسماعيل حمه سينم مصطفى محمد عبد السلام أحمد

وعلى أثر ذلك عقدت الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكُردي اجتماعها الاعتيادي في 22 تموز 2012، وأكد أن إعلان هولير خطوة بالاتجاه الصحيح، وأكد على جملة من الثوابت تتجسد في النقاط التالية [1]:

1. عدم اللجوء أو الاحتكام للسلاح وإلغاء كافة المظاهر المسلحة وتحريم ذلك من قبل المجلسين.

2. عدم المساس بكافة مؤسسات الدولة الخدمية والإنتاجية وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

---

(1) **بيان الى الراي العام صادر عن الاجتماع الاعتيادي للهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي**،2012/7/22.

الرابط الالكتروني:

http://sotkurdistan.net/index.php?option=com_k2&view=ite

3. يدعو المجلس الوطني الكُردي مجلس الشعب لغرب كردستان بكافة مكوناته التنظيمية أن يلتزم بوثيقة إعلان هولير وبقرارات الهيئات واللجان المختصة المنبثقة عنه.

4. يؤكد المجلس الوطني الكُردي في سوريا على الحفاظ على السلم الأهلي بين كافة مكونات المجتمع السوري من عرب وكُرد وسريان وكلدو آشوريين وأرمن وغيرهم من الأقليات الإثنية والدينية كونهم شركاء في الوطن ويدعوهم إلى تحمل مسؤولياتهم جنباً إلى جنب مع المجلسين للحفاظ على أمن واستقرار مناطقنا.

5. يؤكد المجلس على ثوابته الوطنية المتمثلة بقرارات المؤتمر وبرنامجه السياسي المرحلي الذي أقره اجتماع المجلس الوطني الكردي بتاريخ 4/21/ 2012.

6. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين من قبل لجان الحماية الشعبية (باراستن) الذين تم احتجازهم في كل المناطق وخاصة عفرين.

وبتاريخ 24 تموز 2012 وفي إطار تنفيذ اتفاق إعلان هولير في 11 تموز 2012 عقدت الهيئة الكردية العليا والمنبثقة عن المجلسين اجتماعها الأول وناقشت جدول عملها بروح رفاقية مسؤولة. وبناءً على أهمية إعلان هولير وضرورة تنفيذه كونه يمثل إرادة شعبنا في توحيد طاقاته وإمكاناته، أكد الاجتماع على ما يلي [1] :

---

(1) **بيان صادر عن اجتماع الهيئة الكُرديّة العليا والمنبثقة عن مجلسي** (مجلس الشعب لغرب كُردستان والمجلس الوطني الكُردي في سوريا)، 24 تموز 2012، الهيئة الكُرديّة العليا، الرابط الالكتروني: http://www.kurdportal.net/ar/2196.html

1. اعتبار الاجتماع قائماً إلى حين تشكيل كافة اللجان التابعة لها للبدء بأعمالها ورسم خطوط عملها بدءاً من تاريخه.

2. الهيئة الكردية العليا تقود كافة أنشطة وأعمال المجلسين وقراراتها ملزمة للجميع.

3. يؤكد الاجتماع أن الهيئة الكُرديّة العليا خطوة هامة تخدم وحدة الشعب السوري وأهداف ثورته في الحرية والكرامة.

4. ضرورة حماية السلم الأهلي في مناطقنا وذلك بالتعاون مع الإخوة شركائنا من العرب والسريان والكلدو آشوريين وغيرهم، والتأكيد على أنَّ المطالبة بالحقوق القومية لشعبنا الكُردي لا تشكل أي خطر على وحدة بلادنا وتهديداً لإخوتنا شركائنا في الوطن.

5. التأكيد على سلمية الحراك الثوري في المناطق الكُردية ودرءاً للمخاطر الناجمة عن نزعة التسلح العشوائي فإننا نرى من الضروري العمل على ضبط وتنظيم تلك القوى في إطار حضاري موحد منعاً للفوضى وبهدف توفير الحماية في المناطق وسلمها الأهلي.

6. ثمَّن الاجتماع البيان الصادر عن وحدات الحماية الشعبية والقاضي بالتزامها بقرارات الهيئة الكردية العليا.

7. بمناسبة هذا الإعلان فإننا ندعو جماهيرنا للتظاهر يوم الأحد المصادف 29/7/2012 تحت شعار (الهيئة الكردية العليا تمثلنا)

(Desteya kurdî ya bilind nûneriya me dike) وذلك باللغتين الكُرديّة والعربية وفي مختلف المناطق الكُردية.

وعلى أثر الدعوة خرجت مظاهرات في جميع المناطق الكُرديّة وبمئات الآلاف وظهرت البسمة على وجوه جميع المتظاهرين وأكثرية قيادات الحركة الكُرديّة لأنَّ توقيع الاتفاق وتشكيل الهيئة الكردية العليا هو أمل الشعب الكُردي بمستقبل يحقق مطالبهم المشروعة في حق تقرير مصيرهم باللامركزية السياسية والتي تعني حسب تفسير المتظاهرين ورفعهم لافتات انطلاقاً من ديريك وانتهاء بكوباني كتب عليها "الفيدرالية مطلبنا".

3- المعارضة السورية والقضية الكُرديّة:

إنَّ الخطاب الذي تطغى عليه الصبغة الإسلامية المتشددة والقومية العربية الضيقة لبعض أطراف المعارضة غير الكُرديَّة، أدى إلى نفور الكثير من الكُرد، كما أسهم في توسيع الفجوة بين المعارضة الكُردية والمعارضة العربية [1]. وبذلك يشعر الكثير من الكُرد بالتهميش والإقصاء إزاء هذا الخطاب. كما أنَّ هناك استياء من قبل الكُرد بشكل خاص من رفض المجلس الوطني السوري لمصطلح "الأمة الكُرديّة" ومن حقيقة أنَّ المعارضة أخفقت في مناقشة قائمة من المطالب الكُرديّة في مؤتمر استضافته الجامعة العربية في القاهرة في تموز 2012؛ وقد تضمنت هذه المطالب الحكم اللامركزي،

(1) مجموعة الأزمات الدولية، **أكراد سورية: صراع داخل الصراع**، تقرير الشرق الأوسط، رقم 136، بروكسل، بلجيكا، كانون الثاني، 2013، ص 4.

والاعتراف الدستوري بالكُرد كمجموعة عرقية متميزة والاعتراف باللغة الكُرديّة كلغة رسمية في البلاد. كما لم تتحسن علاقة المعارضة السورية مع الكُرد بشكل واضح مع تشكيل المظلة الجامعة للمعارضة السورية التي تضم المجلس الوطني السوري، وهي الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة الذي تأسس في 12 تشرين الثاني عام 2012. حيثُ تلقى الكُرد ترحيباً بمشاركتهم في الائتلاف لكنه الائتلاف سرعان ما صرح بأنَّ مطالب الكُرد المتعلقة بالدستور ستتم مناقشتها بعد الإطاحة بالنظام السوري حيث أعتبرها شؤون سيادية، إلا أنَّ المعارضة الكُرديّة رفضت ذلك بوصفه "غير مرضٍ" [1].

تجدر الإشارة إلى أنَّ الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عقد لقاءات عمل مع المجلس الوطني الكُردي بهدف التوصل إلى تفاهم لانضمام المجلس الوطني الكُردي إلى الائتلاف. وقد تم الاتفاق بين الائتلاف والمجلس الكُردي بتاريخ 2013/8/27 على إطار يشمل الجوانب السياسية والتنظيمية للانضمام إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على أساس

(1) تجدر الإشارة إلى أنَّه بالنسبة لصياغة دستور لسوريا المستقبل قال كمال اللبواني، بأنَّه ليس صلاحيات الائتلاف أو غيره أن يصيغ دستور للبلاد، إنَّما هدفه الأول هو إسقاط النظام، ومن يساعدنا في إسقاط هذا النظام فسنرحب به، ومن يريد أن يشكل دستور أو قانون للبلاد فعليه أن ينتظر بعد إسقاط النظام.

الالتزام ببرنامج الثورة السورية ممثلاً في العمل على إسقاط نظام الحكم وبناء سوريا المدنية الديمقراطية، وتوحيد الجهود السياسية والميدانية وبناء شراكة وطنية فاعلة وفق الأسس التالية:

1- يؤكد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية التزامه بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكُردي القومية، واعتبار القضية الكُرديّة جزءً أساسياً من القضية الوطنية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكُردي ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً.

2- العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكُرد ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعادة الحقوق لأصحابها.

3- يؤكد الائتلاف أن سوريا الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة القانون، واعتماد نظام اللامركزية الإدارية بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية.

4- تضمن سوريا الجديدة لمواطنيها ولكافة المكونات ما ورد في الشرائع والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز في القومية أو الدين أو الجنس.

5- سـوريا دولـة متعـددة القوميـات والثقافـات والأديـان، ويحتـرم دسـتورها المعاهدات والمواثيق الدولية.

6- الالتزام بمكافحة الفقر وإيلاء المناطق التي عانت من سياسات التمييز الاهتمام الكافي في إطار التنمية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، والعمـل علـى رفـع مقـدرات ومسـتوى معيشـة المـواطنين بمختلـف شـرائحهم ومناطقهم، وخاصة المناطق التي عانت من الحرمان في ظل نظام الاستبداد الحالي.

7- تشـكل سـوريا الجديـدة بنظامهـا المـدني الـديمقراطي ودسـتورها الضـمانة الأساسية لكافة مكونات الشعب السوري القومية والدينية ونسيجه الاجتماعي.

8- كمـا شـارك الكُـرد فـي فعاليـات الثـورة السـورية وأنشـطتها مـن خـلال التنسيقيات والقوى والأحزاب، فإنَّه ينبغي المشاركة الفاعلة والمميزة في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وهيئاته، إضافة إلى التفاعل الكامل مع متطلبات المرحلة الانتقالية بما تقتضيه من تخطيط وإدارة ومشاركة على المستوى الوطني.

9- تلتزم القوى والأحزاب والشخصيات المنضوية في إطار الائتلاف الوطني لقـوى الثـورة والمعارضـة السـورية بالسياسـات والبـرامج التـي يـتم إقرارهـا فـي مؤسسات الائتلاف وفي المقدمة منها البرنامج السياسي.

10- كما أنَّ الثورة السورية العظيمة تبنّت علم الاستقلال كرمز سيادي لها، فإننا نتبنى اسم الدولة في عهد الاستقلال.

11- يعمل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على إقامة فعاليات وأنشطة تساهم في التعريف بالقضية الكُرديّة في سوريا والمعاناة التي مرّ بها المواطنون الكُرد على مدى عقود من الحرمان والتهميش، بهدف بناء ثقافة جديدة لدى السوريين قائمة على المساواة واحترام الآخر.

12- يعمل المجلس الوطني الكُردي على إعطاء الصبغة الوطنية لأنشطته وفعالياته من خلال دعوة ممثلي مكونات الشعب السوري كافة والحرص على مشاركتهم، والتواصل البناء مع باقي النسيج الوطني.

13- العمل على إقامة برامج تدريب وورش عمل تضمن المشاركة المميزة للكُرد لغرض التفاعل بين الشباب السوري وزيادة التواصل وتعزيز التفاهم.

14- هذه الوثيقة قابلة للتطوير حسب مقتضيات العمل الوطني وبموافقة الطرفين.

15- يُمثل المجلس الوطني الكُردي في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بنائب للرئيس وعشرة أعضاء في الهيئة العامة. وينتخب اثنان من أعضاء الهيئة العامة من ممثلي المجلس الوطني الكُردي في الهيئة السياسية.

16- الحد الأدنى للتمثيل الكُردي بحسب تاريخ هذا الاتفاق هو 14 عضواً. وإذا نقص العدد عن الحد الأدنى فيحق للمجلس الوطني الكُردي ترشيح بديل ليصل العدد إلى الحد الأدنى المتفق عليه [1] .

وقد تضمنت وثائق جنيف 2 الفقرة التالية والموقعة بتاريخ 20 كانون الأول 2013 بين الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والمجلس الوطني الكُردي بخصوص ايجاد حل للقضية الكُرديّة في سوريا ما يلي: "ستعمل هيئة الحكم الانتقالي على إلغاء كافة القرارات والقوانين والمشاريع الاستثنائية بحق الكُرد ومعالجة آثارها وتعويض المتضررين منها في إطار تطبيق العدالة الانتقالية ووضع دستور توافقي للبلاد يضمن الحقوق القومية للشعب الكردي وفق العهود والمواثيق الدولية" [2].

إنَّ ما أنجز فيما يتعلق بالوثيقة السياسية الموقعة مع الائتلاف في مؤتمر جنيف 2 تبقى أفضل وثيقة موقعة ما بين الكُرد والمعارضة السورية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الشعب الكُردي وحل قضيته.

---

(1) يتحفظ المجلس الوطني الكُردي على البند الثالث ويقترح بأنَّ أفضل صيغة للدولة السورية هي صيغة دولة اتحادية، وسيعمل المجلس الوطني الكُردي على تحقيق ذلك دون أن يشكل ذلك عائقاً أمام انضمامه إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

(2) يهدف مؤتمر جنيف 2 إلى الجمع بين وفد يمثل الحكومة السورية وآخر يمثل المعارضة السورية معاً لنقاش كيفية تنفيذ بيان جنيف الصادر في 30 يونيو 2012 ("الحكومة الانتقالية")، إنهاء الحرب، بدأ العمل حول تأسيس الجمهورية السورية الجديدة.

4- الموقف الإقليمي والدولي من القضية الكُرديّة:

إنَّ تركيا تتخوف من أنَّ أي تطور في القضية الكُرديّة في سوريا سينعكس عليها سلباً وبالتالي فإنَّها حريصة كل الحرص على ألا تشهد أي تطورات تصب في غير مصلحتها.

إذ ترى تركيا في القضية الكُرديّة بشكل عام أهمّ تهديد لاستقرارها. فالكُرد يمثّلون ما يزيد عن 25 في المائة من سكانها، وتتراوح مطالبهم ما بين الاعتراف بالحقوق الثقافية وانفصال مناطقهم عن الدولة التركية. وقد سعى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، منذ عام 2007، إلى التخفيف من حدّة هذه المسألة من خلال منح الكُرد بعض الحقوق الثقافية، لكنه لا يزال يمنعهم من الحصول على أي درجة من الحكم الذاتي. وقد رأت تركيا أنَّ سقوط نظام الأسد يمثّل فرصة لحل القضية الكُردية في سوريا باستخدام صيغة مماثلة لما هي عليه في تركيا راهناً.

فتركيا تتخوف من حصول الكُرد على حقوقهم المشروعة في سوريا، التي تنطوي على حق تقرير المصير، الأمر الذي يزيد من شعور الانتماء الكُردي في الداخل التركي مما يشكل خطراً عليها.

ومن الواضح أنَّ أي خريطة جديدة لسوريا لن تعيد شمال سوريا إلى ما كان عليه من قبل، وقد صرح رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان "إنَّه لن يكون مقبولاً أن تتشكل بنية كُرديّة في شمال سوريا وهو ما يعطينا الحق

بالتدخل ولسنا في وضع من يقول نعم لمثل هذه البنية". وكذلك في البرنامج التلفزيوني «بلا رقيب» على قناة 24 التركية قال اردوغان: "إنَّ بشار الأسد فقد سلطته على شمال سوريا وكثير من مناطق سوريا. وللأسف بدأت وسائل الإعلام تتحدث عن إنشاء دولة كُردستان في المناطق التي يخليها الجيش السوري، ولكن تركيا لن تتسامح مع أي بنية للكُرد هناك" [1].

تركيا متخوفة من تمدد النفوذ الكُردي في سوريا خاصة بعد هزيمة تنظيم داعش في كل من كوباني (عين العرب) وكري سبي (تل أبيض) على يد قوات الحماية الشعبية وقوات حماية المرأة وقوات البشمركة التي أرسلها إقليم كُردستان العراق وبعض قوات المعارضة السورية، وثمة اتهامات وجهت لتركيا من جهات دولية وإقليمية وداخلية بتقديم تسهيلات لنشاطات داعش في سوريا لمواجهة التطورات في كردستان سوريا، وقد كشف النائب عن حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض محمد على أديب أوغلو عن خضوع 22 ألف إرهابي من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي إلى التدريب العسكري في تركيا ومن ثم إرسالهم للالتحاق بالإرهابيين في سوريا والعراق وذلك بعلم ودعم حكومة حزب العدالة والتنمية التركية. ونقلت صحيفة ينيتشاغ

---

(1) محمد نور الدين، **اردوغان والنفوذ الكردي في شمال سوريا: من حقّنا التدخل ونظام الأسد عدوّ لنا**، جريدة السفير، 2012/7/27، الرابط الإلكتروني للموقع:
http://m.assafir.com/content/1343349061869911200/Special

التركية في 15 أيلول 2014 عن أديب أوغلو قوله في بيان صحفي إنَّ "22 ألف مقاتل من تنظيم داعش انتشروا في تركيا على شكل خلايا إرهابية نائمة حيث تم تدريبهم فيها وإرسالهم إلى سورية والعراق للانضمام إلى صفوف داعش" مشيراً إلى أن هذا التنظيم الإرهابي يستخدم تركيا كفندق منذ بدء موجة الاعتداءات الإرهابية التي يشنها على المنطقة. وأكد أديب اوغلو أنَّ تركيا تشكل معقلاً لتنظيم داعش الإرهابي لتوفير الدعم اللوجستي والإرهابيين كما أن أعمال تهريب السلاح والذخيرة لا تزال متواصلة بشكل يفضح ما تحاول حكومة حزب العدالة والتنمية إخفاءه. ولفت اوغلو إلى أنَّ 100 إرهابي تركي على الأقل قتلوا في سورية في الوقت الذي تمتنع فيه حكومة اردوغان عن مجرد الحديث حول وجود أتراك في صفوف تنظيم داعش في سورية والعراق ووجود أشخاص يحملون جنسيات أوروبية في التنظيم. وأشار اوغلو إلى أن الشارع التركي يشعر بالقلق من تزويد إرهابيي داعش بالسلاح والذخيرة عبر بلادهم وخاصة بعد أن بات العالم كله يعلم تماماً حقيقة تزويد تركيا للإرهابيين بكل أنواع الدعم ولم يعد الموضوع مقتصراً على الرأي العام التركي فحسب. كما أكد اوغلو استخدام متفجرات تحمل علامة مؤسسة الصناعات الكيميائية والميكانيكية التركية في تنفيذ أربعة تفجيرات إرهابية في مدينة أربيل في إقليم كردستان العراق جراء استمرار تركيا بتزويد الإرهابيين من تنظيم

داعش بالسلاح والمتفجرات [1]. كما قدم النائب عن حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض سزجين تانريكولو في 19 أيلول 2014 مذكرة مساءلة برلمانية لوزير الداخلية التركي افكان الا حول استمرار دعم حكومة حزب العدالة والتنمية للإرهابيين من تنظيم "دولة العراق والشام" الإرهابي ومساعدتهم والتغاضي عنهم في تركيا وكذلك التزامها الصمت أمام الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون في سورية والعراق، وأكد تانريكولو أن عدم تدخل حكومة حزب العدالة والتنمية في الاجتماعات التي ينظمها إرهابيو تنظيم داعش في مدن تركية مختلفة وعلى رأسها مدينة اسطنبول يبرهن على غضها النظر عن هذا التنظيم ونشاطاته في تركيا [2].

وقد دق هذين الانتصارين ناقوس الخطر التركي، بالتالي فتركيا تتخوف أن يمتد النفوذ الكُردي من كوباني إلى عفرين مشكلاً الكُرد بذلك وحدة جغرافية ممتدة من عين ديوار شرقاً إلى عفرين غرباً، الامر الذي دفع بها أن تعلن عن إنشاء منطقة آمنة في سوريا في وسط شمال تركيا وتحديداً من (جرابلس) إلى (مارع) مروراً بـ: (منبج) إلى الجنوب منهما، كي تحد من توحيد الشطرين

---

(1) .....، **نائب تركي: 22 ألف إرهابي تدربوا في تركيا وأرسلوا إلى العراق وسورية،** أنقرة–سانا، الرابط الالكتروني: http://www.sana.sy/?p=59648

(2) .....، **أنقرة.. مذكرة مساءلة برلمانية حول دعم الحكومة التركية إرهابيي داعش،** أنقرة–سانا، الرابط الالكتروني للموقع: http://www.sana.sy/?p=62402

الذين يقعان تحت سيطرة قوات حماية الشعب وذلك للحيلولة دون إنشاء كيان كُردي شمالي سوريا. فقد أعلنت تركيا عن 18 ألف جندي تركي سيشاركون في العملية العسكرية في شمال سوريا بمشاركة من جهاز المخابرات التركي الذي سيزود الجيش بالمعلومات اللازمة عن تحرك عشرات الفرق المقاتلة سواء الكُردية أو التابعة لتنظيم الدولة "داعش"، بالإضافة إلى ذلك فهي الآن بصدد تدريب التركمان وبعض الكتائب المقاتلة المعتدلة على حسب قولهم ونشرهم في المنطقة التي ينون إقامتها التي تقدر بطول 110 كم وبعمق يتراوح ما بين 28 و 33 كم [1].

أي أنَّ الموقف التركي اليوم من القضية الكُرديَّة في سوريا يتلخص بعدم السماح بإقامة أي كيان كُردي متصل الأطراف في شمال سوريا بشتى الوسائل.

وعلى العموم فإنَّ المخاوف التركية تعود في الأساس إلى ثلاثة عوامل أساسية:

---

(1) مهران عيسى، **تقارير: تركيا تستعد لاجتياح شمالي سوريا**، 28 حزيران 2015، الرابط الالكتروني للموقع:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/756160

– **الأول:** جزء من المبالغة يعود إلى حساسية الأتراك من الملف الكَردي وبالتحديد من المواجهات الدموية المسلحّة مع حزب العمال الكردستاني على مدى عقود، وانعكاسات ذلك على الوضع الداخلي في هذه المرحلة الدقيقة؛ لذلك جرى التعامل مع السيناريوهات المحتملة في سوريا والمرتبطة بالملف الكُردي كأنها أمر واقع انطلاقًا من هذه المخاوف التركية؛ وبالتالي فإنَّ التضخيم الإعلامي في الداخل التركي والاستنفار الرسمي الذي جرى في البداية إنَّما الهدف منه العمل كجرس إنذار مبكّر لمخاطر التطورات الحاصلة في الملف السوري وانعكاساتها على الداخل التركي أو على المواجهة المسلحة بين الجيش التركي وحزب العمال.

– **الثاني:** جزء يدخل في إطار اللعبة الداخلية بين حزب العدالة والتنمية وبين أحزاب المعارضة التي لا تمتلك سوى الملف السياسي مدخلاً لانتقاد الحكومة التركية، ومؤخرًا أصبحت ترى في الملف الأمني فرصة أخرى للنيل منها. وبهذا المعنى فإنَّ الملف الكُردي الأمني والملف السوري السياسي يجتمعان في كُرد سوريا وهي فرصة سانحة للزج بالحكومة في موقف لا تُحسَد عليه خاصة مع تصاعد هجمات حزب العمال الكردستاني على الجيش التركي.

– **الثالث:** جزء يدخل في إطار الفقر المعلوماتي والثقافي والسياسي التركي عمومًا حول دول الجوار ومن بينها سوريا؛ فعلى الرغم من التطور الذي حصل إزاء الانفتاح التركي على الدول العربية خلال العقد الماضي، إلا أنَّ

شريحة واسعة من الرأي العام التركي –كما من النخب– لا تزال تفتقر إلى الفهم الكافي للتركيبة الداخلية للدول العربية والتي تختلف بطبيعة الحال من بلد إلى آخر؛ فالأتراك ينظرون إلى سوريا الآن من خلال العدسة العراقية، علمًا بأنَّ الاختلاف بينهما شاسع وكبير.

كما أنَّ الدور الذي تقوم به حكومة إقليم كُردستان العراق في الثورة السورية محكوم بعلاقات إقليمية مع تركيا وإيران وحتى مع الحكومة الفيدرالية في العراق والنظام السوري، فجميع مواقفه محسوبة على مستقبله لذلك تحاول حكومة إقليم كُردستان العراق توحيد الصف الكُردي دون المجازفة بمستقبل القضية الكُرديّة في سوريا، وبعدما تم إعلان تأسيس المجلس الوطني الكُردي دعم حكومة إقليم كُردستان العراق هذه الخطوة ودعا ممثليه إلى أربيل من أجل التواصل إلى صيغة توافقية مع مجلس شعب لغربي كُردستان.

ولم يقتصر الدعم الذي قدمته حكومة إقليم كُردستان العراق على الجانب الإغاثي والسياسي فقط إنَّما وصل إلى الجوانب العسكرية وخاصة في معركة تحرير كوباني من تنظيم داعش حيثُ أرسل المئات من البشمركة إلى كوباني ومئات الاطنان من الأسلحة والذخيرة في سبيل تحريرها إلى جانب قوات الحماية الشعبية وقوات حماية المرأة وفصائل الجيش الحر، بالإضافة إلى تمويله لجزء كبير من نفقات الحرب ضد داعش في كوباني وغيرها من المناطق التي دُحر منها داعش.

وتأكيداً على ذلك نبرز نص رسالة الشكر وطلب صالح مسلم الرئيس المشترك لـ: PYD إلى الرئيس مسعود بارزاني:

السيد مسعود بارزاني رئيس إقليم كوردستان

من القلب نشكر دعمكم المتواصل للنضال والصمود المقدس في كوباني وغرب كُوردستان عموماً. نبعث لكم برفقة رسالتنا احتياجاتنا ومتطلباتنا العاجلة كما اتفقنا بشأنها، آملين تأمينها بأقصر وقت ممكن.

صالح مسلم

مع فائق احتراماتنا القلبية [1]. *(للاطلاع على الوثيقة أنظر للوثيقة 6 في الملحق).*

---

(1) تجدر الإشارة إلى أنَّه قد جاء في توضيح القيادة العامة لقوات بيشمركة كوردستان ما يلي:

لقد كان تقديم العون والمساعدة الى أخواتنا وإخواننا في غرب كوردستان وكوباني واجباً وطنياً وقومياً، ورئاسة إقليم كوردستان لا تألُ جهداً إلى الآن وبشتى الطرق والوسائل في تقديم الدعم والمساعدة العسكرية والإنسانية إلى غرب كُردستان منذ بداية هجمة الإرهابيين عليهم.

ولإعلام الرأي العام الكُردستاني ننشر قائمة بالأسلحة والمعدات والمستلزمات العسكرية التي ارسلها إقليم كوردستان من السادس من آب 2013 ولغاية الثلاثين من حزيران 2015. كما وننشر رسالة الشكر التي بعث بها صالح مسلم الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي التي ارسلها في الخامس عشر من شهر تشرين الأول عام 2014 إلى السيد مسعود بارزاني رئيس إقليم كُردستان، شاكراً فيها سيادته للمساعدات العسكرية والأسلحة والمعدات التي ارسلها الإقليم دعماً للمقاتلين في رؤزافا.

ناطق من القيادة العامة لقوات بيشمركة كوردستان

أما بالنسبة إلى الموقف الدولي من القضية الكُرديّة تحاول الدول الغربية، وأميركا على وجه الخصوص، التعامل مع الملف الكُردي كجزء من الملف السوري العام. ولا تريد أن تعطي انطباعًا على أي تعامل خاص مع الكُرد، من شأنه أن يزيد الحساسية الإقليمية في دول الجوار تجاه وضعهم. على هذا، سيبقى مصير الكُرد محكومًا بما تؤول إليه الأوضاع في سوريا ككل. كما أنَّ الإدارة الغربية واضحة في رؤيتها للأزمة السورية، فهي تكرر في أكثر من مناسبة أنَّها مع الانتقال السلمي للسلطة، وهذا يعني الإبقاء على بنية الدولة وهيكلها المؤسسي، والموقف الغربي من الكُرد والكلدو آشوريين وغيرهم يندرج في إطار سياستهم المتعلقة بحماية الأقليات وتقويتها لتأمين التوازن والاعتدال في سوريا الجديدة، وتجدر الإشارة إلى أنَّ السفير الأمريكي فورد أكد لأعضاء في المجلس الوطني الكُردي خلال إحدى الجلسات أنَّ وثيقة العهد الوطني لسوريا الجديدة هي الأساس بالنسبة إليهم، وأنَّ حقوق الكُرد ستكون مصانة في سوريا الجديدة [1].

المعركة التي استمرت لأكثر من أربعة أشهر بين وحدات الحماية الشعبية (ي، ب، ك) ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في بلدة كوباني (عين العرب)

25\7\2015

(1) مصطفى اسماعيل، **الموقف الأمريكي من كُرد سوريا**، جريدة الحوار، **الرابط الالكتروني** http://www.faceiraq.com/inews.php?id=799715

في شمال سوريا، لم تكن مجرد معركة هامشية من القتال الدائر منذ فترة ليست بقصيرة بين الطرفين، وإنما كانت بمثابة نقطة تحوّل بالنسبة لموقع كُرْد سوريا على الخارطة الوطنية والإقليمية وحتى الدولية. وإن دلّت معركة كوباني على شيء، فإنها تدل على البُعد الإقليمي للقضية الكُردية في سوريا، وما يتبع ذلك من تعقيدات جيوسياسية مزمنة. لكن لربما النصر الكُردي في كوباني لم يكن ممكنًا لولا الغارات الجويّة لقوّات التحالف الدولي والدعم البري من قوات البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان العراق، وكذلك وحدات تابعة للجيش الحر [1].

ثالثاً: الرؤية النظرية لحل القضية الكُرديّة في سوريا:

إنَّ أي حل للقضية الكُرديّة في سوريا يتوجب تحقيق أمرين:

أ- التحول نحو الشراكة الحقيقية في العملية السياسية لصياغة النظام الجديد.

ب- تحويل الحريات إلى ضمانات دستورية.

وقبل الشروع في تقديم الرؤية النظرية لحل القضية الكُرديّة في سوريا لا بد من أن نوجز بشكل تاريخي وضع الكُرد السياسي والقانوني.

---

(1) سيروان قجو، **ما بعد كوباني: موقع أكراد سوريا على الخارطة الوطنية والإقليمية**، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، الجزيرة نت، الرابط الإلكتروني للموقع:
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/201531292536818831.htm

لقد راهن إبراهيم باشا على السلطان عبد الحميد والمشير (شاكر زكي باشا) قائد الجيش الرابع العثماني في أرزنجان، في تحقيق أمانيه السياسية أولاً وتثبيت زعامته القبلية ثانياً. إلا أنه أدرك لاحقاً بأن الدولة العثمانية في طريقها إلى التفكك، وأن سلطة السلطان عبد الحميد في تراجع، وعلى اعتبار أن علاقاته كانت متوترة مع الاتحاديين، فقد خطط للتحرر من السلطة التركية المركزية والاستعانة بالأوربيين. وثمة روايات تاريخية تشير إلى أنه قد ثار عملياً على السلطة العثمانية وعلى الاتحاديين تحديداً: "في بداية القرن العشرين قام إبراهيم باشا رئيس عشائر الملان الكُردية بثورة، ويقول السفير الروسي في اسطنبول بأن إبراهيم باشا كان صاحب نفوذ قوي في المنطقة حتى أصبحت طلباته عند السلطان عبد الحميد تلبى أكبر من طلبات بعض أركان حكمه. وكان يسيطر على من بيرجيك حتى الفرات ومن الموصل حتى دجلة. وهو يحكم هذه المنطقة. وحسب أقوال أحد السواح اللمان بأن إبراهيم باشا هو مللك كردستان - غير المتوج وفي عام 1906– 1907 خرجت سلطته الفعلية ديار بكر وأورفة وحلب [1].

في حين تشير المصادر التاريخية والوثائق الدبلوماسية أن بريطانيا كانت ترشح محمود بك لرئاسة دولة كُردستان المزمع تشكيلها: ولقد برز عدد من المرشحين للقيام بدور رئيس الدولة الكُردية الغامضة. وهؤلاء كانوا باستثناء

(1) د. آزاد أحمد علي، **الدور السياسي لعائلة إبراهيم باشا الملي في غرب كُردستان وشمال بلاد الشام**، ط 1، مركز آشتي للدراسات والبحوث، السليمانية– إقليم كُردستان العراق، 2010، ص 26– 28.

شريف باشا –الذي لم توله بريطانيا الثقة– عبد القادر والبدرخانيون ووجه جديد هو زعيم اتحاد عشيرة الملي القوية محمود بك ابن إبراهيم باشا الذي كان شهيراً حين أودعته الاتراك السجن أثناء الحرب. وفي أعقاب الحرب، قامت السلطات التركية في جنوب شرق أناضول، الذي كان يقع تحت نفوذ الاتحاديين، بإطلاق سراح محمود من السجن ووعدته بفرض سلطته على معظم أكراد الملي الذين عاشوا إلى الغرب من الفرات، فيما إذا قام بتنظيم المقاومة ضد الانكليز وطردهم من منطقة أورمية. إلا أن محمود بك لم يبد استعداداً للقيام بهذه المهمة الملقاة على عاتقه. وفضل عن ذلك أقام علاقات مع الانكليز وبدأ يبرز بصفته مرشحاً لمنصب فرضي لحاكم كُردستان موحدة، لكنه لم يفلح هنا أيضاً وبالتحديد بحكم افتراضية هذا الإجراء كله [1].

حيثُ أنَّه عقب الحرب العالمية الأولى، وانهزام الإمبراطورية العثمانية أمام الحلفاء، بقيت سوريا الداخلية لمدة عامين (1918– 1920) تحت ظل إدارة عربية مؤقتة (إدارة الأمير فيصل بن الحسين المدعومة من قبل الانكليز). في حين بقيت أغلب المناطق ذات الأغلبية الكُرديّة خارجة عن سيطرة أية سلطة حكومية، وبقيت تدار من قبل زعماء العشائر الكُرديّة. ووضعت هذه الإدارة المؤقتة مشروع دستور لا مركزي لحكم البلاد. وبموجب هذا الدستور كانت الدولة السورية مقسمة إلى مقاطعات. وكان لكل مقاطعة مجلس تشريعي وآخر تنفيذي، إلى جانب المؤسسات المركزية. لكن القسم الأكبر من المناطق الكُرديّة لم يخضع لهذه الإدارة. وكان الدعم الأجنبي لهذه الكوادر ولهذه

(1) د. آزاد أحمد علي، المرجع السابق مباشرة، ص 40– 41.

الإدارة العامل الأساسي إن لم نقل الوحيد الذي سمح لهم بالوصول إلى مركز الحكم. حيث كانت النخبة الكُرديّة والقيادات العشائرية الكُرديّة لا تقل عن غيرها قوة ونفوذاً، لكن الدعم الأجنبي للزعامة العربية سمحت لها بالاستفراد بالحكم. وعملت هذه الإدارة على تقليص نفوذ بعض العشائر الكُرديّة القوية، مثل عشيرة المليّة التي كانت ذات علاقات حسنة مع الباب العالي وخاصة مع السلطان عبد الحميد. ولمّا سحب الإنكليز دعمهم من حكومة فيصل، انهارت هذه الإدارة. وتركت البلاد، لتخدم الإنكليز في العراق فيما بعد [1].

واتفق الفرنسيون مع الاتحاديين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وحدثت ترتيبات محددة، فأبرمت صفقات سياسية كبرى على صعيد المنطقة والعالم، وتخلت بموجبها كل من فرنسا وانكلترا عن أبناء إبراهيم باشا. وبالتالي لم يعد يلزمهم دعم وفعالية الكُرد في المنطقة.

وفي وثيقة عائدة للأمن العام [2] في بيروت في 13 تموز 1937، معلومة رقم 3495، الأمن العام في دير الزور 1937/8/7، بعنوان: انتفاضة في القامشليه كان النص:

بدأ إطلاق النار في السابع صباحاً (من شهر تموز 1937 المترجم)، واستمر حتى المساء، وذلك رغم تدخل ضابط أجهزة الأمن. وتم إعطاء مهلة خمسة أيام إلى السكان لتقديم مطالبهم. وستبقى الأسواق والسرايا (دار

---

(1) فرج نمر، **استبعاد الكرد عن المشاركة في القرار**، موقع نوروز، 2004/7/19.

(2) خالد عيسى، من وثائق الصراع على الجزيرة عام 1937، الرابط الإلكتروني:
http://main-kikan.blogspot.de/p/blog-page_3399.html

الحكومة–المترجم) مغلقة خلال هذه الفترة. حلَ الهدوء في اليوم التالي، لكن بقي التأثر والقلق كبيرَين. تم تكليف السلطات العسكرية، منذ يوم الأمس، بالحفاظ على الأمن. إن الحركة الانفصالية هي التي تبدو في الأساس وراء هذا الهيجان.

خاتم و توقيع

مدير الأمن العام

المفتش العام للشرطة

"قرر الانفصاليون (•) المطالبة من جديد بفصل الجزيرة عن حكومة دمشق ووضعها تحت الانتداب الفرنسي" هذا مما ورد في الوثيقة التي تتضمن

(•) ملاحظات المترجم:

– كانت تسمي السلطات الفرنسية التيارات الشعبية المنادية بالحكم الذاتي في مختلف المناطق الخاضعة لانتدابها بالحركات الانفصالية، وذلك للدلالة على ما كانت تصبو إليه تلك الحركات في عدم الخضوع المباشر للسلطات المركزية في دمشق. وكان يتم استخدام مصطلح الوطني والوطنيين للدلالة على أتباع الكتلة الوطنية التي كانت تسعى لمد نفوذها على جميع المناطق السورية الخاضعة للانتداب الفرنسي.

–كان وجهاء الكُرد، في الثلاثينات، مختلفين في المواقف السياسية، فبينما كان البعض منهم يطالب بالحكم الذاتي للمناطق الكُرديّة أسوة بالمناطق الأخرى الخاضعة للانتداب الفرنسي، كان البعض الآخر يدعم المشروع السياسي للكتلة الوطنية الرامي إلى بسط السلطة السياسية المتمركزة في دمشق على عموم المناطق الخاضعة للانتداب الفرنسي. لم ينجح الفريق الأول وحلفائه في تحقيق مشروعه، وبعد نجاح مشروع الكتلة الوطنية، لم ينل الفريق الثاني للأكراد على أي مكسب سياسي مستديم.

المعلومة رقم 3542 التي أرسلها، في 20 تموز 1937، مدير الأمن العام، المفتش العام للشرطة، إلى وزارة الخارجية الفرنسية في باريس. نترجم في هذه الحلقة القسم الأول من هذه الوثيقة و نرفق صورة عن الصفحة الأولى منها.

وفي وثيقة أخرى:

الأمن العام، بيروت في 20 تموز 1937

معلومة رقم 3542

أمن القامشليه، 1937./7/16

آ/ س– الانفصالية –(الداخل)

كان عيد الرابع عشر من تموز (العيد الوطني الفرنسي–المترجم) ذات طابع احتفالي كاف في القامشليه، حيث رفع السكان الأعلام الفرنسية على الأسطح وفي الخنادق. بدون أي علم سوري. ولافتة كبيرة وُضعت بجانب البلدية، وكان يمكن أن يُقرأ عليها:

"عاشت فرنسا، عاش سكان الجزيرة مسلمين ومسيحيين ويهود وايزيديين".

لازالت الأسواق مغلقة، وتستمر الاجتماعات، والحركة تتعمم في كل يوم.

في الخامس عشر من شهر تموز عام 1937، انعقد اجتماع كبير في القامشلية في منزل قدور بك، وحضره كل من: الشيخ ميزر، وخليل وممدوح إبراهيم باشا، وقدري وأكرم جميل باشا، وحاجو آغا، والدكتور نافذ، وميشيل دوم، والشيخ محمد عبد الرحمن والعديد من وجهاء المسلمين والمسيحيين.

قرر الانفصاليون المطالبة من جديد بفصل الجزيرة عن حكومة دمشق ووضعها تحت الانتداب الفرنسي".

"الجزيرة لم تعد لها أي شيء مع دمشق، وأنَّها قد توجهت إلى عصبة الأمم لحل قضيتها".

هذا ما قاله الانفصاليون لمحافظ دير الزور، حسبما ورد في الوثيقة التي تتضمن المعلومة رقم 3542 التي أرسلها، في 20 تموز 1937، مدير الأمن العام، المفتش العام للشرطة، إلى وزارة الخارجية الفرنسية في باريس. نترجم في هذه الحلقة القسم الثاني من هذه الوثيقة ونرفق صورة عن الصفحة الثانية منها.

الأمن العام

بيروت في 20 تموز 1937

معلومة رقم 3542

أمن القامشليه، 1937/7/16

آ/ س– الانفصالية –(الداخل)

لم يبق حالياً إلا بعض الخصوم للحركة الانفصالية، الذين هم:

عبد الباقي نظام الدين، مرشح الكتلة (الكتلة الوطنية–المترجم) المغلوب.

عبد الرزاق حسو، (رئيس قبيلة الراشد)، وطاهر آغا (رئيس عشيرة بينار علي)، وزكي جلبي (ملاك في القامشليه)، وسعيد آغا (الرئيس السابق لعشيرة الدقوريه في عامودة).

يعمل زعماء الحركة حالياً على إقناع هؤلاء الخصوم بأن الغاية من الانتفاضة هي تأمين سعادة المنطقة. إن نجاحهم هو مرجح، ويعتقد بأنه ستتشكل من الآن وحتى بعض الأيام جبهة موحدة ضد دمشق. وصل توفيق شامية، محافظ دير الزور، إلى القامشليه في الخامس عشر من شهر تموز 1937، ويرافقه الكابيتن بلونديل. بناءً على طلبه، ذهب أربعة زعماء انفصاليين لمقابلته في فندق معمار وهم: حاجو آغا، والشيخ ميزر وميشيل دوم وممدوح إبراهيم باشا، وهؤلاء قالوا ببساطة بأن الجزيرة لم تعد لها أي شيء مع دمشق، وأنها قد توجهت إلى عصبة الأمم لحل قضيتها.

لقد قلَّ احتمال وقوع هجوم من قبل العشائر العربية على القامشليه، ولكن الخوف مستمرٌ. ترك القامشليه عدد كبير من العائلات، ولجأت إلى حلب أو إلى لبنان. تلجأ العائلات المسلمة إلى القرى. والسلطات العسكرية لا تزال تحافظ على الأمن. والسراي مسكونة من قبل الجاندارمه، جميع مكاتب الحكومة المحلية محتلة. وجميع المعاملات الإدارية معلقة. وعلمنا في آخر لحظة بأنَّ العديد من زعماء العشائر العربية قد وقعت اليوم برقية وأُرسلت إلى المفوض السامي وهي مصاغة كالتالي: "نؤيد الحركة الانفصالية ونستنكر موقف حكومة دمشق".

خاتم وتوقيع

مدير الأمن العام

كانت ولا تزال تسعى السلطات التي تتقاسم الكُرد وبلادهم، بالقوة والخدع، إلى مسخ الوجود القومي الكُردي والسيطرة على مقدراته، وقمع أي حراك سياسي في مناطق تواجده. فكانت الممارسات العنصرية والطائفية للموظفين والميليشيات الموالية لحكومة الكتلة الوطنية، لا تقتصر على مناطق الجزيرة العليا، بل تطال إلى كل المناطق الكُردية، فنلاحظ بأن نفس السياسة كانت متبعة في مناطق جرابلس وجبل الأكُراد في شرق وشمال حلب، بل كانت تطال حتى كُرد دمشق.

إذ كانت تسعى الكتلة الوطنية إلى استخدام بعض وجهاء الكُرد من أعضائها، وخاصة السيد نجيب آغا البرازي، للتوسط لدى القوميين الكُرد وللحد من المعارضة الكُردية لهذه السياسات.

(الوثيقة الثانية)

الأمن العام

بيروت في 25 آب 1937

معلومة رقم 4342

أمن حلب : 1937/8/23

آ/س– الوضع في كرد داغ:

من مصادر جدّية، وحسب المعلومات الواردة إلى الكتلة الوطنية، تتجهز في كرد داغ (جبل الكرد) حركة مماثلة للتي اندلعت مؤخراً في الجزيرة. عبّر

فائق آغا، ابن نعمان آغا، عن النية في الانتفاض ضد السلطات الوطنية. ويريد الآغوات الآخرون السير وراء الحركة، لكنهم لا زالوا يترددون، خشية من انتقام الحكومة المحلية.

توقيع

مدير الأمن العام

المفتش العام لشرطة دول المشرق الخاضعة للانتداب الفرنسي.

الوثيقة تشير إلى امتداد الأحداث إلى القطاع الغربي من الجزيرة. تتضمن هذه الوثيقة المعلومة رقم 3623، وهي مرسلة في 26 تموز 1937 من قبل مدير الأمن العام، المفتش العام للشرطة، إلى وزارة الخارجية الفرنسية في باريس.

نرفق صورة عن الوثيقة المذكورة.

الأمن العام

بيروت في 26 تموز 1937

معلومة رقم 3623

أمن جرابلس، 1937/7/21

الأخوان شاهين (مصطفى و بوزان–المترجم)، وبصراوي آغا، الذين كانوا قد ذهبوا في العشرين (من تموز 1937 المترجم) إلى عند مجحم (بن مهيد–المترجم)، عادوا بعد الظهر حوالي الساعة 17. يقال بأنهم اتفقوا نهائياً على المطالب التي سيرسلونها معاً يوم السبت القادم إلى حكومة دمشق.

مصطفى بك ومجحم سيذهبان إلى العاصمة السورية في اليوم المحدد لهذا الهدف. المطلب الأساسي من مطالبهم هو: حلّ الكتلة الوطنية في عموم سورية .كبداية، تم إخطار قائد الجاندارمه ومدير الناحية بأنَّ 500 رجلاً مسلحاً سيقومون بالتظاهر في عموم المنطقة. سبق وأن تم، في العشرين من شهر تموز 1937، النهب الكامل لقرية نوردان التابعة لناحية سرّين.

يُنتظر نفس الضربة، في هذه الليلة، لقرية سرّين التي ترفض الحكومة تسليمها إلى بصراوي آغا المستأجر الشرعي.

خاتم وتوقيع

مدير الأمن العام

المفتش العام لشرطة دول المشرق الخاضعة للانتداب الفرنسي

وفي عام 1937، عندما اشتدت المعارضة الشعبية في الجزيرة العليا ضد السياسات العنصرية والطائفية للكتلة الوطنية، لجأت هذه الكتلة إلى استغلال الدين الإسلام وإلى تغيير بعض الموظفين لاستبدالهم بآخرين أشد ولاءً وأكثر خبرة في إدارة الأزمات، مدعية في نفس الوقت بأنها لبت مطالب الجزراويين المطالبين بالحكم الذاتي لمنطقتهم أسوة ببقية المناطق الخاضعة للانتداب. ونلاحظ بأن الحكومة نقلت قائم مقاماً من القامشلية وعينته في جرابلس الكُردية!، وعينت بدلاً عنه أحد كتابها المجربين في الولاء، وكأن الجزيرة كانت تفتقر إلى الكوادر المناسبة لهذا المنصب، ويعرف المتخصصون بأنَّ الكوادر

المتواجدة في ذلك الوقت في الجزيرة كانوا قادرين على إدارة دولة أكبر من سورية، فقبل تأسيس القامشلية، وقبل دخول هذه المنطقة ضمن الحدود السورية، كان الوجيه الكُردي السيد قدور بك، على سبيل المثال، قائم مقام بلدة نصيبين، وأقصته تماماً حكومات الكتلة الوطنية عن الإدارة.

-الفيدرالية كإستراتيجية ضمان للحقوق في إطار الوحدة السياسية لسوريا:

تُعرّف الفيدرالية بأنَّها نظام سياسي من شأنه إقامة اتحاد مركزي بين دولتين أو مجموعة من الدول أو الدويلات أو الأقاليم، بحيث لا تكون الشخصية الدولية إلا للحكومة الاتحادية، مع احتفاظ كل وحدة من الوحدات المكونة للاتحاد ببعض الاستقلال الداخلي، بينما تفقد كل منها مقومات سيادتها الخارجية التي تنفرد بها الحكومة الفيدرالية، كعقد الاتفاقات والمعاهدات، أو التمثيل السياسي، ويكون على رأس هذا الاتحاد الفيدرالي رئيس واحد للدولة هو الذي يمثلها في المحيط الدولي [1].

الفيدرالية على مستوى سوريا تعني أنَّ كل كيان ضمن الدولة السورية له بقعة جغرافية واضحة وموارد دخل مستقلة وبرلمان خاص به ورئيس حسب الاتفاق مع الحكومة الفيدرالية، في هذه الحالة ستسعى المجموعات المختلفة

---

(1) مجموعة من الباحثين في جمعية الاقتصاديين الكرد- سوريا، **الفيدرالية المالية (مفاهيم ونماذج)**، جمعية الاقتصاديين الكُرد- سوريا وبالتعاون مع مركز آشتي للدراسات والبحوث، السليمانية، إقليم كُردستان العراق، ط 1، 2013، ص 7.

لإنشاء كياناتها ضمن دولة سوريا واحدة. يمكن لهذه الكيانات تسيير الكثير من شؤونها الداخلية والاقتصادية وبعض شؤونها الخارجية بنفسها، وحتى أن تمتلك جيشها الخاص في بعض الحالات كما هو الحال في إقليم كُردستان العراق أو في جمهورية سربسكايا داخل البوسنة.

هنا لا بد لنا من أن نتطرق إلى الاتحاد السوري تاريخياً، وهو الكيان الذي نشأ في كنف الانتداب الفرنسي على سوريا، بموجب إعلان 28 يونيو 1922 أواخر عهد الجنرال هنري غورو، وشكل المجلس الاتحادي المختار من قبل غورو هيئته العليا التي انتخبت رئيس الاتحاد صبحي بركات. ويعتبر الاتحاد الصيغة الفيدرالية الوحيدة التي تمت في تاريخ سوريا الحديث. وقد استحدثها غورو تحت ضغط المعارضين السوريين المعروفين باسم "الوطنيين" بعد أن كانت قد صدرت مراسيم التقسيم عن غورو نفسه عام 1920، بعد سقوط المملكة السورية العربية.

فميلاد "الاتحاد السوري" كان على أساس فيدرالي بين دولة دمشق ودولة حلب ودولة جبل العلويين، على أن يكون للاتحاد رئيس ينتخب لمدة سنة واحدة غير قابلة للتمديد، يعاونه ويولج أمر انتخابه لمجلس اتحادي مكوّن من خمسة عشر عضوًا خمس عن كل دولة، كما ترك لرئيس الدولة مهمة تشكيل الحكومة على أن تكون حكومة فيدرالية مقابل حكومات محلية ومجالس محلية

داخل الاتحاد. وبحسب إعلان غورو فإنَّ المجلس الاتحادي يجب أن ينتخب لكنه قام بتعيينه استثنائيًا يوم 28 حزيران وفق الشكل التالي: [1]

– عن دولة دمشق: محمد علي العابد، وعطا الأيوبي، وفارس الخوري، كممثلي دمشق.

– طاهر الأتاسي ممثل حمص.

– راشد البرازي ممثل حماه.

– عن دولة حلب: صبحي بركات، وغالب إبراهيم باشا، ورشيد المدرس، وحسين أورفلي، واسكندر سالم.

– عن دولة جبل العلويين: جابر العباس، وإسماعيل هواش، وإسماعيل جنيد، ممثلو الجبل.

– عبد الواحد هارون، واسحق نصري، ممثلاً اللاذقية.

يحق للكُرد في سوريا تقرير مصيرهم بنفسهم فهو حق مشروع كما هو الحال لجميع الشعوب في العالم، وهذا ما أكدت عليه المعاهدات والمواثيق الدولية. والكُرد في سوريا مثل باقي تلك الشعوب التي تسعى إلى تقرير مصيرها.

إنَّ من أهم مقومات حق تقرير المصير توفر اللغة، والثقافة، والإحساس بالتاريخ المشترك، والهوية المتميزة، والارتباط بإقليم محدد المعالم له حدوده الجغرافية، والتاريخية، والقانونية.

(1) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، دار النهار، بيروت، 1983.

الكُرد في سوريا لهم مقومات في تقرير مصيرهم يتمثل بـ: (القومية العرقية، والأرض التاريخية، اللغة المشتركة، الإرادة المشتركة)1. وفيما يلي أدلة على حق الكُرد في سوريا في تقرير المصير:

1- المادة 13 من اتفاقية أنقرة التي نصت على ((حق السكان المحليين (الكُرد) بحرية الانتقال وبصورة حرة بين جانبي الخط الحدودي بين تركيا وسوريا)). وهذا اعتراف صريح بأنَّهم اقتطعوا أجزاء من أراضي شعب لا يمت للعرب والأتراك بصلة قومية. وبالمقابل هذا دليل شرعي على حق الكُرد بحق المطالبة بإقرار طابع كُردية المنطقة.

2- معاهدة سيفر عام 1920 التي نصت على تحقيق حل المشكلة الكُرديّة بمراحل، وإذا اجتاز الكُرد هذه المراحل وطالبو بالاستقلال، ورأت الدول الحلفاء أهلية الكُرد لذلك يصبح الاستقلال أمراً واقعياً، وعلى الحكومة التركية الاعتراف بذلك... ويعد هذا أول اعتراف رسمي دولي بحقوق الشعب الكُردي، ولا سيما حق تقرير المصير حيث طرحت المسألة في العرف القانوني للمعاهدات الدولية، وقد وصف مصطفى كمال أتاتورك المعاهدة بأنَّها بمثابة حكم الإعدام على تركيا [2]. وهذا بأكبر دليل على حق الكُرد في تقرير المصير.

---

(1) تجدر الإشارة إلى أنَّ أهم مقومات القومية العرقية الكُرديّة في سوريا هي: الميراث التاريخي المشترك، والتشابه في الثقافة، والوحدة اللغوية، والقرابة الدينية والعقائدية، والامتداد الجغرافي، والحياة الاقتصادية المشتركة ... الخ.

(2) عبد الله محمد علي العلياوي، **جذور المشكلة الكُرديّة**، جامعة صلاح الدين، أربيل، د.ت.

3- تنقيبات البعثات الأثرية التي أجريت في بعض المواقع في كل من منطقتي الجزيرة، وعفرين تؤكد أنَّ المنطقة التي تشكل الآن الحدود الشمالية لسوريا كانت مسكونة بالكُرد دائماً. وهذا يضفي الشرعية بالمطالبة الكُردية بحقها في أحياء حضارتها القديمة في المنطقة.

وبما أنَّ الشعب الكُردي في سوريا شعب أصيل اكتملت فيه عناصر الأمة، ويعيش على أرضه التاريخية، ولم ينل حقوقه القومية المشروعة المتمثلة في حق تقرير مصيره، وترتكب بحقه سياسات قهرية، وعنصرية، قائمة على التجاهل، وعدم الاعتراف بوجوده القومي، والسياسي، والتاريخي، والثقافي، وعليه، فأَن ممارسة حق الأقلية الكُرديّة في سوريا في تقرير مصيرها وحريتها في تقرير مركزها السياسي، والقانوني، والدستوري حق طبيعي، وأنَّ ممارسة هذا الحق يمكن أن يكون في إطار الحدود السياسية لسورية الراهنة، ويتجلى ذلك الحق على المستوى الداخلي الدستوري في إطار وضع ورسم جديد للعلاقة السياسية، والدستورية بين الشعب الكَردي والعربي قائم على الاعتراف بوجود الشعب الكُردي، وبناء عقد سياسي واجتماعي جديد، بوضع دستور جديد لسوريا، وبناء نظام سياسي جديد يظهر فيه التعدد القومي دستورياً، مع اعتماد مبدأ اللامركزية السياسية، وتطبيقه في مناطق الاختلاف القومي بين الشعب الكُردي، والعربي، وبتبني نموذج الدولة الفيدرالية كحل عقلاني معاصر للتعدد القومي، والديني، والثقافي الموجود في سوريا. مع إعادة النظر بالعلاقة بين السلطات السياسية ووضع شروط الدولة الدستورية في صميم الدستور الجديد المقترح لسورية. مع إقرار وجود مناطق سياسية وإدارية مختلفة للأقليات كالأرمن، والتركمان، والشركس، وسن تشريعات خاصة بذلك. وهذا

يؤكد بأنَّ الإنسان بجوهره، والاختلاف القومي المتعلق به، واحترام الاختلاف بكل أطيافه، وأشكاله، ما هو إلا مبدأ تتجلى فيه ممارسة الحرية للفرد والجماعة في بناء نظامه الحر، وفلسفته السياسية، والإنسانية مع كل ما يتوافق مع الأسس التي تقوم عليها الأنظمة الفيدرالية من تعدد في الدساتير وثنائية في السلطة التشريعية، والقضائية، والتنفيذية وتوزيع، للسيادة الداخلية بما يتلاءم مع الدستور الفيدرالي بشرط عدم تعارضه مع المبادئ الأساسية في القانون الدولي عامة من جهة، ولجهة التقسيم العادل للسلطة والثروة بما يؤدي إلى تطبيق روح العدالة والتوزيع العقلاني المعاصر، أخذين بذلك رغبات السكان، والمناطق المحرومة تاريخياً بحيث تتحول إلى مناطق متساوية تنموياً[1].

سوريا المستقبل يجب أن تراعي خصوصيات الكُرد كسوريين ونعتقد أنَّه من مصلحة الكل نظاماً أم معارضة وقوميات وإثنيات أن تكون سوريا فيدرالية والقضية الكُرديّة يمكن حلها ضمن هذا الإطار.

فالدول الفيدرالية أكثر استقراراً وعدلاً في توزيع الثروات، وهناك عشرات الدول الفيدرالية المتماسكة والبعيدة عن التقسيم كالهند والصين رغم شموليتها

---

(1) كُرد زانا، **الأقلية الكُرديّة في سوريا وطبيعتها الإثنية، وحقها في تقرير المصير**، ط 1، مطبعة حمدي، مركز آشتي للدراسات والبحوث، السليمانية، كُردستان العراق، 2014، ص 92- 96.

وروسيا وألمانيا وأميركا مثلاً والإمارات العربية المتحدة ذات النظام الفيدرالي تقدمت على باقي الدول العربية ذات الأنظمة المركزية.

هناك جملة من المقومات والمبررات التي تساعد على إقرار الفيدرالية في سوريا ومنها إنشاء إقليم كُردستان سوريا أهمها ما يلي:

1- إقليم كُردستان سوريا يتميز بأنَّ غالبية سكانها من الكُرد وتجمعهم تاريخ واحد وارض واحدة ومصير مشترك.

2- هناك الكثير من المدن والبلدات ذات الأغلبية الكُردية بدءاً من ديريك ووصولاً إلى عفرين حتى منطقة جبل الأكراد في الساحل السوري وهي تشكل معاً إقليماً كردياً موحداً باسم إقليم كُردستان سوريا.

3- إقليم كُردستان سوريا يمكنه تحقيق إيرادات مالية ضخمة عبر 4 سلع رئيسة (النفط، والقمح، والقطن، والزيتون)، وباحتساب سعرها وفق أسعار السوق العالمية الحالية يظهر أنَّ الاقليم يمكن أن تجني من النفط 9.5 مليار دولار سنوياً، ومن الزيتون 750 مليون دولار، ومن القمح 372 مليون دولار، ومن القطن 230 مليون دولار. أي يمكن تحقيق إيرادات سنوية تبلغ 10.8 مليار دولار، أي أن أكثر من نصف ميزانية سوريا للعام الجاري 2013

البالغة 20.3 مليار دولار وذلك حسب دراسة حديثة عن الاقليم الكُرديّ في سوريا [1].

4- إقليم كُردستان سوريا لديها موارد الخامات المعدنية فهي تشكل نقطة الانطلاق لقيام الصناعة فيها. فعلى أساس استثمار هذه الخامات تقوم وتتطور الصناعات الاستخراجية، التي يمكن أن تقدم كميات كبيرة من الخامات اللازمة للصناعة التحويلية فيما بعد. ومن الثروات الطبيعية المعدنية في إقليم كُردستان سوريا نعرض بعض الأمثلة التالية: خامات الحديد الرسوبية في منطقة راجو بعفرين، والملح على الضفة اليسرى لنهر الفرات في منجم الهرموشية باحتياطي لا يقل عن 8 مليون طن وعلى عمق 220 متر، والرخام وأحجار الزينة السوداء منها في عفرين، والغضار وهي المادة الأساسية لصناعة الخزف والبورسلان أهمها في شمال حلب، والجص في الحسكة كعنصر من عناصر الاسمنت. أي أنَّ هناك أساس صناعي في إقليم كُردستان سوريا.

5- إقليم كُردستان سوريا لديها موارد المياه حيثُ يعد توفر الماء شرطاً أساسياً لقيام الصناعة وتأمين تطورها المستقبلي، كما أنَّه يمثل مادة خامة أساسية في

---

(1) جمعة عكاش، **إقليم كُرد سوريا.. خزّان اقتصادي يضخ المليارات سنويا**، دراسة لقناة العربية على الرابط الإلكتروني:
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2013

العديد من الصناعات التحويلية. حيثُ تتقسم الموارد المائية في إقليم كُردستان سوريا إلى:

أ- الأنهار: كالفرات، والخابور، وعفرين، وجغجغ، ودجلة.

ب- الاحواض المائية (الينابيع): كحوض دجلة، والخابور.

ج- السدود: كسد باسل الأسد، وسد الحسكة، وسد السفان، وسد المنصورة، وسد الحاكمية، وسد الجوادية، وسد باب الحديد، وسد معشوق، وسد الجراحي، قناة الجر، وسد الجرجب، وسد الزركان.

كل هذه الأمور من شأنه أن يساعد ويسهل من إقرار الفيدرالية في المناطق الكُرديّة في سوريا وبالتالي إنشاء إقليم كُردستان سوريا [1].

وبالتالي ففي دولة كسوريا التي تعيش فيها مجموعات إثنية ودينية مختلفة، يعتبر النظام الفيدرالي خير نظام للتعايش السلمي، حيث يقول الدكتور أحمد وهبان في تحليله للحركة الاثنية (العرقية) الكُرديّة بأنَّهُ: "لا سبيل إلى استقرار سياسي دائم ولا إلى وحدة وطنية حقة في مجتمع أسس بنيانه على أساس

(1) كتب كاتب كردي معبراً عن سوداوية الوضع الذي ألت إليه الأمور بقوله "أنَّها المفارقة حقاً، المناطق الكُرديّة في سوريا هي أغنى المناطق السورية ويعيش فيها أفقر السوريين، كأنَّ من ينبع من أراضيه البترول وتنبت فيها بسخاء الحبوب والأقطان والزيتون، يجب أن يحرم من الاستفادة منها ويحكم عليه بالفقر والحرمان. نقلاً عن: خالد عيسى، **الأكراد والصراع السلطوي السوري**، موقع كُردستانا بنختى نت، 25 آذار، 2006، www.kurdistanabinxete.com

التجميع الإجباري لشعوب غير متجانسة قومياً" [1]. كما يشكل النظام الفيدرالي إتحاداً حقيقياً بين الشعوب والأقليات التي تعيش في الدولة وتتم الاستفادة من جميع الطاقات والخبرات والتي تصب في النهاية في خدمة مجمل الدولة الفيدرالية.

أما بالنسبة للكُرد فيجب أن يتم ذكر الظلم والجور الذي لُحق بهم في سوريا في مقدمة الدستور ومن أهمها: الإحصاء الاستثنائي والحزام العربي والأضرار التي لحقت بإقليم كُردستان سوريا "المناطق الكُرديّة في سوريا" ومدنها وقراها من النواحي الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ويجب تخصيص فصل في الدستور الاتحادي حول الشعب الكُردي في سوريا متضمناً المواد الدستورية التالية والتي لا يمكن تغييرها بدون موافقة الكُرد في سوريا وذلك كونها متعلقة بهم [2]:

1- يمارس الكُرد في سورية دولة اتحادية فيدرالية حقوقهم القومية في إقليم كُردستان سوريا على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها.

---

(1) أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر (دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية)**، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 193.

(2) جيان بدرخان، **المؤتمر الوطني الكُردي وحق تقرير المصير**، تقرير خاص، المركز الكُردي للدراسات والاستشارات القانونية (ياسا)، ديسمبر/ 2011، ص 15.

2- يشمل إقليم كُردستان سوريا جميع المدن وبلدات والقرى والأراضي الكُرديّة التالية:

1- مناطق تابعة لمحافظة الحسكة:

يعود تاريخ الحسكة إلى تاريخ Mesopotamia القديم. حيث كانت تشكل منطقة الجزيرة امتداداً لإمارة جزيرة بوتان. وقد جاءت تسمية الجزيرة أساساً من وفرة المياه النهرية خصوصاً لمحاذاتها لنهري دجلة والفرات. وحسب المعهد الدولي لدراسات ميزوبوتاميا، وجامعة كاليفورنيا وجميع البعثات الأثرية العلمية الدولية فإنَّ هذه المنطقة كانت جزءاً من مملكة الهوريين ثم الميتانيين وهم أسلاف الكُرد. وبذلك فأنَّ الكُرد هم سكان أصليين في هذه المحافظة. وتقدر مساحة المنطقة الكُرديّة فيها بثلثي مساحة المحافظة، وبذلك تبلغ مساحتها نحو 15555.72 كم^2 من أصل مساحة سوريا البالغة 185180 كم^2، وبذلك تشكل مساحة المنطقة الكُرديّة في الجزيرة نسبة 8.4% من مساحة سوريا [1]. وهذه المنطقة ذات الغالبية الكُردية تضم حوالي 700 قرية [2]. ومن أهم مناطقها ما يلي:

1- منطقة القامشلي:

تقع بين الحدود التركية شمالاً ومنطقة ديريك شرقاً (المالكية حالياً). وتتألف من سهول واسعة تحاذيها سلسلة جبال تركيا، وتقابلها من الجهة الأخرى مدينة نصيبين ومركز المنطقة هو مدينة القامشلي. ويعود تاريخ إنشاؤها إلى سنة 1923عندما شرع أحد وجهاء

---

(1) إيفان بختيار، **النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كردستان سوريا**، سلسلة أبحاث مركز آشتي للدراسات والبحوث العدد (8)، مطبعة حمدي، السليمانية، إقليم كردستان العراق، 2011، ص 12.

-علماً أنَّ مساحة محافظة الحسكة تبلغ 23333,59 كم^2.

(2) **الأكراد في سورية، من كتاب الكُرد وكردستان**، ترجمة روني، مرجع سابق ذكرهُ، ص 41.

الكُرد (السيد عبد القادر علي بك) في أنشاء أول بناية في جنوب مدينة نصيبين شرقي نهر جغجغ (قدور بك) ومطحنة مائية إلى الجنوب منها. ثم بدأ الكُرد يبنون مساكنهم حولها[1].

2- منطقة عامودا:

تقع عامودا إلى الغرب من القامشلي على الحدود السورية- التركية يحدها من الغرب الدرباسية على بعد 26 كم، وهي أقدم مدن الجزيرة وتشكل أكبر ناحية فيها وتتبعها حوالي 172 قرية ومزرعة[2]. وتطورت بعد تثبيت الحدود السورية- التركية، وأخذت شيئاً فشيئاً مكانة مدينة (دارة) الكُرديّة التي تقابلها من الجانب التركي. وفي سنة 1911 فتحت فيها مدرسة إعدادية لتعليم أولاد العشائر بإدارة أحد وجهاء مدينة ماردين، وكانت الدراسة فيها باللغتين الكُردية والتركية معاً.

3- منطقة ديريك (المالكية):

قضاء يقع شرقي مدينة القامشلي بنحو 116 كم. وكان هذا القضاء مركزه أول مرة في بلدة عين ديوار سنة 1931. وعين ديوار بلدة تقع على الهضبة الغربية المشرفة على نهر دجلة[3].

فهي منطقة مشهورة بتربتها الزراعية الخصبة، نشأت أول مرة على طريق القامشلي-

---

(1) مصطفى أصلان، **بقايا البنية (التكوينات) الاجتماعية التقليدية في ثلاث مدن كوردية (كاهتا، نورشين، قامشلي)**، مجلة دهوك، العدد: 4، دهوك، آب، 1998، ص 65.

(2) عبد اللطيف الحسيني، **كتاب عامودا**، سوريا، 2001، ص 13.

(3) جميل كنة البحري، **نظرة عن المظالم الفرنسية بالجزيرة والفرات**، ج: 1، حلب، 1967، ص 78.

عين ديوار، وبعد أن كانت تابعة إدارياً للأخيرة، أصبحت أكثر حيوية ونشاطاً بسبب قرب الثكنات العسكرية الفرنسية منها، وسميت بقضاء دجلة[1]. وتتكون منطقة ديريك من قسمين، جبلي في الشمال، والسهول المعروفة بمنطقة تل كوجر (اليعربية) في الجنوب، وهي سهول تمتد في جنوب جبل قره جوغ حتى الحدود العراقية. ويتوزع الكُرد في منطقة جبل سنجار في قسمها الغربي، حيث تنتشر المئات من القرى الكُردية في المنطقة[2].

وكانت منطقة ديريك الحالية ومنذ القرون الوسطى تابعة لإمارة (بوتان)، وكان آخرها إمارة البدرخانيين التي حكمت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

4- منطقة تربة سبية (القحطانية):

تقع تربة سبية في جهة الشمال الشرقي لمحافظة الحسكة، وتبعد عن مدينة القامشلي 30 كم، و33 كم عن مدينة جل آغا. وهي تقع وسط سهل خصب يقسمها نهر الجراح القادم من تركيا إلى قسمين. ويحيط بالمدينة عدد من السدود التخزينية (كسد جل آغا، وسد مزكفت، وسد باب الحديد). وتتميز المدينة بتنوع عرقي متناغم بغالبيته الكُردية، والإيزيديين الكُرد، والعرب، والسريان، والأشوريين والأرمن. ويعمل معظم سكان المدينة بالزراعة.

5- منطقة سري كانية (رأس العين):

تقع سري كانية في حوض الخابور الأعلى، في الشمال الغربي من المحافظة، وتشرف من الشمال على ينابيع الخابور، وهي قديمة قدم التاريخ. وهي مدينة أثرية تقع في شمال محافظة الحسكة، يعود تاريخها إلى آلاف السنين قبل الميلاد.

وتتميز المدينة بموقع استراتيجي، حيث تبعد مسافة 85 كم عن مدينة الحسكة، و90 كم عن مدينة القامشلي. ولها تاريخ عريق، حيث كانت من ضمن الحضارات الأولى في

---

(1) نور الدين زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي**، ترجمة: روني محمد دوملي، اربيل، 2001، ص 57.

(2) اسكندر داوود، **الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر**، تقدمة: د. سامي الدهان، مطبعة الترقي، دمشق، 1959، ص 373.

منطقة الجزيرة الفراتية.

6- منطقة الدرباسية:

تقع الدرباسية إلى الغرب من مدينة عامودا. وتتألف من أرض سهلية خصبة. وكان مركز الناحية أول ما استحدث في قرية قرمانة في حزيران عام 1929 برئاسة أحد أغوات الكُرد في المنطقة. وفي سنة 1932 تم نقل مركز الناحية إلى محطة قطار في الدرباسية [1].

2- مناطق تابعة لمحافظة الرقة:

1- منطقة كره سبي (تل أبيض):

تقع كره سبي في أرض سهلية خصبة غنية بالينابيع التي تغذي نهر البليخ، ومن الينابيع نبع عين العروس، ونبع عين الحصان، ونبع صلولع. وتبعد عن مدينة الرقة 100 كم باتجاه الشمال. سميت بكره سبي نسبة لتله الأثري ذو الصخور الجصية.

وتعد كره سبي جسراً بين الجزيرة وكوباني (عين العرب) الكُرديتين، وتتبع القرى الكُردية هناك أدارياً منطقة كره سبي التي أسسها الكُرد في العشرينيات من القرن الماضي، والتي كانت عشيرة البرازي تسيطر عليها تاريخياً [2].

3- مناطق تابعة لمحافظة حلب:

يتواجد الكُرد في مناطق هذه المحافظة بكثافة، فهم يتواجدون بشكل أساسي في كوباني، وعفرين، إضافة إلى منبج، والباب.

1- منطقة كوباني (عين العرب):

يعد الوجود الكُردي في فيها وبالتحديد على الشاطئ الشمالي للفرات إلى عصور موغلة

---

(1) جميل كنة البحري، **نظرة عن المظالم الفرنسية بالجزيرة والفرات**، مرجع سابق ذكره، ص 78.

(2) جريدة يكيتي، العدد 44، كانون الثاني، 1997، الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكُردي في سوريا.

في القدم. وليس أدل على ذلك تمكن عشيرة البرازي من السيطرة على تلك المنطقة ولعدة عهود، من خلال تشكيلها لتحالف ضم عدة عشائر كُرديّة سمي بالتحالف البرازي. والمستشرق الروسي (ب. ليرخ) يذكر تلك المنطقة خلال القرن التاسع عشر على أنَّها منطقة كُرديّة خالصة [1].

وتقع كوباني في الشمال الشرقي من محافظة حلب، وهذه المنطقة هي امتداد لسهل السروج في تركيا، وإنَّها منطقة كُرديّة بمجملها ولها 120 قرية [2]. وتقدر مساحتها بحوالي 3000 كم^2، وبذلك تشكل مساحة منطقة كوباني نسبة 1.62 % من مساحة سوريا.

2- منطقة عفرين (كُرد داغ) [3]:

تقع في أقصى الشمال الغربي من سورياً تحدها غرباً وشمالاً الحدود التركية. وهي منطقة جبلية استمدت اسمها من الشعب الكُردي الذي سكنه وجسّد فيها وجوده منذ القدم".

ولهذه المنطقة خصوصية واضحة دون غيرها من المناطق الكُرديّة في سوريا، كونها تشكل المنطقة الجبلية الوحيدة التي يعيش فيها كُرد سوريا بكثافة [4].

وتم تشكيل قضاء كُرد داغ من قبل الفرنسيين حينما أصدرت السلطات الفرنسية القرار ذي الرقم (33) في أيلول عام 1922 والذي كان قد أوصى بالدرجة الأساس بتشكيل دولة حلب. وبناءً على القرار المذكور تم استحداث قضاء كُرد داغ وألحقت به أربع نواحٍ (راجو، وبلبل، وحمام، وفاطمة) [5]. وبهذه الحدود تكون مساحة عفرين 2100 كم^2،[1] وبذلك

---

(1) ب. ليرخ، **دراسات حول الكُرد واسلافهم الخالدين الشماليين**، ترجمة: د. عبدي حاجي، منشورات مكتبة خاني، حلب، 1992، ص 71.

(2) **الأكراد في سورية، من كتاب الكُرد وكُردستان**، مرجع سابق ذكره، ص 40.

(3) كُرد داغ تسمية معتمدة في العهدين العثماني والفرنسي.

(4) عصمت شريف وانلي، **المسألة الكُردية في سوريا**، ب. م، 1968، ص 5.

(5) جميل كنة البحري، **نظرة عن المظالم الفرنسية بالجزيرة والفرات**، مرجع سابق ذكره ، ص 5.

تشكل مساحة منطقة عفرين نسبة 1.13% من مساحة سوريا، وجميع ساكنيها من الكُرد ولها 360 قرية [2].

3- مناطق أخرى في محافظة حلب:

حيث تعتبر مناطق جرابلس واعزاز والباب تاريخياً كُردية، حيث يسكن في هذه المناطق ما يقارب نصف مليون كُردي، كما توجد شمال منطقة منبج 27 قرية كُردية أهمها قباسين، وفي منطقة السفيرة شرق حلب هناك عدة مراكز بشرية كُردية أهمها بلدة تل عران، وقرية تل حاصل القريبة من جبل الاحص. وفي ناحية تل رفعت من منطقة أعزاز هناك العديد من القرى الكُرديّة.

4- مناطق تابعة لمحافظة اللاذقية:

1- منطقة جبل الأكراد:

تتصل منطقة جبل الأكراد المأهولة بالكُرد مع منطقة عفرين من خلال جبل الزاوية باللاذقية، وهي تقع في منطقة الغاب القريبة من الساحل السوري، ويقدر عدد القرى الكُرديّة هناك بحوالي ثمانين قرية ومزرعة [3]. ومنطقة جبل الأكراد بالأصل جزء لا يتجزأ من جغرافية إقليم كردستان سوريا ولا يوجد فاصل جغرافي بينه وبين منطقة عفرين سوى بعض الجيوب العربية والتركمانية، لا خلاف حول هويتها الكُردية وتتعرض اليوم لعملية تدمير وتطهير عرقي منظم من قبل النظام السوري ويرضى عنه كذلك الحكومة التركية، وقد أخطأت الحركة السياسية الكُردية خطأ استراتيجي كبير عندما أهملت هذه المنطقة الكُردية.

---

(1) مروان بركات، **عفرين عبر العصور**، ط 1، حلب، سوريا، دار عبد المنعم، ناشرون، 2008، ص 21- 24.

(2) **الأكراد في سورية، من كتاب الكُرد وكُردستان**، مرجع سابق ذكره، ص 41.

(3) أحمد وصفي زكريا، **جولة أثرية في بعض البلاد الشامية**، المطبعة الحديثة، دمشق، 1934، ص 58.

3- يتم استفتاء السكان في المناطق غير المتفق على كُرديّتها بعد إزالة آثار التهجير القسري والحزام العربي منها وفي مدة أقصاها السنة بعد صدور هذا الدستور.

4- الاعتراف بالشعب الكُردي كثاني قومية في سوريا وهو يعيش على أرضه التاريخية.

5- للكُرد الحق في الحفاظ على هويتهم وتطوير لغتهم وثقافتهم.

6- اللغة الأم للكُرد في سوريا هي اللغة الكُرديّة.

7- لغة التربية والتعليم للكُرد في سوريا هي اللغة الكُرديّة والعربية.

8- إعادة الجنسية السورية لجميع الكُرد المحرومين منها مع احترام حقوقهم المدنية والسياسية كافة وتعويضهم تعويضاً عادلاً.

كما يتم توزيع اختصاصات وصلاحيات السلطة المركزية وسلطة الإقليم الكُردي في كُردستان سوريا والعلاقات فيما بينهما في الدستور الاتحادي. كما يتم تنظيم تمثيل الكُرد في البرلمان الاتحادي والسلطة التنفيذية والقضائية الاتحاديتين وفق لنسبتهم السكانية في سوريا. وتخصص لإقليم كُردستان سوريا حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً تكفي الإقليم للقيام بمهامه وأعبائه مع الأخذ بعين الاعتبار موارده وحاجاته ونسبة السكان فيه. وتقوم حكومة الإقليم بالمحافظة على الأمن في الإقليم عن طريق الشرطة وأجهزة الأمن الإقليمية ولها

طلب المعونة من الحكومة الاتحادية وذلك حسب الحاجة وبناء على طلب رسمي. ومن المسائل التي تكون عادة من الاختصاصات الاتحادية:

(الشؤون الخارجية، ومسائل الجيش والدفاع والحدود، وحسن الجوار مع الدول المحاذية ودعم السلم، والمسائل المتعلقة بالعملة، والمسائل المتعلقة بالجنسية، وحركة الطيران، ووضع الميزانية الاتحادية والعمل على تحسين الوضع الاقتصادي).

أما المسائل التي تكون عادة من اختصاصات الأقاليم فهي: (انتخاب البرلمان الإقليمي وتشكيل الحكومة وتنظيم القضاء في الإقليم، وتطبيق القوانين وتنفيذ الأحكام القضائية الاتحادية، وتنظيم الأحزاب والجمعيات، والتربية والتعليم والتعليم العالي، والأمن الداخلي، ورعاية الثقافة، والمسائل المرتبطة بالعائلة، والمسائل الدينية، ووضع الميزانية في الإقليم وأدرتها، ورعاية الثروات الباطنية واستثمارها، والمحافظة على الآثار).

ومن المسائل التي تكون مشتركة بين الإتحاد والولايات: (البحث العلمي، والقضاء على البطالة، ورعاية الآثار والبحث عنها، ومد ورعاية الطرق، والبريد والمواصلات، وتشجيع السياحة، ومكافحة الجريمة والتهريب).

وهنا لا بد من التطرق إلى مصير الكُرد خارج الاقليم الفيدرالي إذ ينبغي أن يتمتع هؤلاء بحقوق المواطنة الكاملة ويشاركوا في إدارة البلاد دون أي تمييز وأن يحظوا بحقوقهم الثقافية والاجتماعية والسياسية.

ومن ايجابيات هذا النظام الفيدرالي على الشعب الكُردي نذكر ما يلي:

1- إنَّ المجتمع الكُردي من ديريك حتى عفرين ومنطقة جبل الأكراد في الساحل السوري مروراً بالحسكة والرقة وكوباني يصبح كتلة موحدة دون فواصل ونتوءات وطرق ملتوية وبالتالي سوف يشكل حجماً مقبولاً ومؤثراً من كتلة شعب الإقليم بعربه وكلدو آشورييه.

2- إنَّ العرب الذي يعيشون في إقليم كُردستان سوريا لهم علاقات اقتصادية وزراعية وتجارية وصداقة مع الكُرد إضافة إلى وجود نوع من علاقات المصاهرة والشراكة والاحتكاك اليومي، لذلك فهم أقل الفئات العربية تشنجاً من الكُرد بعكس الذين يعيشون على بعد مئات الكيلومترات عنهم ولا يعرفون عن الكُرد شيئاً سوى ما يلقن لهم من أفكار وأغلبها عنصرية، لذلك ليس غريباً أن يكون أكثر الشخصيات السلطوية التي مارست السياسة العنصرية والقمع بحق الكُرد من خارج المحافظة كمحمد طلب هلال، وسعيد السيد، وإسماعيل عقلة...الخ. وفي المقابل تجد إنَّ بعض المسؤولين العرب في الإقليم الكُردي أقل حدة من الآخرين في التعامل مع الكُرد، وهذا يعود بالفضل إلى هذا الاندماج المجتمعي الطبيعي والاحتكاك اليومي بين الشعبين رغم مرور نصف قرن من ممارسة الفلسفة العنصرية من قبل الأنظمة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المركز الكُردي للدراسات والاستشارات القانونية- ياسا قد قام بإجراء استطلاع للرأي بين الكُرد السوريين وذلك في أواخر عام

2012 للتعرف على إرادة الشعب الكُردي في سوريا وتطلعاتهم المستقبلية. وكانت النتائج كما يلي:

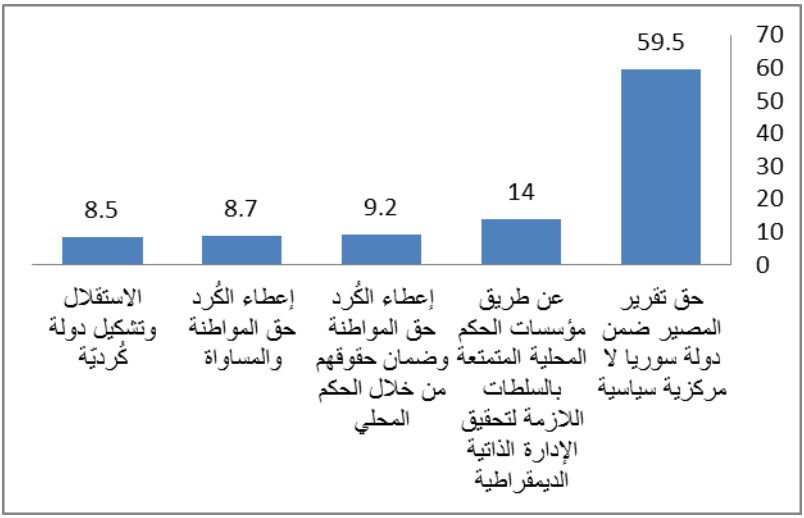

فبينما نرى تدني نسبة هؤلاء الذين يطالبون بإعطاء الكُرد في سوريا حق المواطنة مع المساواة مع غيرهم من السوريين إلى 8.7%، نرى النسبة لم ترتفع فوق 8.5% بالنسبة إلى هؤلاء الذين يطالبون بالاستقلال وتشكيل دولة كُرديّة. ومن الممكن أن يعود السبب في عدم المطالبة بالاستقلال إلى عدم واقعية هذا المطلب وعدم استطاعة الكُرد على تحقيقه أو رغبة الكُرد على حل القضية الكُرديَّة ضمن الحدود السورية وبالتعاون مع المكونات السورية الأخرى. أما تدني نسبة المصوتين لحل إعطاء الكُرد في سوريا حق المواطنة

مع المساواة فيعود بشكل واضح إلى عدم توافق هذا الحل مع التطلعات القومية للشعب الكُردي في سوريا واقتصار هذا الحل على الحقوق الفردية وعدم تضمنه للحقوق الجماعية وبذلك إنكار الحقوق القومية للكُرد في سوريا. وترتفع النسبة إلى 9.2% لدى خيار إعطاء الكرد حقوق المواطنة وضمان حقوقهم من خلال حكم محلي. أما خيار حل القضية الكُردية عن طريق منح مؤسسات الحكم المحلية المتمتعة بالسلطات اللازمة لتحقيق الإدارة الذاتية فلم تتعدى نسبة المصوتين 14% ومن المرجح أن يعود انخفاض نسبة المصوتين إلى الحكم المحلي والإدارة الذاتية إلى مسألة افتقار كلاهما إلى سلطة التشريع وتبعيتهما المباشرة إلى السلطة المركزية وهذا ما لا يتوافق مع تطلعات الكُرد في سوريا. ويعكس خيار حل القضية الكُرديّة في سوريا على أساس حق تقرير المصير ضمن دولة سوريا لامركزية سياسية تطلعات الشعب الكُردي في سوريا وإرادته بوضوح حيث بلغت نسبة المصوتين على هذا الخيار 59.5% وهذا يتصدر جميع الخيارات الأخرى بفارق كبير.

ونبرز فيما يلي ثلاث تجارب فيدرالية:

1- الفيدرالية اليمنية:

تم الاتفاق في اليمن بعد نجاح ثورتها بتحويل اليمن إلى دولة فيدرالية، وقد حسمت لجنة تحديد الأقاليم في اليمن بتقسيمها على ستة أقاليم واعتبار صنعاء عاصمة الدولة الاتحادية وعدن تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية ونصّ

قرار اللجنة الذي يُعد نهائياً، على تقسيم البلاد إلى ستة أقاليم، أربعة في الشمال وإثنان في الجنوب، محدداً إسم كل إقليم وعاصمته.

حيثُ يضم الإقليم الأول محافظات المهرة وحضرموت وشبوة وسقطرى ويسمى إقليم حضرموت وعاصمته المكلا، ويتشكل الثاني من محافظات الجوف ومأرب والبيضاء ويسمى إقليم سبأ وعاصمته مأرب، ويتألف الثالث من محافظات عدن وأبين ولحج والضالع ويسمى إقليم عدن وعاصمته عدن، ويضم الإقليم الرابع محافظتي تعز وأب ويسمى الجند وعاصمته تعز، ويتكون الخامس من محافظات صعدة وصنعاء وعمران ذمار ويسمى إقليم آزال وعاصمته صنعاء، ويتكون الإقليم السادس من محافظات الحديدة وريمة والمحويت وحجة ويسمى إقليم تهامة وعاصمته الحديدة.

واعتمد قرار اللجنة تسمية «الولاية» بدلاً من «المحافظة». وذكرت اللجنة في مقدمته أنَّها (استضافت عدداً من الخبراء المحليين في جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية عدة ذات علاقة بتكوين الأقاليم الاتحادية وفق أسس التكامل والاستقرار الاقتصادي)، وأنَّه تم عرض تجارب عدد كبير من دول العالم الاتحادية وأبرز نقاط القوة والضعف والدروس المستفادة منها في مجال توزيع عائدات الثروة والسلطة. وقالت اللجنة إنَّها اعتمدت في تقسيم الأقاليم على معايير القدرة الاقتصادية، وإمكانية تحقيق كل إقليم للاستقرار

الاقتصادي، والترابط الجغرافي كما اعتمدت على المبادئ التي أقرها مؤتمر الحوار حول المواطنة المتساوية لكل اليمنيين في إطار الأقاليم.

وتضمن قرارها أن تكون أمانة العاصمة صنعاء «مدينة اتحادية غير خاضعة لسلطة أي إقليم ويتم وضع ترتيبات خاصة بها في الدستور لضمان حياديتها واستقلاليتها» وأن تكون عدن في الجنوب «مدينة إدارية واقتصادية ذات وضع خاص في إطار إقليم عدن وتتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية مستقلة تحدد في الدستور الاتحادي»

وتضمن القرار في أحكامه العامة أن تُشكل الحدود الحالية للمحافظات «الولايات» المنضوية في كل إقليم إجمالي حدود الإقليم، على أن يتضمن قانون الأقاليم المرتقب إمكانية مراجعة الحدود الداخلية الحالية المكونة لكل إقليم وتوزيعه الإداري وفقاً لضوابط محددة بعد دورة انتخابية أو أكثر ويُنظم بقانون تصدره السلطة التشريعية لكل إقليم.

كما نص القرار على أنَّه يجب أن يحدد قانون الأقاليم الاتحادي المرتقب أن حدود الأقاليم يمكن مراجعتها بعد دورة انتخابية أو أكثر وينظم ذلك بقانون اتحادي، كما نص على ضمان تطبيق مبدأ التدوير في هيئة رئاسة المجلس التشريعي، وضمان التمثيل العادل لكل ولاية في البرلمان الاتحادي وعدم سيطرة ولاية بعينها على التشكيل الحكومي في الإقليم.

2- الفيدرالية الإماراتية: [1]

ظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971، عندما حصلت على استقلالها من بريطانيا، وتكونت كدولة اتحادية من ست إمارات في البداية، هي: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة، ثم لحقت بها إمارة رأس الخيمة لتصبح دولة الإمارات دولة اتحادية مكونة من سبع إمارات.

ولقد ساعدت مجموعة من العوامل على إقامة الفيدرالية في دولة الإمارات، أبرزها: تعدد الإمارات التي كانت تسمى في السابق الإمارات المتصالحة، ووجود تهديد خارجي برز بشكل خاص بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة، وأخيراً قلة الإمكانات البشرية والطبيعية لكل إمارة.

ولم تكن عملية السير نحو الاندماج الفيدرالي في الإمارات بالعملية السلسة على الإطلاق، وإنما سارت عملية الاندماج الفيدرالي وتطبيق مبادئ الفيدرالية في الممارسة الإماراتية بعدة خطوات؛ نذكر منها:

1- التدخل العسكري الاتحادي في أثناء المحاولة الانقلابية التي تمت في إمارة الشارقة في يناير 1972، وإعادة الاستقرار إلى الإمارة. وفي العام نفسه كان للمشاركة الاتحادية دور مهم في وضع حد لنزاع عسكري حدودي بين إمارتي الشارقة والفجيرة، وإعادة الاستقرار، وأكدت قدرة الدولة الاتحادية على فرض سلطتها على المحليات، وتعزيز دور الفيدرالية في دولة الإمارات.

---

(1) محمد بن هويدان، **الفيدرالية في الإمارات (النظرية، والواقع، والمستقبل)**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص29- 33.

2- تخلي إمارة أبوظبي عن استقلالها الحكومي والإداري في ديسمبر 1973 وانخراطها في العمل الفيدرالي من خلال إلغاء وزاراتها القائمة وتغييرها إلى دوائر محلية. كما أن إمارة أبو ظبي اتخذت في عام 1975 إجراءين مهمين ساعدا على تعزيز العمل الاندماجي الفيدرالي: الأول هو إلغاء العمل بعلم الإمارة واستبدال علم دولة الإمارات العربية المتحدة به، والثاني هو قرار أبوظبي تخصيص نسبة 50% من إيراداتها العامة لدعم الميزانية السنوية للاتحاد، وتوفير الإمكانات المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية.

3- إنشاء مجلس نقد الإمارات في أيار 1972، وإصدار عملة موحدة للاتحاد هي الدرهم الإماراتي، لتحل محل العملات التي كانت متداولة في الإمارات قبل ذلك، كالدينار البحريني والريال السعودي والريال القطري. ولقد أُنيط عمل مجلس النقد بالمصرف المركزي الذي أُنشئ عام 1980 كسلطة نقدية بديلة.

4- بدء المشروعات الخدمية الاتحادية في المجالات المختلفة؛ كالصحة، والتعليم، والإسكان، والمواصلات، وحصولها على نصيب الأسد في الميزانيات الاتحادية المتعاقبة منذ فترة السبعينيات. ولقد تم الاتفاق بين الإمارات الأعضاء في عام 1976 على تخصيص 50% من موارد كل إمارة السنوية من إنتاج النفط ليذهب إلى المساهمة في الميزانية الاتحادية. وبما أن إمارة أبو ظبي تمثل الثقل الأساسي في إنتاج النفط في الدولة، فإن ذلك ألقى العبء الأكبر على إمارة أبو ظبي.

5- اتخاذ قرار توحيد القوات المسلحة تحت علم واحد وقيادة واحدة في أيار 1976 وتم في عام 1978 إعادة تنظيم القوات المسلحة من جديد من خلال دمج القوات البرية والجوية والبحرية دمجاً كاملاً، وإلغاء قيادات المناطق

العسكرية وتحويلها إلى ألوية تتبع قيادة مشتركة. وفي فترة التسعينيات تم تحقيق الاندماج الكامل للقوات المسلحة.

6- التوصل منذ عام 1979 إلى صيغة تولي حاكم دبي رئاسة الوزراء إلى جانب منصبه كنائب لرئيس الاتحاد، وقد جعل ذلك إمارة دبي أكثر انخراطاً في العمل الاتحادي وفي السعي نحو تطوير الخدمات الاتحادية.

7- تحويل مسؤولية المتابعة والإشراف على الاتفاقيات التي كانت تعقدها إمارات الدولة الاتحادية مع الدول الأخرى المجاورة إلى الحكومة الاتحادية وفقاً لقرار صادر من المجلس الأعلى للاتحاد في 11 أيار 1992؛ وتشكيل لجنة دائمة للحدود لتتولى مهمة القيام بالاتصالات والمفاوضات بكل ما يتعلق بحدود الدولة البرية والبحرية مع الدول المجاورة.

8- تحويل الدستور الإماراتي من شكله المؤقت إلى دستور دائم وتحديد إمارة أبوظبي على أنها العاصمة الدائمة للاتحاد في أيار 1996.

تكشف متابعة مسيرة التجربة الفيدرالية في الإمارات عن مجموعة من التوجهات الفكرية الأساسية التي برزت على الساحة الوطنية، وهي: أولاً، التوجه المركزي الذي يؤمن بفكرة تقوية المركز الفيدرالي على حساب المحليات، مع إعطاء الرئيس صلاحيات أكبر مما منحه الدستور الإماراتي الحالي. وثانياً، التوجه المحلي الذي يرى ضرورة تعزيز السلطات الممنوحة للمحليات وتقويتها مقابل السلطات الاتحادية. وثالثاً، التوجه الوسط الذي يحاول الموازنة بين التوجهين السابقين، وأخيراً، التوجه المحافظ الذي يرى أنَّ التوافق الذي تم بين الحكام وأسس الدولة الاتحادية الإماراتية في بداية السبعينيات لابد أن يبقى كما هو من دون تغييرات جوهرية. وبصرف النظر

عن التغير في مواقف أصحاب هذه التيارات أو تغير قوتها النسبية فجميعها ضمن الإطار الفيدرالي ولا تهدده.

وبالنسبة للسلطات الفيدرالية في الإمارات فتتمتع دولة الإمارات بوجود سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية على المستوى الاتحادي، لكن مبدأ الفصل بين هذه السلطات مفقود، ولا يشير إليه دستور الدولة، ولا يدعو إلى ضرورة الالتزام به. وأبرز السلطات الاتحادية هي المجلس الأعلى للاتحاد، ورئيس الاتحاد ونائبه، ومجلس الوزراء، والمجلس الوزاري للخدمات، والهيئات والمؤسسات الاتحادية العامة. ويمارس رئيس الاتحاد صلاحيات تنفيذية، وصلاحيات تشريعية بالمشاركة مع المجلس الأعلى للاتحاد. أما السلطة القضائية الاتحادية فهي مستقلة حسب نص الدستور الإماراتي. وهي تتكون من المحكمة الاتحادية العليا، والمحاكم الاتحادية الابتدائية، ومحاكم الاستئناف.

وعلى المستوى المحلي توجد لكل إمارة سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، ولكن تلك السلطات لا تتمتع بوجود فصل بينهما، وبخاصة السلطتان التنفيذية والتشريعية، حيث إن الحاكم في كل إمارة هو صاحب القوة التشريعية والتنفيذية في إمارته. وكل إمارة لها الحرية في التنظيم الذاتي لسلطاتها. فالحاكم يمارس سلطته التشريعية والتنفيذية من خلال وجود دوائر حكومية تساعده على أداء تلك المهمات، فيما يوجد أيضاً في كل إمارة قضاء محلي ينظر في القضايا التي لا يختص بها القضاء الاتحادي. ففي كل إمارة هناك محاكم شرعية، ومحاكم مدنية للشؤون التي لا تنظمها أحكام الشريعة الإسلامية، كتعاملات البنوك والتأمين.

والمجلس الوطني الاتحادي هو أحد أجهزة الحكومة الاتحادية. إلا أنَّه لا يعتبر مجلساً تشريعياً أو رقابياً، وإنَّما هو جهة استشارية.

ويتكون المجلس الوطني الاتحادي من أربعين عضواً موزعين بأسلوب الحصص لكل إمارة من إمارات الاتحاد، وهي حصص ثابتة لم تتغير منذ نشأة الدولة الاتحادية. فلكل من إمارتي أبو ظبي ودبي ثمانية أعضاء لكل إمارة، ولكل من الشارقة ورأس الخيمة ستة أعضاء لكل إمارة، في حين خُصص لكل من عجمان وأم القيوين والفجيرة أربعة أعضاء لكل إمارة. وكانت مدة عضوية المجلس سنتين قابلة للتجديد من دون تحديد عدد مرات التجديد. لكن هذه المدة أصبحت 4 سنوات قابلة للتجديد، بناء على تعديلات أجريت في اجتماع المجلس الأعلى في 2 ديسمبر 2008.

3- الفيدرالية الألمانية:

ألمانيا هي جمهورية اتحادية ديموقراطية، وعضو في الاتحاد الأوروبي اسمها الكامل: جمهورية ألمانيا الاتحادية، وتتألف من 16 ولاية والتي يشار إليها كالدول. لكل ولاية دستورها الخاص الدولة وتتمتع بحكم شبه ذاتي فيما يتعلق تنظيمها الداخلي. بسبب الاختلافات في حجم السكان وتقسيم هذه الدول تختلف، وخاصة بين الدول المدينة (دول المدن) والدول التي تتمتع بحجم أكبر الأراضي (بلدان منطقة). لأغراض إدارية إقليمية خمس ولايات، وهي ولاية بادن فورتمبيرغ، بافاريا، هسن، شمال الراين وستفاليا وساكسونيا، تتكون من مجموع الدوائر الحكومية 22 (المقاطعات). اعتباراً من عام 2009 وتنقسم ألمانيا إلى 403 مناطق (المقاطعات) على مستوى البلديات، وهذه تتكون من 301 و 102 المناطق الريفية المناطق الحضرية.

ويوجد في ألمانيا أربع أقليات وطنية، وهي الأقلية الدنماركية، وجماعة الفريز، وجماعة السينتي والروما (الغجر)، والشعب الصربي. وبناءً على (اتفاقية المجلس الأوربي لحماية الأقليات الوطنية) المصادق عليه عام 1997، تحظى لغات هذه الأقليات بالدعم الأوربي. ويقيم الدنمركيون ممن يحملون الجنسية الألمانية في منطقة (شليز فيغ) وهي منطقة خسرتها الدنمارك عام 1864. ويقيم الفريزيون في المنطقة الساحلية شمالاً حيث يتوزعون بين ألمانيا وهولندا. وكانوا قد هاجروا إلى شمال فريزيا في القرن السابع الميلادي. ولكل من هذه الأقليات الوطنية الأربع حياتها الثقافية ومؤسساتها الخاصة بها، والتي تتلقى دعماً مادياً من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات [1].

النظام الفيدرالي الألماني يقوم على مبدأ الاستقلال والمشاركة، إلا أنَّ النظام الفيدرالي يختلف تطبيقه من دولة إلى أخرى، فقد يكون في بعض النظم مبدأ الاستقلال العنصر الأهم في تحديد النظام الفيدرالي مما يؤدي إلى إضعاف السلطة المركزية الفيدرالية، وطوراً ترتكز المشاركة على تنسيق العلاقات بين الدولة المركزية والدول الأعضاء، وقد يقيم هذا التنسيق المساواة بين الدولة المركزية والدول الأطراف أو يميل لصالح الدولة المركزية وتقوية صلاحياتها على حساب الدول الأعضاء.

---

(1) كُرد زانا، **الأقلية الكُرديّة في سوريا وطبيعتها الإثنية وحقها في تقرير المصير**، مرجع سابق ذكرهُ، ص 97.

أما فيما يتعلق بألمانيا فقد نصت المادة 20 من القانون الأساسي الألماني على "أنَّ جمهورية ألمانيا الإتحادية (الفيدرالية) دولة ديمقراطية وإجتماعية". هذا يعني أنَّ هذه المادة تضمن مبدأ المشاركة في إدارة سلطات الدولة، وحق كل إقليم من أقاليم الإتحاد المشاركة في القضايا التشريعية على أسس ديمقراطية وإجتماعية بالشكل الذي يوفر الأمن والأمان لكل الالمان. ومن ثم فأنَّ هذه المادة تمنع أي تعديل في الدستور يرمي إلى الضرر بمبدأ المشاركة والاستقلال للولايات الألمانية في إدارة الدولة فالولايات الألمانية وفقاً للدستور الألماني دول ذات سيادة، وتبرز هذه السيادة من خلال الصلاحيات التي يمنحها الدستور. فالمادة 30 من الدستور تنص على استقلال الولايات وعلى توزيع الصلاحيات بينها وبين الدولة المركزية. وقد جعلت من اختصاص الولايات اساساً لهذا التوزيع. فالدول الأعضاء تتمتع بكامل الصلاحية الإدارية وباستقلال تام في الأمور المالية. أما في التشريع فأنَّ هناك مجالاً تشريعياً خاصاً للدولة المركزية لا تستطيع الولايات الدخول فيه إلا إذا خولتهم السلطة المركزية ذلك. ويدخل في هذا الإطار التشريعات الخاصة بالشؤون الخارجية، الجنسية وحرية التنقل داخل وخارج الاتحاد وعدد من الشؤون الاقتصادية كالنقل والجمارك والضرائب والسكك الحديدية والريد والملكية الصناعية.

إما فيما يتعلق بتنفيذ القوانين الفيدرالية، فالمبدأ هو أنَّ تنفيذ القوانين يعود للولايات ما لم يقرر الدستور عكس ذلك، لكن الدستور يمنح الحكومة الفيدرالية سلطات تنفيذية على الصعيد الإداري. فالحكومة الفيدرالية تمتلك السلطة التنظيمية. وتأخذ قراراتها بشكل أوامر إدارية عامة. كما أنَّ الحكومة تتمتع بسلطة الرقابة على تنفيذ القوانين الفيدرالية، ومع هذه الصلاحيات فأنَّ الدولة

المركزية حريصة على احترام استقلالية الدول الأعضاء ولا تحاول التجاوز عليها، فهي لا تلجأ إلى سياسة اصدار أوامر ملزمة لحكومات الدول الأعضاء. بل تسعى لإعتماد أسلوب المفاوضات والتنسيق معها، ويبرز هذا التعاون من خلال الدور الذي تقوم به الولايات في المشاركة في ممارسة السلطة التنفيذية على صعيد الدولة الفيدرالية، وذلك من خلال المشاركة في مجلس النواب الاتحادي (البوندستاغ)، ومجلس الاتحاد الأعلى (البوندسرات)، فهي من خلال أعضائها في الأول تمارس وظيفة رقابية وإشرافية على أعمال الحكومة، كما أنَّه عن طريق هذا المجلس يستطيع نواب الولايات الاستجواب والتحقيق المباشر مع المستشار وأعضاء مجلس الوزراء عن سير العملية السياسية في البلاد [1].

(1) اثمار كاظم الربيعي، **الفيدرالية الألمانية والمشروع الفيدرالي المقترح في العراق (دراسة مقارنة)**، مجلة دراسات دولية، العدد 40، جامعة بغداد، د. ت، ص 137– 139.

- الخاتمة:

الشعب الكُردي في سوريا شعب أصيل، يعيش على أرضه التاريخية ويشكل جزءاً أساسياً من النسيج المجتمعي والوطني والتاريخي لسوريا، وهذا يتطلب الإقرار الدستوري بوجوده كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري وهو ثاني أكبر قومية فيه، ولا بد من إيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه.

والقضية الكُرديّة في سوريا، تستلزم صياغة حل عادل لها ومرضي لجميع الأطراف. ولعل أهم نقاط التعقيد في هذه القضية هي أنَّ المنطقة الكُردية كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية قبل تقسيمها بين بريطانيا وفرنسا في بدايات القرن العشرين، وتسكنها جماعات قومية ودينية متعددة، بصرف النظر عن الأعداد والنسب، وهو ما تسبب لاحقاً في نشوء نزاع جدلي بين القوميات المتعايشة حول الأحقية التاريخية بها. وما تسبب في تعقيد القضية الكُرديّة أكثر هو أنَّ السلطات المتعاقبة في سوريا، ولا سيما في عهد حزب البعث، شجعت على هجرة القبائل العربية إلى منطقة الجزيرة.

ففي ظل الشروط والظروف الجديدة المحيطة بالقضية الكُرديّة في سوريا في الوقت الراهن، منها ما هو قديم وأخرى حديثة العهد، نرى أنَّ حل القضية الكُرديّة في سوريا محصور بين الرؤيتين اللتين ذكرناهما سابقاً في إطار الدولة السورية.

القضية الكُرديّة في سوريا هي قضية وطنية بامتياز، ما يستوجب على الوطنيين السوريين عرباً وكُرداً وغيرهم، العمل على إيجاد حل عادل للقضية الكُرديّة وإلغاء القوانين الاستثنائية، وصوغ المناهج التعليميّة بحيث تشتمل على التعريف بالتنوّع الثقافي واللغوي لأبناء سوريا، وتمكين المجتمعات المحلية من إدارة نفسها وفق النظام الفيدرالي.

إنَّ أمام السوريين خيارين سياسيين لمستقبل بلادهم، فأما خيار العسكرة والتناحر والتقاتل لنيل الحقوق بقوة السلاح وإما خيار التعددية والفيدرالية الذي يأخذ فيه كل ذي حقه في دولة اتحادية تصان فيه حقوق جميع القوميات والطوائف والمذاهب.

لا بديل عن النظام الفيدرالي لإنقاذ سوريا من المستنقع الذي جرفته إليه السلطة الحالية، وهي حقيقة يجب أن يواجهها الشعب بكل مصداقية، وإلا فالأروقة القادمة ستكون أظلم، والصراع الاثني والمذهبي سيبقى مستمراً، وستؤدي إلى حرب أهلية واضحة معالمها الآن، فالكُرد سيناضلون كالعهود الماضية وبشكل أوسع للحصول على حقوقهم القومية، والتي سوف لن يتنازلوا عنها، حتى ولو أدت بهم إلى عهود أخرى من الصراع، فكل الوثائق الوطنية التي تتلاعب بها تيارات المعارضة المتنوعة الأهواء والنزعات الثقافية سوف لن تكون ضمانة وطنية في وجود سلطة مركزية تملك القوة على إزالتها عند أو اختلاف سياسي. فالأقليات والمذاهب الأخرى، سوف لن تشعر بأمان بوجود سلطة مركزية، ربما يتسلط عليها تيار سياسي اسلامي سني راديكالي

"رغم هشاشتها في الواقع السياسي السوري" عندها عمليات التهميش والإهمال المتعمد قد يجرفهم إلى صراع سياسي مؤلم.

- ملحق الوثائق:

الوثيقة رقم (1)

بعض المستوطنات في محافظة الحسكة

المستوطنة	ضمن أراضي قرية	المساحات المغتصبة
المناذرة	كرديم–اله ره شي–أوتلجة – قترانيا جيري– قترانيا جوري	24750 دونم
الحرمون	تل خاتونكي –مزكفت –ملا عباس– خزيموك قبك – ميردهام	21600 دونم
القحطانية	تربسبية –دريجيكي –تل برهم –تل نصران محركان	16950 دونم
حلوة	حلوة – دوكر– محركان–حاصدة – روتان– زور آفا – كركي شامو– تل جهان– تل بشك – تل شعير– خويتلة جور	25200 دونم
التنورية	تنورية – خزنة صغيرة – خزنة كبيرة– بويرة–خريجكة – قره حسن – شورك – تل خرنوب – تل بريش – خربة خلي	30600 دونم
أم الفرسان	جمعاية – نعمتلي – ديو – دعدوشية – جركو – جوخا – شيخ عجيل – دبانة – جندية صغيرة – جندية كبيرة – تل بريش – رشوانية– تل عرنان شمالي– تل عرنان جنوبي– تليلية– أوزنجة– خربة فريسة	31000 دونم
هيمو	هيمو – تل فارس – نجموك – دمخية كبيرة – عنبارة – نقارة – هرم شرو – علي فرو	30600 دونم
الجابرية	خاص – كودح – قرنكوز – عين قرد – خانكي – قجلة – عين عمشة – عوينيك – طور الياس – عطيشان	20800 دونم
الثورة	في عقار قرية عنبارة واقتطعت أراضي القرى الكُردية –	6800 دونم

	تل شعير شيخان – خراب كورت	
الحاتمية	هرم شيخو – هرم رش – بليقية – جولدارا – علي فرو – توبز – بريفا – شريفلو	22400 دونم
أم الربيع	موزان – سيمتك فوقاني – بريفا – كليا – حاصدة فوقاني	12400 دونم
البهيرة	حمدون – معيريك – تل حبش – ماريت – قزمبوك – عوينيك – ديكي – قجلة – سوغان فوقاني	21800 دونم
تل تشرين	تليلون	27500 دونم
القنيطرة	شيخ منصور– ربيركفري– قرمانة –كربشكي	21500 دونم
القيروان	ملك	23500 دونم
ظهر العرب	عالية – توراتي – رحمانية – جوخا – خزنة	20500 دونم
الأسدية	مشيرفة – شفقت – توراتي	23750 دونم
رقة	مبارك	13570 دونم
تل الحضارة	تل حلف التاريخية	16800 دونم
تل الأرقم	قرية أنقرة	7160 دونم
المثنى	عزيزية	11700 دونم
المتنبي	قرية مقرنة	5980 دونم
أم عظام	قرية أم أنقر وبجوارها	7000 دونم
العنادية	في عقار قرية مختلة	18206 دونم
الراوية	في عقار قريتي صهريج شكيا والسلاجي	27000 دونم
الدهماء	في عقار قريتي دغيمة وآق زيارات	24900 دونم

– **المصدر:** برزان مجيدو، لجنة الإعلام في حزب يكيتي الكردي في سوريا/ حزيران 2003.

الوثيقة رقم (2)

تعريب أسماء القرى في المناطق الكُرديّة

اسم القرية القديم	اسم القرية المقرر	المخفر التابع له
اولجيان	المربيط	مخفر عامودا
دوكر	تليل	مخفر عامودا
اوزمار فوقاني وتحتاني	أم العنب	مخفر عامودا
بريفا	باردة	مخفر عامودا
بكمزلو	دبس	مخفر عامودا
ببو	صباح	مخفر عامودا
بطنى	بطين	مخفر حطين
بله زورانه تحتاني	تل البرد	مخفر حطين
بله زورانه فوقاني	تل المصيف	مخفر حطين
بئر بازن مرسينية	جب السوداء	مخفر حطين
تعلك يتبعها شاوليه وصالحيه	مرة	مخفر حطين
ترزي يتبعها حتلو	خياط الجنوبي	مخفر حطين
جرنك	الجرن	مخفر المركز
جامرلو	جوزة	مخفر حطين
جولدارة	شجرة	مخفر المركز
جطل ميلية	نقافة	مخفر المركز
جطل كابارة	وتر	مخفر المركز
جولي دقورية	جميلة	مخفر المركز
جولمة فوقاني	حقانية	مخفر المركز
جولمة تحتاني	خياط	مخفر المركز
جيلكى	الشهباء	مخفر حطين

جوخرش فوقاني، كركوشيتا	أم ردان	مخفر حطين
جولبستان فوقاني	بستان فوقاني	مخفر حطين
جولبستان تحتاني	بستان تحتاني	مخفر حطين
خانكى	دار	مخفر حطين
رنكو	الحمراء	مخفر حطين
زينار	تل الزنار	مخفر المركز
سميتك تحتاني	أبو الهول	مخفر المركز
سميتك فوقاني	البصرة	مخفر حطين
سنجق سعدون	راية غربي	مخفر المركز
سنجق خليل	راية خليل	مخفر المركز
سنجق الشيخ	راية قبلي	مخفر المركز
سلندر	قمصان	مخفر المركز
سلمان بك	سلمان	مخفر المركز
شدى	مشهد	مخفر حطين
شورك	ملاحة	مخفر المركز
شيخ كنى	شيخ	مخفر المركز
صوركا	الحصبة	مخفر المركز
صوغان تحتاني	أم البصل	مخفر المركز
صوغان فوقاني	أم البنت	مخفر المركز
طوبس	الحنية	مخفر حطين
علي فرو	الحلابة	مخفر حطين
عوينك	العوينية	مخفر المركز
علي كوران	قبر علي	مخفر المركز
غزاليك	غزالة	مخفر المركز
غلي تحتاني	فوارة	مخفر المركز
غلي فوقاني	قبق	مخفر المركز

فرجو	تفاحة	مخفر حطين
قرقوب تحتاني	أم الأسود	مخفر حطين
قرنكوز	الوعل	مخفر حطين
قرى	باردة	مخفر حطين
قره تبه	تل الأسود	مخفر المركز
قج كوتيان	حلوة	مخفر المركز
قزلاجق	سرداق	مخفر المركز
قوشانه	سندان	مخفر المركز
قجله	قليعه	مخفر المركز
قرمتلر	تل قرميد	مخفر حطين
قحفكه	فخار	مخفر المركز
قيران	قيروان	مخفر حطين
كردو	الكروان	مخفر حطين
كوتيان قديم	الجرباء	مخفر حطين
كوتيان الجديد	الحدباء	مخفر المركز
كر خالد	تل خالد	مخفر المركز
كومج	قدح	مخفر المركز
كرنكو	كعوب	مخفر المركز
كوليجه	وريدة	مخفر المركز
كوجكى فوقاني وتحتاني	جابرية	مخفر المركز
كبكة	طابات	مخفر المركز
كر ديوان	ديوان	مخفر حطين

الوثيقة رقم (3)

وثيقة تابعة لحزب البعث في سوريا تكشف النوايا السيئة لحكومة البعث تجاه كُرد

حزب البعث العربي الاشتراكي

القطر السوري- القيادة القطرية — امة عربية واحدة — ذات رسالة خالدة

فرع الحسكة

الرقم/٢٤٣٥/١ص

التاريخ: ٢٠٠٨/١١/٣

(تعميم) / يتلى على امناء الفرق العاملة والشعبة الامنية فقط

الرفاق امناء الشعب في المحافظة

تحية عربية:

تنفيذا لقرارات القيادتين القطرية والقومية بجلستها رقم /٣١/١٤٣ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١ وبعد مناقشة مطولة على ما تجري في العراق من مؤمرات بين قوات الاحتلال وعملاؤها الكرد ومن يتفق معهم الرأي للتوقيع على الاتفاقية الامنية وتحمس الطرف الكردي ومن يز يدونهم من الكيانات السياسية الاخرى تحت ذريعة تخوفهم من اندلاع حرب اهلية بعد رحيل هذه القوات من المنطقة. وبعد ان اوضحت للعالم بان سياسة ادارة بوش تجاه سوريا فشلت وانها جعلت دمشق في وضع اقوى بعد ان اثبتت قدرتها على الاستيعا ب ومواجهة الضغوط التي مارستها واشنطن عليها طوال ثماني سنوات الماضية واخرها الاعتداء الامريكي على الاراضي السورية في البو كمال بفضل السياسة الحكيمة للرفيق القائد بشار الاسد. تلوح في الافق النوايا العدوانية الخبيثة للطرف الكردي المكبل تحت مظلة الموساد الاسرائيلي والاستخبارات الامريكية وما ان كادت الاحتجاجات ضدها تشمل عرب العراق شيعة وسنة ومراجع دينية والاهم من ذالك الرفض القطعي من قبل فصائل المقاومة العراقية الممثل الشرعي الوحيد للعراق وعروبته لان المقاومة تعي بان التوقيع على اتفاقية العار بين الطرفين هي عبارة عن صك اعتراف بانتداب قائم على صيغ استعمارية جديدة طويلة الامد ومع كل ذلك يسارع العميل والصعلوك مسعود البرزاني الذهاب الى اسياده في الولايات المتحدة الامريكية ويعرض على ادارة بوش وبكل وقاحة بترحيبه على اقامة قواعد عسكرية لقواتها على ارض شمال العراق ناسيا بان الشمال جزء لايتجزء من العراق ولا يحق له اتخاذ مثل هذا القرار المصيري لبلد عربي اصيل مثل العراق. لذالك قررت القيادة :

١- مضاعفة الجهود للنيل من الاكراد ضمن الاطر القانونية في جميع المجالات وتهميش البعثيين منهم بشكل خاص. والعمل على عدم تسرب هذه المعلومات.

٢-تقديم المساعدات اللازمة والاهتمام بالمعارضة العراقية والمقاومة المسلحة القادمين والمغادرين من والى العراق علما بانهم يحملون وثائق تثبت انتمائهم للمعارضة.

٣- يمنع عرض صورة لاي قائد سياسي او عسكري كردي في محلات التصوير او اماكن اخرى بقصد البيع او العرض وخاصة لقا دة الاكراد.

- يطلب اليكم عقد اجتماع طارئ للجنة الامنية لمناقشة التعميم وتكليف الامن السياسي بما جاء في البند الثالث مع التنفيذ والمتابعة.

والخلود لرسالتنا

امين فرع الحزب بالحسكة

الرفيق محمد السطام

حزب البعث العربي الاشتراكي — القطر السوري — اللجنة القطرية — فرع الحسكة

الوثيقة رقم (4)

وزارة الداخلية تلاحق 287 مواطناً من محافظة الحسكة يعيشون في الخارج بتهمة «ارتكاب جرائم بحق الدولة»

[نسخة]

استنادا لما جاء في اجتماع مكتب الأمن القومي بجلسته رقم 209 بتاريخ 26/10/2009

وكتاب مدير إدارة المخابرات العامة رقم 44/82208 بتاريخ 13/3/2010

نرفق ربطا جداول تضمن اسماء الفارين والمتوارين المطلوبين بجرائم تمس الدولة لمنع اي وثيقة للأشخاص المدرجة اسمائهم سواء بشكل مباشر أو عن طريق زوجهم أو وكلائهم أو عن طريق نظام المراسلات إلا بموافقة خطية مسبقة من الجهات الامنية المطلوبين اليها.

وزير الداخلية

الأسم	النسبة	الأب	الأم	مواليد	رقم ومحل القيد
ابراهيم	الدرويش	أحمد	وضحة	1980 الحسكة	سيمكور خ 268
ابراهيم	اسو	جبرائيل	نرمين	1959 قامشلي	غربي خ 300
ابراهيم	علي	جميل	فاطمة	1971 قامشلي	قدوربك خ 1066
ابراهيم	عمر	قاسم	غزالة	1972 مالكية	نجف خ 27
ابراهيم	ابراهيم	محمد	كوجري	1949 عامودا	طبربا خ 31
ابراهيم	الناصر	ناصر	امونة	1957 مالكية	مرج الأخضر خ 36
احمد	رشيد	ابراهيم	بديعة	1967 قحطانية	قحطانية خ 351
احمد	اسماعيل	عبد الحليم	خالصة	1945 عامودا	عامودا خ 989
احمد	عثمان	اسماعيل	حنيفة	1952 قامشلي	قدوربك خ 623
احمد	الحسيني	توفيق	فاطمة	1955 عامودا	تل حبش خ 20
احمد	شيخموس	شكري	نوره	1947 عامودا	بدر خ 1
احمد	ملا ابراهيم	عبد الاله	صافية	1981 عامودا	راية خليل خ 32
احمد	اسماعيل	عبد الحليم	خالصة	1945 عامودا	عامودا خ 289
احمد	العلي	محمد	حصة	1951 البعربية	مسعود صغير خ 2
احمد	طاهر	محمود	عدلة	1972 جوادية	الحسينية خ 8

ملاحظة: تتضمن الوثيقة أكثر من 287 اسماً ولكن تم الاكتفاء بما ورد.

المصدر: info@kurdwatch.org –

الوثيقة رقم (5)

وثيقة رسمية تثبت منع وزارة الداخلية السورية أحد المواطنين من امتلاك العقارات في سوريا

الجمهورية العربية السورية
وزارة الداخلية
الشؤون المدنية

" سري "
الموضوع: ========

الرقم: [redacted]
التاريخ: [redacted]

الى المديرية العامة للمصالح العقارية

نعيد اليكم المعاملة العقارية العائدة للسيد [redacted]

مع عدم الموافقة على اجراء التسجيل المطلوب .
يرجى الاطلاع واجراء المقتضى اصولا .

ر . ح / [redacted] /

الدكتور محمد حربه
وزير الداخلية
بالتفويض: اللواء محمود محمد علقم
معاون وزير الداخلية للشؤون المدنية

الرقم [redacted]
إلى مديرية المصالح العقارية في [redacted]
نعيد اليكم الصورة المبينة
مع عدم الموافقة على التسجيل للاطلاع والتقيد بمضمونه
دمشق في [redacted]
المدير العام للمصالح العقارية

عدم الموافقة [redacted]

http://christ.gotobg.net/~soparo/ar/images/stories/nisana2009/wesiqa49.jpg

الوثيقة رقم (6)

(الدعم الذي طلبه رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي السيّد صالح مسلم من رئيس إقليم كُردستان العراق السيّد مسعود البارزاني)

بە گشتی ژمارە و جۆری ئەو تەقەمەنی و چەکانەی کە لە ماوەی نێوان 2013/8/6 تا 2015/6/30 وەک هاوکاری بۆ کۆبانێ و هێزەکانی YPG نێردراون

ز	جۆری چەک	ژمارە
1.	فیشەکی کلاشینکۆف	1,706,320
2.	فیشەکی B.KC	1,520,000
3.	فیشەکی دۆشکە	133,000
4.	فیشەکی 57 ملم	1,000
5.	گرانەی RPG	1,610
6.	گرانەی هاون	1,410
7.	گرانەی توپی 122 ملم	150
8.	رومانەی دەستی	2,358
9.	گرانەی توپی دەبابە 100 ملم	100
10	گرانەی کاتیوشا	600
11	گرانەی SPG 9	250
12	ساروخی دژە تانک جۆری ساگەر	35
13	چەکی کلاشینکۆف	550
14	قەناس	7
15	قازیفەی RPG	5
16	رەشاشی B.KC	20

– المصادر والمراجع:

1- الكتب:

1) أحمد وصفي زكريا، **جولة أثرية في بعض البلاد الشامية**، المطبعة الحديثة، دمشق، 1934.

2) أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر (دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية)**، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.

3) آزاد أحمد علي، **الدور السياسي لعائلة إبراهيم باشا الملي في غرب كُردستان وشمال بلاد الشام**، ط 1، مركز آشتي للدراسات والبحوث، السليمانية– إقليم كُردستان العراق، 2010.

4) آزاد أحمد علي، **دور أكراد سوريا في المتغيرات السياسية والانتفاضة الراهنة**، الفصل التاسع، خلفيات الثورة، دراسات سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013.

5) اسكندر داوود، **الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر**، تقدمة: د. سامي الدهان، مطبعة الترقي، دمشق، 1959.

6) اوسمان صبري، **مذكرات الأستاذ اوصمان صبري (1905– 1993)**، ط1، ترجمة: هواري يزدي، دلاور زنكي، لبنان، بيروت، 2001 .

7) ب. ليرخ، **دراسات حول الكُرد واسلافهم الخالدين الشماليين**، ترجمة: د. عبدي حاجي، منشورات مكتبة خاني، حلب، 1992.

8) جميل كنة البحري، **نظرة عن المظالم الفرنسية بالجزيرة والفرات**، ج: 1، حلب، 1967.

9) سعاد أسعد جمعة وحسن ظاظا، **الحكومات السورية في القرن العشرين: من العام 1918 لعام 2000**، دار عكرمة، دمشق، 2008.

10) عبد اللطيف الحسيني، **كتاب عامودا**، سوريا، 2001.

11) عصمت شريف وانلي كندال ومصطفى نازدار، **(كردها) الأكراد**، تقديم: ماكسيم رودنسون، ترجمة إبراهيم يونسي، طهران، 1993.

12) علي صالح ميراني، **سياسة التمييز القومي وحملات التعريب الحكومية القائمة في كُردستان سوريا، دراسة تاريخية– سياسية**، مركز الدراسات الكُرديّة وحفظ الوثائق، جامعة دهوك، 2009.

13) فيلب ج كراين بروك وستيفان سبيرل، **كُردستان صراع لم يهدأ (نظرة شاملة معاصرة)**، ترجمة الآن مصطفى، من منشورات حزب يكيتي الكُردي في سوريا، 2005.

14) فيوليت داغر، **حقوق الإنسان والديمقراطية في سوريا**، ط1، منشورات اوراب واللجنة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية الأوربية، 2001.

15) مروان بركات، **عفرين عبر العصور**، ط 1، حلب، سوريا، دار عبد المنعم، ناشرون، 2008.

16) محمد بن هويدان، **الفيدرالية في الإمارات (النظرية، والواقع، والمستقبل)**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الإمارات العربية المتحدة، 2010.

17) محمد طلب هلال، **دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية**، منشورات مركز عامودا للثقافة الكُرديّة، (31)، 2003.

18) محمد ملا أحمد، **صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكُردي في سوريا**، ط 3، القسم الثاني، لبنان، بيروت، د. ت.

19) نور الدين زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي**، ترجمة: روني محمد دوملي، اربيل، 2001.

20) يوسف الحكيم، **سورية والانتداب الفرنسي**، دار النهار، بيروت، 1983.

2- الأطروحات:

1) محمد رشيد الراوي، **التطورات السياسية في سوريا 1958- 1963**، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق.

3- الأبحاث:

1) إيفان بختيار، **النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كُردستان سوريا**، سلسلة أبحاث مركز آشتي للدراسات والبحوث العدد (8)، مطبعة حمدي، السليمانية، إقليم كُردستان العراق، 2011.

2) إيفان بختيار وكُرد زانا، **الثورة السورية من الشمال (الكُردي) إلى الجنوب (العربي)**، سلسلة أبحاث، رقم 14، مركز آشتي للدراسات والبحوث، مؤسسة ياد للطباعة والنشر، السليمانية، كُردستان العراق، 2013.

3) برزان مجيدو، **الحزام العربي في الجزيرة- سوريا مقدمات تنفيذ نتائج**، من إصدارات لجنة الأعلام في حزب يكيتي الكردي في سوريا، 2003.

4) كُرد زانا، **الأقلية الكُرديّة في سوريا وطبيعتها الإثنية، وحقها في تقرير المصير**، ط 1، مطبعة حمدي، مركز آشتي للدراسات والبحوث، السليمانية، كُردستان العراق، 2014.

5) كُرد زانا، **دور كُرد سوريا في إدارة الأزمات (إدارة الأزمة السورية)**، بحث قيد النشر بمركز آشتي للدراسات والبحوث، السليمانية، كُردستان العراق، 2014.

6) كُرد زانا، **واقع الزراعة في محافظة الحسكة بسوريا**، سلسلة أبحاث، رقم 9، ط 1 مركز آشتي للدراسات والبحوث، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، كُردستان العراق، 2011.

7) عبد الله محمد علي العلياوي، **جذور المشكلة الكُردية**، جامعة صلاح الدين، أربيل، د.ت.

8) مجموعة من الباحثين في جمعية الاقتصاديين الكُرد- سوريا، **الفيدرالية المالية (مفاهيم ونماذج)**، جمعية الاقتصاديين الكُرد- سوريا وبالتعاون مع مركز آشتي للدراسات والبحوث، السليمانية، إقليم كردستان العراق، ط1، 2013.

4- المجلات:

1) اثمار كاظم الربيعي، **الفيدرالية الألمانية والمشروع الفيدرالي المقترح في العراق (دراسة مقارنة)**، مجلة دراسات دولية، العدد 40، جامعة بغداد، د. ت.

2) بافي رامان، **تأملات حول واقع العملية التربوية والتعليمية**، مجلة قضايا وحوارات، العدد الخامس، صيف، 1999.

3) بيير روندو، **أكراد سوريا**، ترجمة بافي الآن، مجلة الحوار، السنة الثانية، العددان (6 -5) صيف وخريف 1994، القامشلي، سوريا.

4) عبد الباقي يوسف، **وزير الإعلام السوري يطلق اتهاماتهُ جزافاً على دعة المجتمع المدني في سوريا**، مجلة قضايا وحوارات، العددان (9 -10)، صيف وخريف 2001.

5) علي العبد الله، **الأكراد بين التاريخ والسياسة**، مجلة المعرفة السعودية، العدد (115)، 2004، ص 1، الموقع الإلكتروني:www.almarefah.com

6) مصطفى أصلان، **بقايا البنية (التكوينات) الاجتماعية التقليدية في ثلاث مدن كوردية (كاهتا، نورشين، قامشلي)**، مجلة دهوك، العدد: 4، دهوك، آب، 1998.

7) .....، مجلة المناضل، العدد (11) منتصف كانون الأول، 1966.

5- التقارير والبيانات:

1) الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، التقرير السياسي للجنة المركزية الذي اقره المؤتمر الثامن للحزب، أواخر تشرين الثاني 1993.

2) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار جمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948.

3) تقرير منظمة العفو الدولية، **سوريا- الأكراد في الجمهورية العربية السورية بعد مرور عام على أحداث آذار 2004**، رقم الوثيقة AMD 24/2/2005، ص 3. الرابط الإلكتروني للموقع: www.amnesty.org

4) المنظمة الكُردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا DAD، بيان المرسوم (49) لعام 2008 انتهاك صارخ للحقوق الأساسية للمواطن السوري 21 أيلول 2008.

5) بيان المجلس السياسي الكردي في سوريا، **باسم الأمانة العامة للمجلس السياسي الكردي في سوريا**، 2010/3/23، موقع يكيتي ميديا.

6) مجموعة الأزمات الدولية، **الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطيء**، تقرير الشرق الأوسط، رقم 108، بروكسل، بلجيكا، كانون الثاني، 2011.

7) **بيان الى الراي العام صادر عن الاجتماع الاعتيادي للهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي**،2012/7/22. الرابط الالكتروني: http://sotkurdistan.net/index.php?option=com_k2&view=ite

8) **بيان صادر عن اجتماع الهيئة الكردية العليا والمنبثقة عن مجلسي** (مجلس الشعب لغرب كُردستان والمجلس الوطني الكُردي في سوريا)، 24 تموز 2012، الهيئة الكُرديّة العليا، الرابط الالكتروني: http://www.kurdportal.net/ar/2196.html

9) جيان بدرخان، **المؤتمر الوطني الكُردي وحق تقرير المصير**، تقرير خاص، المركز الكُردي للدراسات والاستشارات القانونية (ياسا)، ديسمبر/ 2011.

10) مجموعة الأزمات الدولية، **أكراد سورية: صراع داخل الصراع**، تقرير الشرق الأوسط، رقم 136، بروكسل، بلجيكا، كانون الثاني، 2013.

6- الجرائد:

1) بلال داود، **العنصرية في الأنظمة الشمولية**، جريدة أخبار الشرق، 2007/4/29.

2) خالد عيسى، **من المطالب الكُرديّة في سوريا عام 1930**، جريدة يكيتي، العدد (175-176)، تشرين الثاني وكانون الأول، 2009، ص 39- 40.

3) شخصيات كردية، **جريدة صوت الأكراد**، العدد (411)، 2009.

4) .....، **أربعة عشرة عاماً على إحراق سجن الحسكة**، جريدة يكيتي، العدد (143)، آذار، 2007.

5) .....، **بمناسبة قرب حلول ذكرى مرور عام على صدور المرسوم، 49 لابد من استئناف النشاطات الاحتجاجية**، جريدة يكيتي، العدد(172)، آب، 2009.

6) .....، جريدة د هـ نكى كُرد، العدد (217)، تشرين الثاني 1992.

7) .....، جريدة صوت الأكراد، جريدة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي)، العدد (441) شباط، 2009.

8) .....، **دفاعاً عن قضية عادلة**، جريدة حزب يكيتي، 1993.

9) .....، عدد خاص بالمرسوم 49، جريدة يكيتي، تشرين الأول، 2008.

10) .....، **في محراب شيخ الشهيد معشوق الخزنوي**، جريدة يكيتي، العدد (181) أيار، 2010.

7- المواقع الالكترونية:

1) إسماعيل خليل تاكوري، **وجود الكُرد التاريخي في سوري الحديث لمحات من تاريخ الكُرد الحديث والمعاصر في سورية**، مركز عامودا للثقافة الكُرديّة، 2003/7/24، الموقع الإلكتروني:www.amude.com

2) سيروان قجو، **ما بعد كوباني: موقع أكراد سوريا على الخارطة الوطنية والإقليمية**، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، الجزيرة نت، الرابط الإلكتروني للموقع: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/201531292536818831.htm

3) جمعة عكاش، **إقليم كُرد سوريا.. خزّان اقتصادي يضخ المليارات سنوياً**، دراسة لقناة العربية على الرابط الإلكتروني: http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2013

4) حسن برو، **لجنة تمكين اللغة العربية أم لجنة تفخيخ سورية؟!**، موقع كلنا شركاء، 2009/6/15 الرابط الإلكتروني للموقع: http://all4syria.info/content/view/10149/80/

5) خالد عيسى، **الأكراد والصراع السلطوي السوري**، موقع كُردستانا بنختى نت، 25 آذار، 2006، الرابط الإلكتروني للموقع: www.kurdistanabinxete.com

6) خالد عيسى، **من وثائق الصراع على الجزيرة عام 1937**، الرابط الإلكتروني للموقع: http://main-kikan.blogspot.de/p/blog-page_3399.html

7) خالد عيسى، **مطالبة حاجو أغا بالحكم الذاتي، موقع سوبارو**، 27 كانون الثاني 2009، الرابط الإلكتروني للموقع: www.soparo.com

8) خورشيد عليكا، **التشظي: ديناميات اقتصاد الحرب بسوريا**، مركز الجزيرة للدراسات، الرابط الإلكتروني: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/2015414102236660664

9) مازن بلال، **الكُرد هل هناك رؤية مستجدة، شبكة المعلومات السورية القومية الاجتماعية**، د. ت، الرابط الألكتروني: www.ssnp.info

10) محمد نور الدين، **اردوغان والنفوذ الكردي في شمال سوريا: من حقّنا التدخل ونظام الأسد عدوّ لنا**، جريدة السفير، 2012/7/27، الرابط الإلكتروني للموقع: http://m.assafir.com/content/1343349061869911200/Special

11) مصطفى اسماعيل، **الموقف الأمريكي من كُرد سوريا**، جريدة الحوار، الرابط الالكتروني للموقع: http://www.faceiraq.com/inews.php?id=799715

12) مهران عيسى، **تقارير: تركيا تستعد لاجتياح شمالي سوريا**، 28 حزيران 2015، الرابط الالكتروني للموقع: http://www.skynewsarabia.com/web/article/756160

13) فرج نمر، **استبعاد الكُرد عن المشاركة في القرار**، موقع نوروز، 2004/7/19.

14) فيصل يوسف، **الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة عام 1962 انتهاك صارخ لحقوق المواطنة**، الحوار المتمدن، العدد: 558 ،2003، الرابط الإلكتروني للموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9104

16) هيثم مناع، **عديمو الجنسية في سوريا (من غير اللاجئين الفلسطينيين)**، ط 3، اللجنة العربية لحقوق الانسان، 2004، الرابط الإلكتروني: http://hem.bredband.net/dccls2/r1.htm

17) .....، **اجتماع رئيس إقليم كُردستان مع وفد ب ي د ومجلس الشعب لغربي كُردستان**، موقع يكيتي ميديا، 2012/7/7.

18) .....، **أنقرة.. مذكرة مساءلة برلمانية حول دعم الحكومة التركية إرهابيي داعش**، أنقرة–سانا، الرابط الالكتروني للموقع: http://www.sana.sy/?p=62402

19) .....، **نائب تركي: 22 ألف إرهابي تدربوا في تركيا وأرسلوا إلى العراق وسورية**، أنقرة–سانا، الرابط الالكتروني: http://www.sana.sy/?p=59648

مشروع حل القضية الكُرديّة في سوريا	
الفهـــــــــرس	
العنـــــــوان	**الصفحة**
- مقدمة	1
أولاً: الملامح التاريخية للقضية الكُرديّة في سوريا	4
ثانياً: ملامح القضية الكُرديّة في ظل الثورة السورية	49
1- موقف النظام السوري من القضية الكُرديّة	49
2- العملية السياسية المشتركة بين الأحزاب الكُرديّة	51
3- المعارضة السورية والقضية الكُرديّة	72
4- الموقف الإقليمي والدولي من القضية الكُرديّة	78
ثالثاً: الرؤية النظرية لحل القضية الكُرديّة في سوريا	87
- الفيدرالية كاستراتيجية ضمان للحقوق في إطار الوحدة السياسية لسوريا	98
- الخاتمة	129
- ملحق الوثائق	132
- المصادر والمراجع	141